

# صندوق النقد الدولي

التقرير القطري رقم 26/4  
الصادر عن صندوق النقد الدولي

## سلطنة عُمان

مشاورات المادة الرابعة لعام 2025 – البيان الصحفي، وتقرير خبراء الصندوق،  
مرفق المعلومات، وبيان المدير التنفيذي لسلطنة عُمان

يناير 2026

تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. وفي إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2025 مع سلطنة عُمان، صدرت الوثائق التالية ضمن هذه المجموعة الوثائقية:

- بيان صحفي بيان صحفي يلخص آراء المجلس التنفيذي كما تم التعبير عنها خلال اجتماعه بتاريخ 12 يناير 2026 للنظر في تقرير الموظفين الذي اختتم مشاورات المادة الرابعة مع سلطنة عُمان.
  - تقرير الخبراء الذي أعده فريق من خبراء الصندوق لاطلاع المجلس التنفيذي، عقب انتهاء المناقشات مع المسؤولين في سلطنة عُمان في 24 نوفمبر 2025 حول التطورات والسياسات الاقتصادية. وقد استكمل تقرير الخبراء في 11 ديسمبر 2025، استنادا إلى المعلومات المتاحة وقت إجراء المناقشات.
  - مرفق المعلومات الذي أعده خبراء الصندوق
  - البيان الصادر عن المدير التنفيذي الممثل لسلطنة عُمان
- وقد صدرت الوثيقة التالية بشكل منفصل
- تقرير القضايا المختارة
- طبقا لسياسة الصندوق بشأن الشفافية، يجوز في تقارير خبراء الصندوق وغيرها من الوثائق المنشورة حذف المعلومات التي تؤثر على السوق وما تفصح عنه السلطات بصورة مبكرة حول نواياها بشأن السياسات.

ويمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:

International Monetary Fund • Publication Services

PO Box 92780 • Washington, D.C. 20090

هاتف: (202) 623-7430 • فاكس: (202) 623-7201

بريد إلكتروني: [publications@imf.org](mailto:publications@imf.org) إنترنت: <http://www.imf.org>

السعر: 18 دولارا أمريكيا للنسخة المطبوعة

صندوق النقد الدولي

واشنطن العاصمة

## المجلس التنفيذي للصندوق يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2025 مع سلطنة عُمان

### للتنشر الفوري

- أظهر اقتصاد سلطنة عُمان قدرة عالية على الصمود في مواجهة الصدمات، مع توسع النشاط الاقتصادي في ظل تضخم منخفض وبقاء أوضاع المالية العامة والمركز الخارجي قوية.
- وعلى الرغم من تصاعد عدم اليقين وتراجع أسعار النفط، لا تزال الآفاق مواتية. ومن المتوقع أن يظل النمو وأرصدة المالية العامة والأرصدة الخارجية قوية على المدى المتوسط، في حين تتجه المخاطر المحيطة بأفاق المدى القريب نحو الهبوط.
- وتتقدم الإصلاحات لتحقيق التحول الاقتصادي المنشود في إطار رؤية عُمان 2040. ويجري تنفيذ سياسات لتطوير القطاع المالي، ومعالجة اختناقات سوق العمل، وتعزيز بيئة الأعمال، وتحسين شفافية المؤسسات المملوكة للدولة وأدائها، ومواصلة إنتاج الطاقة المتجددة، وتكثيف جهود المبادرات الرقمية.

**واشنطن العاصمة – 15 يناير 2026:** اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مشاورات المادة الرابعة مع سلطنة عُمان<sup>1</sup>. وشمل ذلك أيضا مناقشة نتائج تمرين برنامج تقييم القطاع المالي الخاص بعُمان<sup>2</sup>.

"يشهد جدول أعمال الإصلاحات في عُمان تقدما، مما يعزز القدرة على الصمود ويدعم آفاقا اقتصادية مواتية. وبلغ النمو الاقتصادي 1,6% في عام 2024 قبل أن يتسارع إلى 2,3% (على أساس سنوي) في النصف الأول من عام 2025، مدعوما بتوسع الاقتصاد غير الهيدروكربوني. وفي حين واصلت قيود الإنتاج التي يفرضها تحالف أوبك+ الضغط على الإنتاج الهيدروكربوني، بلغ النمو غير الهيدروكربوني 3,5% (على أساس سنوي) في النصف الأول من عام 2025، وهو ما يعكس نشاطا قويا في البناء والزراعة والصيد البحري والسياحة والخدمات اللوجستية. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن يتعزز النمو أكثر مع عودة إنتاج النفط تدريجيا ليصل إلى طاقته القصوى ويبقى الاقتصاد غير الهيدروكربوني قويا، بدعم من الإصلاحات الجارية في إطار رؤية عُمان 2040 وإطلاق مشروعات استثمارية واسعة النطاق. وظل معدل التضخم قيد السيطرة، حيث ارتفع إلى 0,9% خلال الفترة من يناير إلى أكتوبر 2025 مقارنة بنسبة 0,6% في عام 2024، في ظل ضغوط على الأسعار محدودة عبر معظم الفئات.

<sup>1</sup> تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

<sup>2</sup> وفي إطار برنامج تقييم القطاع المالي، يقيم صندوق النقد الدولي استقرار النظام المالي، وليس استقرار المؤسسات الفردية. ويساعد البرنامج في تحديد المصادر الرئيسية للمخاطر النظامية واقتراح سياسات لتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات والعدوى. وفي البلدان الأعضاء التي يرى صندوق النقد الدولي أن قطاعها المالي ذات أهمية نظامية، يكون البرنامج جزءا إلزاميا من الرقابة في إطار المادة الرابعة، ومن المفترض أن يُعقد كل خمس سنوات.

وساعدت الإدارة الحكيمة للمالية العامة في الحفاظ على رصيد المالية العامة في حالة فائض على الرغم من انخفاض أسعار النفط، إذ يُقدَّر الرصيد الكلي بنحو 0,7% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2025. وتشير التقديرات إلى أن العجز الأولي غير الهيدروكربوني سيتقلص بنسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني في 2025، مما يعكس القيود على الإنفاق وتحسن تحصيل الإيرادات غير الهيدروكربونية. وكان دين الحكومة قد بلغ 36,1% من إجمالي الناتج المحلي بحلول سبتمبر 2025. ويُقدَّر رصيد الحساب الجاري بأنه سيكون قد تحول إلى عجز قدره 1,1% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2025، متأثراً بانخفاض أسعار النفط. وخلص برنامج تقييم القطاع المالي لعام 2025 إلى أن القطاع المالي يتمتع بقدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الشديدة، حيث تظل البنوك محتفظة بأوضاع سليمة، مع وجود احتياطات وقائية ووفرة من رأس المال والسيولة وربحية قوية.

وتتذر المخاطر المحيطة بآفاق المدى القريب بتطورات سلبية. فمن شأن تصعيد التوترات التجارية وتعميق التشرذم الجغرافي-الاقتصادي أن يضعفا الطلب العالمي ويضغطا على أسعار النفط، مما ينقل كاهل النمو الاقتصادي في عُمان وأوضاع المالية العامة والمركز الخارجي. وقد تؤدي عودة التوترات الجغرافية-السياسية الإقليمية إلى تعطيل التجارة وإضعاف السياحة والاستثمار. وعلى الجانب الإيجابي، قد ترتفع أسعار النفط نتيجة انتعاش النمو العالمي أو تصاعد التوترات الجغرافية-السياسية المؤثرة على إمدادات النفط، كما أن تسريع الإصلاحات الهيكلية من شأنه أن يعزز الثقة ويدعم التنويع الاقتصادي".

### تقييم المجلس التنفيذي<sup>3</sup>

اتفق المديرون التنفيذيون مع التقييم العام لخبراء الصندوق. وأثنوا على صلابة الاقتصاد العُماني بفضل جهود الإصلاح المطوّدة في إطار رؤية عُمان 2040. وسلّط المديرون الضوء على التوسع الهائل في الأنشطة الاقتصادية غير الهيدروكربونية، والجهود المتواصلة لتعزيز المالية العامة والمركز الخارجي. وأشار المديرون إلى أن الآفاق لا تزال مواتية، مع التأكيد على ضرورة مواصلة السياسات الاحترازية والحفاظ على زخم الإصلاحات، ولا سيما الاستمرار في تنويع الأنشطة الاقتصادية وتعزيز النمو الممكن.

ورحب المديرون بالتزام السلطات المتواصل بالإدارة المالية الحسيفة والعدالة بين الأجيال. وأكدوا على الحاجة إلى مواصلة تعزيز إصلاحات سياسات النظام الضريبي وإدارته، والإلغاء التدريجي لإعانات الدعم غير الموجهة مع حماية الفئات الأكثر ضعفاً، وترشيد النفقات غير الضرورية. وأكد المديرون كذلك على أهمية تقوية أطر المالية العامة، إلى جانب تعزيز حوكمة المالية العامة وشفافيتها، بما في ذلك وضع قاعدة مالية وتعزيز إدارة الاستثمارات العامة وتحسين آليات إعداد وتنفيذ الميزانية. وتشمل أهم الأولويات في المستقبل القريب توحيد صناديق التثبيت، وتعزيز إدارة الدين، وتطوير إدارة الأصول والخصوم السيادية.

واتفق المديرون على أن ربط سعر الصرف لا يزال ملائماً ويشكل إحدى ركائز مصداقية السياسات في سلطنة عُمان. وأكدوا على أهمية تنفيذ حساب الخزانة الموحد والتحول إلى إطار نشط لإدارة السيولة بهدف تعزيز آلية انتقال آثار السياسة النقدية.

<sup>3</sup> في ختام المناقشات، يقوم مدير عام الصندوق، بصفته رئيس المجلس التنفيذي، بتقديم ملخص لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. ويمكن الاطلاع عبر الرابط التالي على شرح للعبارات الوصفة المستخدمة في تلخيص المناقشات:

<http://www.IMF.org/external/np/sec/misc/qualifiers.htm>

وأشاروا كذلك إلى أن الصلاحيات الإنمائية الموسعة للبنك المركزي العُماني ينبغي أن تظل مرتكزةً على أهداف استقرار الأسعار والنظام المالي.

ورحب المديرون بالتقدم المحرز في إصلاحات القطاع المالي ونتائج تقييم استقرار القطاع المالي التي تؤكد على قوة رسملة الجهاز المصرفي وقدرته على الصمود في مواجهة الصدمات بوجه عام. وأوصوا بمواصلة الجهود الهادفة إلى حماية الاستقرار المالي وتطوير القطاع المالي. ودعا المديرون إلى تفعيل استراتيجية لضمان السلامة الاحترازية الكلية، ومواصلة العمل على تعزيز الإطارين الإشرافي والتنظيمي، وتحسين أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والاستمرار في تقوية شبكات الأمان المالي وأطر إدارة الأزمات. وأكدوا كذلك على أهمية تعميق أسواق رأس المال والتصدي للمعوقات الهيكلية أمام تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ورحب المديرون بجهود السلطات القوية نحو تعزيز الإصلاحات الهيكلية والتزامها المتواصل بالتحول إلى اقتصاد أكثر استدامة وتنوعاً. ودعا المديرون إلى اتخاذ تدابير إضافية لتضييق فجوة الأجور بين القطاعين العام والخاص، وزيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة، وتحسين نتائج التعليم والتدريب المهني. وأوصوا بتحسين بيئة الأعمال، وشفافية المؤسسات المملوكة للدولة، وتوافر البيانات. واتفقوا على أهمية تعميق التكامل التجاري وتشجيع التحول الرقمي والجاهزية للذكاء الاصطناعي في دعم تنافسية القطاع التجاري غير الهيدروكربوني.

ومن المتوقع إجراء جولة مشاورات المادة الرابعة القادمة مع سلطنة عُمان على أساس الدورة الاعتيادية البالغة 12 شهراً.

## الجدول 1- سلطنة عُمان: مؤشرات اقتصادية مختارة، 2022-2030

توقعات								
2030	2029	2028	2027	2026	2025	2024	2023	2022
<b>قطاع النفط والغاز</b>								
65.3	64.4	63.2	62.2	62.1	70.6	81.2	82.3	95.4
1.201	1.176	1.140	1.090	1.048	1.005	0.995	1.049	1.064
0.937	0.917	0.889	0.849	0.810	0.770	0.762	0.815	0.848
171.0	167.0	163.1	159.3	155.5	152.3	149.2	142.5	137.2
(التغير السنوي بالنسبة المئوية، ما لم يذكر خلاف ذلك)								
<b>الحسابات القومية</b>								
130.9	124.5	118.2	112.4	107.5	106.5	107.1	106.2	109.9
50.3	47.9	45.5	43.2	41.3	41.0	41.2	40.8	42.2
3.4	3.6	3.9	3.8	3.8	2.8	1.6	1.4	8.0
2.1	2.9	4.2	3.7	4.0	1.1	1.9-	0.3	8.7
4.0	3.9	3.8	3.8	3.7	3.5	3.3	2.0	7.7
2.0	1.8	1.7	1.5	1.2	1.0	0.6	1.0	2.5
1.7	1.6	1.2	0.8	2.8-	3.2-	0.7-	4.7-	16.5
<b>الاستثمار والأموال</b>								
28.3	28.3	28.3	28.3	27.3	26.5	26.0	26.7	27.3
8.7	8.8	8.9	9.0	9.1	9.2	8.6	7.3	7.1
19.6	19.5	19.4	19.3	18.2	17.3	17.4	19.3	20.2
29.5	29.0	28.5	26.8	24.2	25.4	29.2	29.2	31.0
10.7	10.5	10.3	9.8	9.6	11.1	13.9	16.5	20.7
18.9	18.5	18.2	17.0	14.6	14.3	15.4	12.7	10.3
<b>ماليات الحكومة المركزية</b>								
26.9	27.3	27.6	27.8	28.3	29.5	31.9	34.2	41.4
18.5	18.9	19.0	18.8	19.2	20.4	23.4	25.6	33.7
8.4	8.4	8.6	9.0	9.1	9.1	8.5	8.6	7.7
24.2	25.2	25.9	27.2	28.2	28.8	28.6	27.4	30.9
21.6	22.4	23.0	24.2	25.0	25.1	25.0	24.1	27.8
2.7	2.8	2.9	3.0	3.1	3.7	3.6	3.3	3.1
2.7	2.1	1.7	0.6	0.1	0.7	3.3	6.8	10.5
21.5-	22.7-	23.8-	25.5-	26.9-	28.9-	30.9-	29.1-	31.7-
29.8	32.0	33.3	34.7	35.9	35.8	35.4	37.4	41.7
17.2	19.1	20.4	21.9	23.6	23.8	24.6	27.7	31.5
					68.7	66.2	69.3	72.9
					32.9	30.8	31.9	31.2
5.2	2.5	0.1	1.9-	1.9-	1.4-	1.9-	7.4-	12.9-
<b>القطاع النقدي</b>								
7.9	6.5	6.4	1.8-	7.1-	5.5	15.0	35.3	0.8-
4.3	6.0	5.6	8.9	13.2	1.7-	5.5	6.6	1.0
6.1	6.1	5.9	5.9	5.7	6.1	5.9	4.7	4.2
5.2	6.1	5.8	6.0	7.0	0.4	8.1	13.1	0.6
<b>القطاع الخارجي</b>								
68.0	65.2	62.9	60.3	58.1	59.7	65.2	59.5	65.7
39.8	38.4	37.6	36.4	36.0	38.6	44.5	40.4	45.6
28.2	26.8	25.3	23.9	22.0	21.2	20.6	19.2	20.1
43.1	41.7	40.7	40.0	39.8	39.9	39.5	35.2	34.7
1.6	0.9	0.2	1.7-	3.4-	1.2-	3.5	2.4	4.0
1.2	0.7	0.2	1.5-	3.1-	1.1-	3.2	2.3	3.7
20.9	19.4	18.4	17.4	17.8	19.3	18.4	17.5	17.6
4.1	4.0	3.9	3.8	4.0	4.4	4.2	4.0	4.4
57.3	58.6	59.2	60.7	61.4	62.0	62.2	65.8	70.0
43.8	47.0	50.1	54.0	57.1	58.2	58.0	61.9	63.7

المصادر: السلطات العمانية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ يتضمن إنتاج النفط الخام، والمكرر، والغاز الطبيعي، والغاز الطبيعي المسال.

## سلطنة عُمان

تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2025

11 ديسمبر 2025

### أهم القضايا

**السياق:** في ظل التقدم الذي يشهده برنامج الإصلاح، أثبتت سلطنة عُمان قدرة قوية على الصمود في مواجهة تصاعد أجواء عدم اليقين العالمي، وتجدد التوترات الجغرافية-السياسية المتجددة، وتقلبات أسعار النفط في 2025. ولا تزال الأنشطة الاقتصادية غير الهيدروكربونية تواصل توسعها مع استمرار تدني معدلات التضخم. ويظل مركز المالية العامة والمركز الخارجي متمتعين بالقوة، رغم انخفاض عائدات النفط. ويستمر خفض نسب الرفع المالي في القطاع العام. ومع تزايد حالة عدم اليقين وانخفاض أسعار النفط، تزداد أهمية الحفاظ على زخم الإصلاحات من أجل تعزيز القدرة على الصمود وتسريع التحول الاقتصادي في البلاد.

**سياسة المالية العامة:** يشكل تسريع وتيرة إصلاحات الإدارة الضريبية، وتحسين السياسة الضريبية، وترشيد الإنفاق - بما في ذلك الإلغاء المرحلي للدعم غير الموجه لمستحقيه، مع حماية أضعف الفئات - عناصر أساسية لتعزيز استدامة المالية العامة وضمان تحقيق العدالة بين الأجيال. ومن شأن تقوية أطر المالية العامة، من خلال تنفيذ إطار مالي شامل متوسط الأجل، واعتماد قاعدة مالية عامة موثوقة بعد استيفاء جميع الشروط الأساسية، ووضع إطار لإدارة الأصول والخصوم السيادية، أن تعزز مصداقية المالية العامة واستدامتها.

**السياسة النقدية وسياسة القطاع المالي:** لا يزال نظام ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي نظاماً ملائماً. ونظراً لاتساع نطاق صلاحيات البنك المركزي العُماني، فإن التأكيد على أهمية تحقيق الاستقرار على مستوى الأوضاع المالية والأسعار أمر بالغ الأهمية. ومن شأن المضي قدماً في مشروع تعزيز السياسة النقدية وتنفيذ نظام متكامل لحساب الخزنة الموحد أن يعزز من انتقال أثر السياسة النقدية. ومن شأن تعزيز إطار السياسة الاحترازية الكلية، وتعزيز التنظيم والرقابة على المستوى المصرفي، وتطوير شبكة الأمان المالي وإدارة الأزمات، وتعميق الأسواق المالية، أن تضمن حماية الاستقرار المالي وتعزيز تنمية القطاع المالي. وتتوافق هذه الأولويات مع توصيات برنامج تقييم القطاع المالي لعام 2025.

**السياسات الهيكلية:** سيكون الحفاظ على زخم الإصلاحات أمراً أساسياً لتحقيق التحول الاقتصادي المقرر في إطار رؤية 2040. ومن شأن معالجة التحديات المتبقية في سوق العمل، ومواصلة تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز التكامل التجاري الإقليمي، وتوسيع نطاق البنية التحتية الرقمية والجاهزية للذكاء الاصطناعي، مع الاستمرار في إطلاق مبادرات الطاقة المتجددة، تعزيز الإنتاجية والتنافسية ودعم تنمية القطاع الخاص والتحول نحو اقتصاد أكثر استدامة وتنوعاً.

اعتمد هذا التقرير  
زين زيدان (إدارة الشرق  
الأوسط وآسيا الوسطى)  
وجميلة سانجاك (إدارة  
الاستراتيجيات والسياسات  
والمراجعة)

عُقدت المناقشات في مسقط خلال الفترة من 9 إلى 24 نوفمبر 2025. وتألف فريق البعثة من عبد الله الحسن (رئيسا)، ومحمد بلخير، ومحمد إعجاز، وهيثم الطروق (جميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). وقد شارك في الاجتماعات الختامية زين زيدان من (إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) وديميتريوس لاليوتيس من (دائرة الأسواق النقدية والرأسمالية). وحضر محمد معيط، المدير التنفيذي، الاجتماع الختامي مع البنك المركزي عبر الإنترنت. ورافقت البعثة السيدة فضيلة الفرج، مستشار المدير التنفيذي. وقد اجتمع الفريق مع أحمد المسلمي، محافظ البنك المركزي، وسلطان الحبسي، وزير المالية، وناصر الجشمي رئيس جهاز الضرائب، ومسؤولين كبار آخرين، وأعضاء اللجنة الاقتصادية والمالية في مجلس الشورى ومجلس الدولة، وممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني والدوائر الأكاديمية.

وقد قدمت كل من إستر جورج، وداليا كاديسي، وناريج مسروبيان (جميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) دعما ممتازا في إعداد التقرير.

## المحتويات

5	آخر التطورات
8	الآفاق والمخاطر
11	مناقشات السياسات
11	ألف- سياسة المالية العامة
17	باء- السياسة النقدية
17	جيم- سياسات القطاع المالي
21	دال- الإصلاحات الهيكلية

## الأطر

14	1- سلطنة عُمان: تعزيز التصاعدية من خلال ضريبة الدخل الشخصي
----	--

## الأشكال البيانية

27	1- آخر التطورات الاقتصادية
28	2- تطورات قطاع المالية العامة
29	3- التطورات النقدية والمالية
30	4- تطورات القطاع الخارجي
31	5- مؤشرات سلامة القطاع المصرفي

## الجدول

- 1- مؤشرات اقتصادية مختارة، 2030-2022 \_\_\_\_\_ 32
- 2أ- مالية الحكومة، 2030-2022 (بملايين الريالات العُمانية) \_\_\_\_\_ 33
- 2ب- سلطنة عُمان: مالية الحكومة، 2030-2022 (% من إجمالي الناتج المحلي) \_\_\_\_\_ 34
- 3- المسح النقدي \_\_\_\_\_ 35
- 4- موجز ميزان المدفوعات، 2030-2022 \_\_\_\_\_ 36
- 5- مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي 2025-2018 \_\_\_\_\_ 37

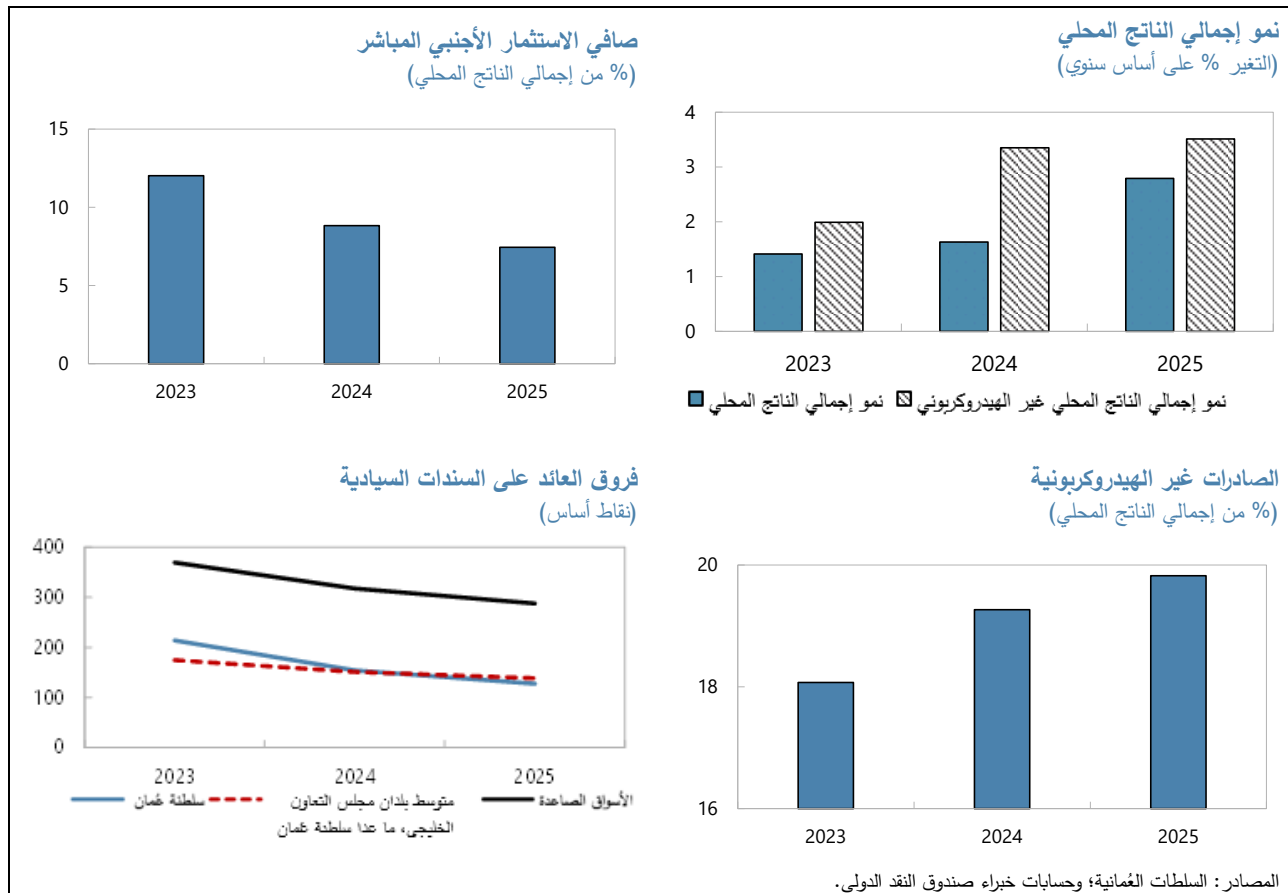
## المرفق

- 1- تنفيذ توصيات مشاورات المادة الرابعة لعام 2024 \_\_\_\_\_ 38
- 2- تقييم القطاع الخارجي \_\_\_\_\_ 40
- 3- تحليل استدامة القدرة على تحمل الدين والمخاطر السيادية \_\_\_\_\_ 44
- 4- مصفوفة تقييم المخاطر \_\_\_\_\_ 52
- 5- سيناريو قصور النتائج عن التوقعات في أسعار النفط \_\_\_\_\_ 55
- 6- التوصيات الرئيسية لبرنامج تقييم القطاع المالي لعام 2025 \_\_\_\_\_ 57
- 7- الذكاء الاصطناعي: الجاهزية والآثار الاقتصادية المحتملة \_\_\_\_\_ 59
- 8- قضايا البيانات \_\_\_\_\_ 65

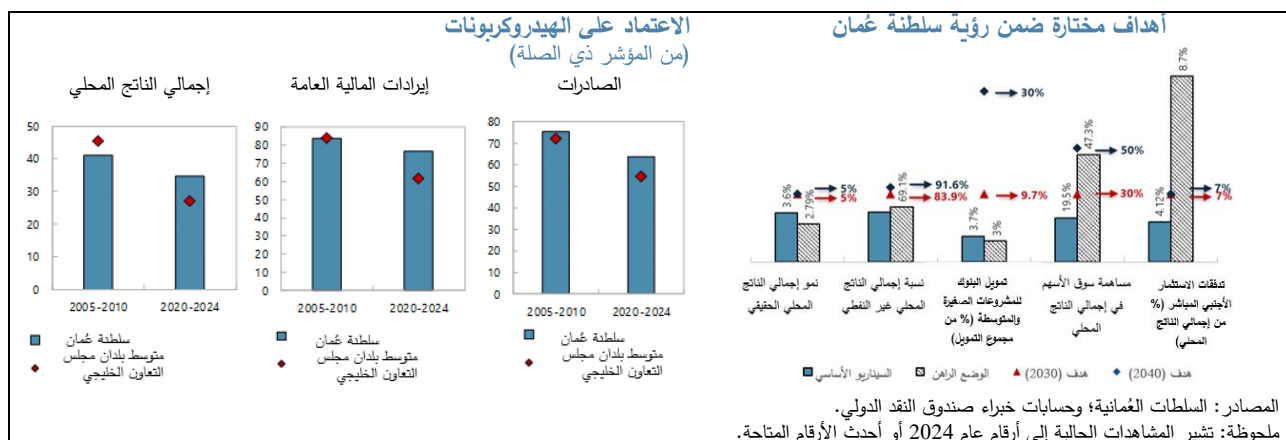


## خلفية

**1- لا يزال اقتصاد سلطنة عُمان يتمتع بالقدرة على الصمود في ظل بيئة عالمية وإقليمية محفوفة بالتحديات.** ونظرا لمحدودية تداعيات التوترات التجارية والنزاعات الإقليمية، تستمر الأنشطة غير الهيدروكربونية في التوسع، مدعومة بتنفيذ مشروعات قوية ومجموعة من الإصلاحات. ولا يزال مركز المالية العامة والمركز الخارجي متمتعين بالقوة رغم انخفاض أسعار النفط. وقد شهدت الصادرات غير الهيدروكربونية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أداءً قويا. وقد استمر انخفاض فروق العائد على السندات السيادية، مما يعكس زيادة الثقة في آفاق الاقتصاد.

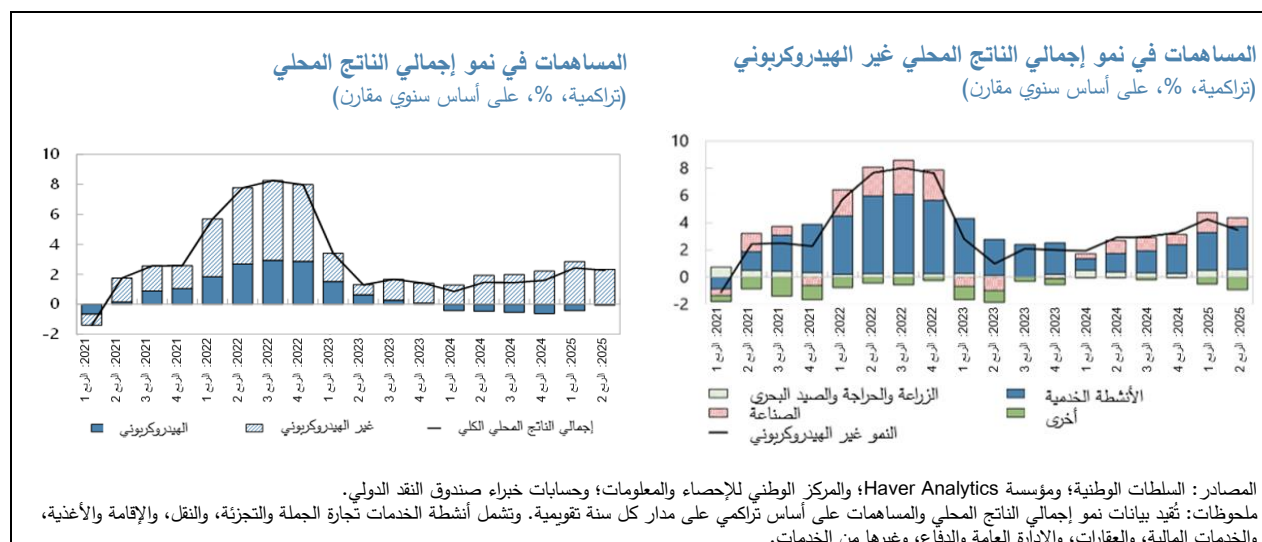


**2- يشكل الحفاظ على زخم الإصلاحات أمرا ضروريا لتعزيز القدرة على الصمود وتسريع التحول الاقتصادي.** فقد قطعت سلطنة عُمان شوطا هاما في تنويع اقتصادها، غير أن التقدم الذي أحرزته لا يزال أقل من متوسط بلدان مجلس التعاون الخليجي. وفي ظلّ حالة عدم اليقين المتنامية التي يشهدها العالم وانخفاض أسعار النفط، تبرز أهمية تسريع التحول الاقتصادي في سلطنة عُمان، بما يعزز قدرتها على الصمود ويؤدي إلى تنويع اقتصادها في اتجاه الأنشطة التي تتطوي على زيادة القيمة المضافة، مع إمكانيات واعدة للنمو والتوظيف. وتوفر خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة القادمة (2026-2030) فرصة مواتية لتعزيز القدرة على الصمود، ودعم النمو غير الهيدروكربوني، والتعجيل بتنويع النشاط الاقتصادي.



## آخر التطورات

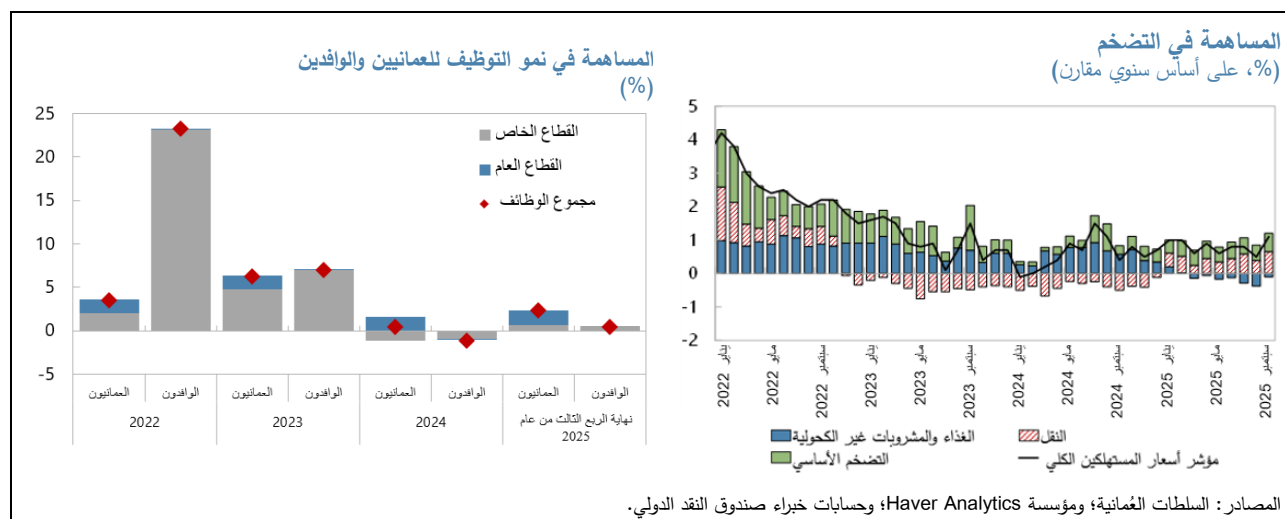
3- لا يزال النمو الاقتصادي قويا. حيث بلغ النمو غير الهيدروكربوني 3,3% في عام 2024 (مقابل 2% في عام 2023) و 3,5% في النصف الأول من عام 2025، مدعوماً بالتوسع في قطاعات الصناعة التحويلية، وتجارة الجملة والتجزئة، والخدمات اللوجستية، والتشييد، والزراعة، والصيد البحري. وقد سجل النمو الكلي 1,6% في عام 2024 (مقابل 1,4% في عام 2023) و 2,3% في النصف الأول من عام 2025، على الرغم من انكماش إجمالي الناتج المحلي الهيدروكربوني نتيجة لتخفيض الإنتاج في ظل اتفاق أوبك+.



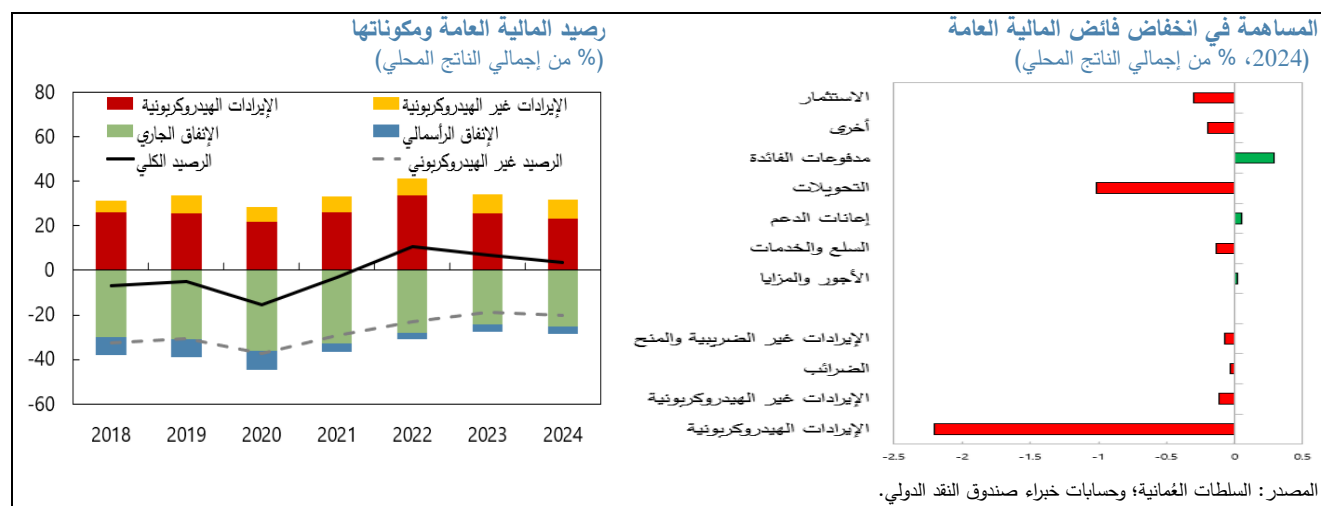
4- وقد تراجعت معدلات التضخم. حيث سجل التضخم الكلي تراجعا إلى 0,6% في عام 2024 وظل قيد الاحتواء حيث بلغ 0,9% خلال الفترة من يناير إلى أكتوبر 2025، مما يعكس انحسار الضغوط على الأسعار في معظم الفئات، نتيجة الضوابط السعرية الموجهة إداريا والحدود القصوى على أنواع مختارة من الوقود.

5- ولا يزال سوق العمل يتمتع بالديناميكية. فبعد أن بلغ نمو التوظيف 6,7% في عام 2023، شهد انكماشا طفيفا بنسبة 0,5% في عام 2024، نتيجة لانخفاض التوظيف في القطاع الخاص، مما أثر على كِلي من العمالة العُمانية والوافدة. وقد ارتفع معدل التوظيف بنسبة 1,1% في نهاية الربع الثالث من عام 2025، بفضل خلق فرص عمل في القطاعين العام والخاص.

وارتفع معدل البطالة ارتفاعا طفيفا إلى 3,3% في عام 2024 (مقابل 3,2% في عام 2023). وظل معدل البطالة بين الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاما) مرتفعا عند 12,5%.



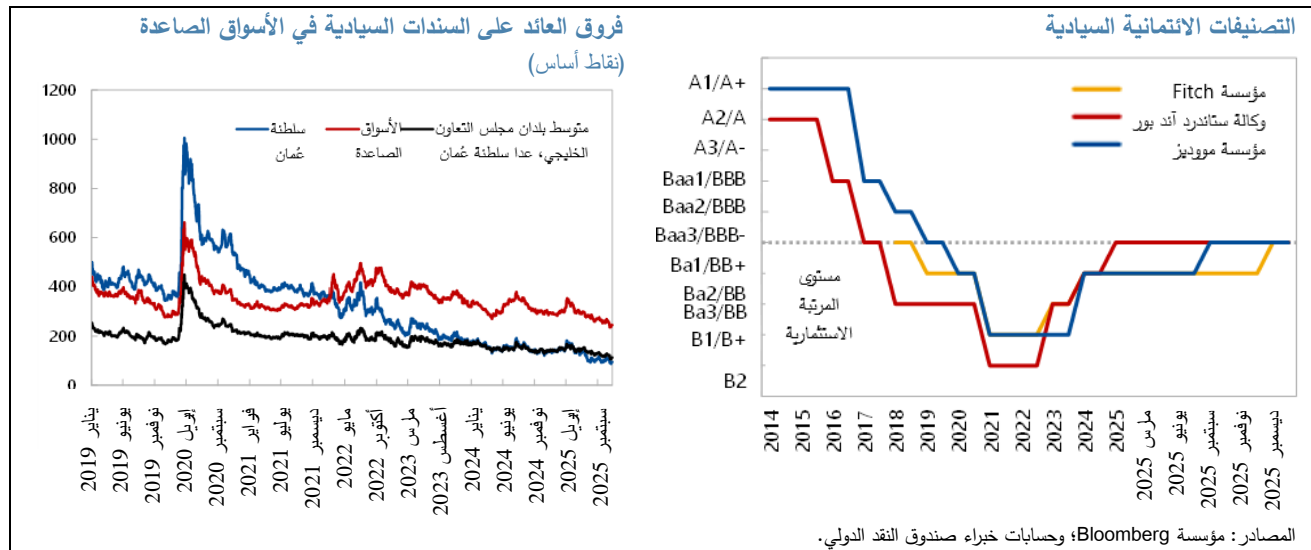
**6- شهد مركز المالية العامة تراجعاً، ولكن ظل محافظاً على صلابته.** فعلى الرغم من انخفاض عائدات الهيدروكربونات، بلغ رصيد المالية العامة الكلي 3,3% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2024 (مقابل 6,9% في عام 2023). وازداد العجز الأولي غير الهيدروكربوني بمقدار 1,9 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة التحويلات الاجتماعية بموجب قانون الحماية الاجتماعية الجديد الذي طُبق عام 2024، بالإضافة إلى زيادة النفقات الرأسمالية على مشروعات البنية التحتية الحيوية والخدمات العامة. وهذا وقد بلغ رصيد المالية العامة الكلي 4,5% من إجمالي الناتج المحلي في الفترة من يناير إلى سبتمبر 2025، وذلك بفضل ترشيد الإنفاق.



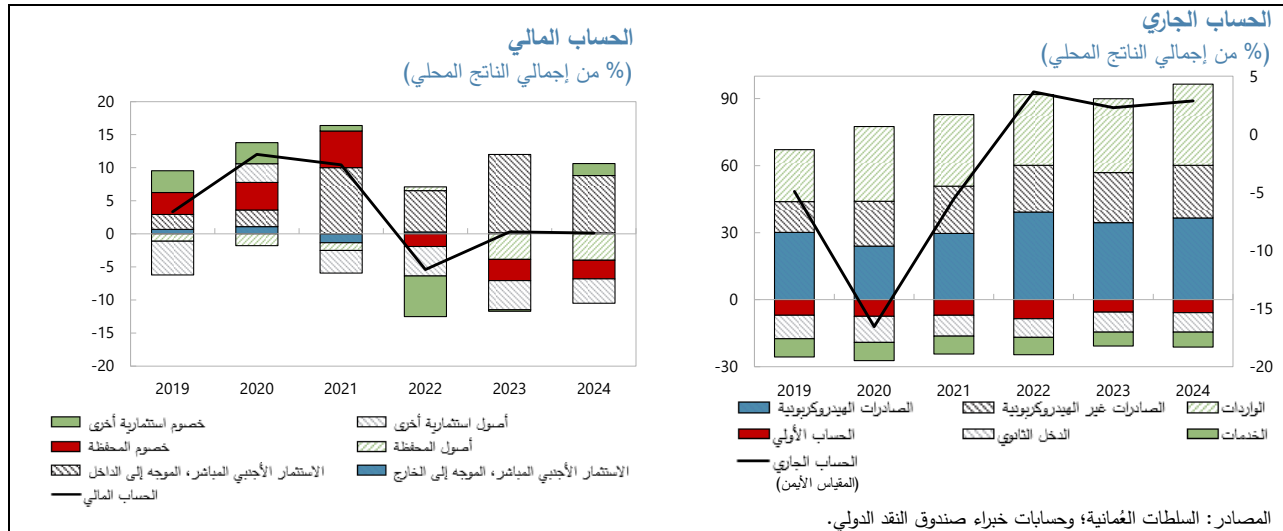
**7- ويستمر القطاع العام في تخفيض نسبة الدين في رأس المال.** فقد سددت الحكومة ديونا بقيمة 1,5 مليار دولار، مما ساهم في انخفاض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي من 37,5% في نهاية عام 2023 إلى 36,1 في نهاية سبتمبر 2025. ويستمر تحسن مركز صافي الأصول المالية للحكومة، من -7,4% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2023 إلى -1,9% في عام 2024. وقد انخفضت ديون المؤسسات المملوكة للدولة إلى 30,8% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام 2024.

2024 (مقابل 32% في نهاية عام 2023)، قبل أن ترتفع إلى 32% بحلول نهاية سبتمبر 2025، نتيجة للاقتراض المتعلق بالتوسع - بشكل أساسي لتمويل المشروعات التنموية في قطاعي المرافق العامة والخدمات اللوجستية.

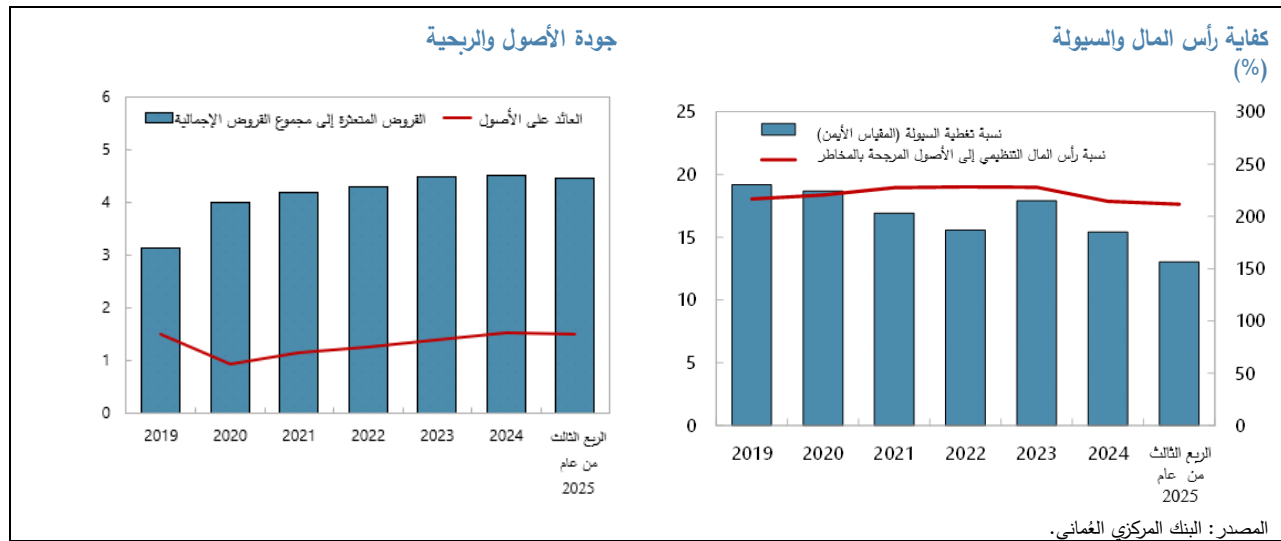
8- **وقد تأكد تصنيف سلطنة عمان كدولة ذات درجة استثمارية، حيث انخفضت فروق أسعار الفائدة على السندات السيادية بشكل ملحوظ إلى متوسط 129 نقطة أساس خلال الفترة من يناير إلى أكتوبر 2025 - انخفاضاً من 310 نقاط أساس في عام 2022 - وهي الآن أقل من متوسط بلدان مجلس التعاون الخليجي.**



9- **ويستمر المركز الخارجي في التحسن.** وقد حقق الحساب الجاري فائضا قدره 3,2% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2024 (مقابل 2,3% في عام 2023)، مدعوما بالأداء القوي لصادرات النفط المكرر والصادرات غير الهيدروكربونية. وارتفعت الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العماني إلى 18,4 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2024 (ما يعادل 4,2 شهر من الواردات المتوقعة و68% من مقياس تقييم كفاية الاحتياطيات). وبالنظر إلى الأصول الأجنبية السائلة المحتفظ بها لدى جهاز الاستثمار العُماني، فإن إجمالي هوامش الأمان الخارجية السائلة لا يزال كافيا بمقدار 28,4 مليار دولار أمريكي (106% من مقياس تقييم كفاية الاحتياطيات). وقد بلغت احتياطيات البنك المركزي العُماني 19,3 مليار دولار في نهاية سبتمبر 2025. وتشير تقديرات خبراء الصندوق إلى أن المركز الخارجي لسلطنة عُمان يتسق إلى حد كبير مع المستوى المقدر ضمن الأساسيات الاقتصادية والسياسات المرغوب فيها (المرفق الثاني).



10- لا يزال القطاع المصرفي العماني صلباً. حيث تبلغ نسب رأس المال والسيولة في البنوك مستويات أعلى بكثير مما تفرضه الضوابط التنظيمية. ولا يزال النظام المصرفي يتسم بالربحية، مدعوماً بهوامش جيدة. وعلى الرغم من استمرار ضعف جودة الأصول في بعض القطاعات - والتي تنعكس في النسبة الكبيرة من القروض المعاد هيكلتها وقروض المرحلة الثانية - غير أن القروض المتعثرة لا تزال تحت السيطرة، حيث غطت المخصصات الإجمالية 121,9% من القروض المتعثرة حسب الوضع في سبتمبر 2025. ولا يزال صافي مركز الأصول الأجنبية للبنوك موجباً ولكنه يختلف اختلافاً كبيراً فيما بين البنوك. وقد نما الائتمان المقدم للقطاع الخاص بنسبة 5,7% (على أساس سنوي مقارن) في سبتمبر 2025، مدعوماً بقاعدة ودائع قوية.



## الآفاق والمخاطر

### 11- لا تزال آفاق الأجل المتوسط إيجابية:

- ومن المتوقع أن تتسارع وتيرة نمو إجمالي الناتج المحلي لتصل إلى 2,8% في عام 2025، وأن يزداد قوة بدءاً من عام 2026، مدعوماً باستمرار نمو النشاط غير الهيدروكربوني، والإلغاء التدريجي لتخفيضات الإنتاج النفطي بموجب اتفاق أوبك+. ومن المتوقع أن يظل إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني قوياً، بنسبة نمو تبلغ 3,5% في عام 2025

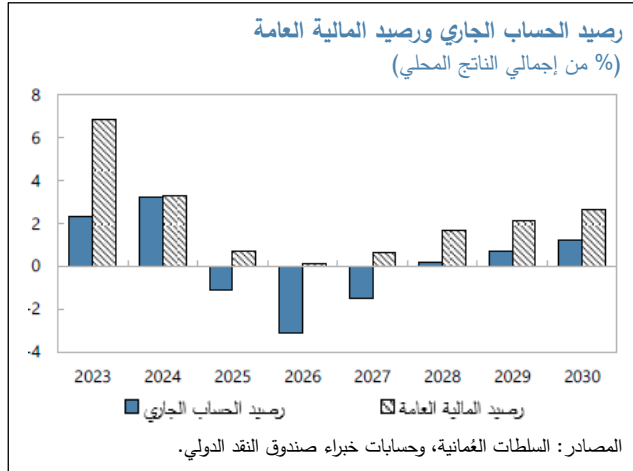
و3,7% في عام 2026، مدعوماً بالتوسع المستمر في قطاعات الصناعات التحويلية والزراعة والصيد البحري والخدمات والتشبيد، قبل أن يتزايد إلى 4% بحلول عام 2030، مع المضي قدماً في الاستثمارات ورؤية عُمان 2040. ومن المتوقع أن يبقى معدل التضخم أعلى بقليل من 1% على المدى القريب، قبل أن يقترب تدريجياً من 2% على المدى المتوسط.

### سلطنة عُمان: مؤشرات اقتصادية مختارة، 2030-2024

توقعات						
2030	2029	2028	2027	2026	2025	2024
3.4	3.6	3.9	3.8	3.8	2.8	1.6
4.0	3.9	3.8	3.8	3.7	3.5	3.3
2.0	1.8	1.7	1.5	1.2	1.0	0.6
2.7	2.1	1.7	0.6	0.1	0.7	3.3
21.5-	22.7-	23.8-	25.5-	26.9-	28.9-	30.9-
29.8	32.0	33.3	34.7	35.9	35.8	35.4
5.2	2.5	0.1	1.9-	1.9-	1.4-	1.9-
1.2	0.7	0.2	1.5-	3.1-	1.1-	3.2
20.9	19.4	18.4	17.4	17.8	19.3	18.4
4.1	4.0	3.9	3.8	4.0	4.4	4.2
بنود للتكرار:						
65.3	64.4	63.2	62.2	62.1	70.6	81.2
1.20	1.18	1.14	1.09	1.05	1.00	1.00
171.0	167.0	163.1	159.3	155.5	152.3	149.2

المصادر: السلطات العُمانية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

- وتشير التقديرات إلى تراجع فائض المالية العامة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي إلى 0,7% في عام 2025 و0,1% في عام 2026، قبل أن يرتفع تدريجياً إلى حوالي 2,5% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عام 2030، مدعوماً بزيادة إنتاج النفط، وترشيد الإنفاق، وتحسين التحصيل الضريبي. ومن المتوقع أن يتجاوز صافي الأصول المالية للحكومة 5% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2030. ولا تزال سلطنة عُمان تُقيّم على أنها ذات مخاطر منخفضة من حيث تعثر الدين السيادي، مدعومة بهوامش أمان مالية قوية تخفف من مخاطر السيولة والملاءة (المرفق الثالث).



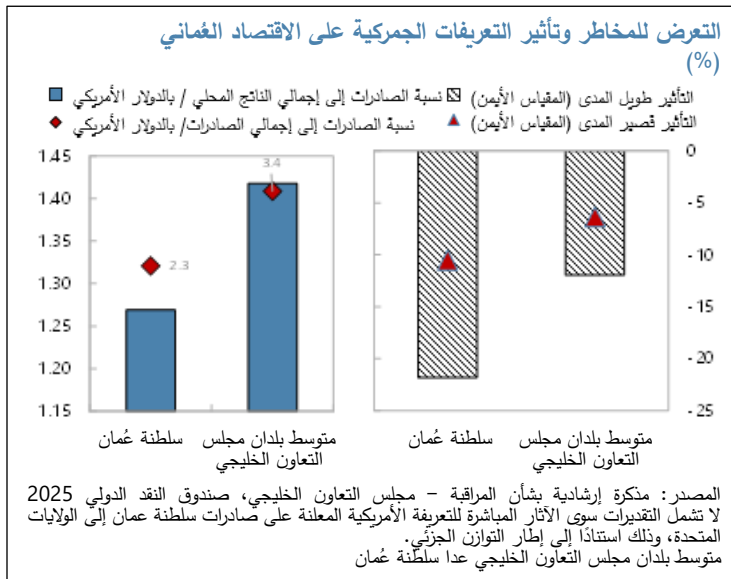
- ومن المتوقع أن يتحول رصيد الحساب الجاري إلى عجز خلال الفترة 2025-2027، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض أسعار النفط. ويُتوقع له أن يعاود تسجيل فائض لاحقاً، مدعوماً بالتعافي في إنتاج النفط نحو طاقته الممكنة، ونمو أقوى في الصادرات غير الهيدروكربونية. ويُتوقع أن ترتفع احتياطات البنك المركزي العُمانية إلى حوالي 21 مليار دولار بحلول عام 2030، ما يغطي نحو أربعة أشهر من الواردات المتوقعة، ويمثل 73% من مقياس تقييم كفاية الاحتياطات. ومن شأن دمج الأصول الأجنبية السائلة لدى جهاز الاستثمار العُمانية أن يرفع إجمالي هوامش الأمان الخارجية السائلة المتوقعة إلى 116% من مقياس تقييم كفاية الاحتياطات بحلول عام 2030.

**12- وتنذر المخاطر المحيطة بالآفاق على المدى القريب بتطورات سلبية.** ومن شأن تصاعد التوترات التجارية وتزايد عمق التشردم الجغرافي-الاقتصادي أن يُضعف الطلب العالمي ويؤدي إلى خفض أسعار النفط، مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي لسلطنة عُمان ومركزها المالي والخارجي، كما أن تجدد التوترات الجغرافية-السياسية الإقليمية قد يُعطّل التجارة ويؤدي إلى تراجع السياحة والاستثمار. وعلى الجانب الإيجابي، قد ترتفع أسعار النفط نتيجة انتعاش النمو العالمي أو تصاعد التوترات الجغرافية-

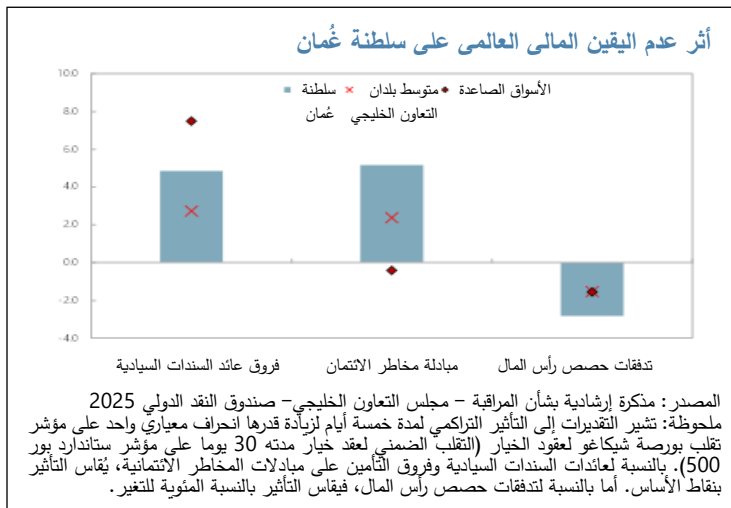
السياسية، مما يؤثر على إمدادات النفط. إضافة إلى أن تسريع الإصلاحات الهيكلية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الثقة وتعزيز التنويع الاقتصادي.

- **سيناريو التطورات المعاكسة.** يؤدي تعرض أسعار النفط لصدمة مؤقتة - بانخفاضها إلى 40 دولارا للبرميل في عام 2026 - إلى انخفاض نمو إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني بنسبة 1,1 نقطة مئوية، وإلى عجز في أرصدة المالية العامة والأرصدة الخارجية بنسبة 7,3% و 14,5% من إجمالي الناتج المحلي، على الترتيب (المرفق الخامس). ويمكن استخدام الحيز المالي وهوامش الأمان المالي لدعم الاقتصاد.

- **تأثير التعريفات الجمركية.** أدى فرض الولايات المتحدة تعريفية جمركية بنسبة 10% على الواردات بخلاف الطاقة، وزيادة التعريفات الجمركية على الصلب والألومنيوم إلى 50% في يونيو 2025، إلى زيادة المعدل الفعلي للتعريفات الجمركية على واردات الولايات المتحدة من سلطنة عُمان إلى حوالي 20%، مرتقعا بذلك من صفر تقريبا حتى أوائل مارس، وذلك بفضل اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة و سلطنة عُمان. ومع ذلك ، ونظرا لأن صادرات البضائع إلى الولايات المتحدة لا



تمثل سوى حوالي 2,3% من إجمالي صادرات البضائع إلى العالم و 1,3% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2023، فمن المتوقع أن يكون التأثير المباشر لهذه التعريفات ضئيلا. ومع ذلك، قد يؤثر ارتفاع التعريفات الجمركية العالمية على سلطنة عُمان بشكل غير مباشر نظرا لاعتمادها على الصادرات الهيدروكربونية. وقد يتأثر الطلب العالمي من الشركاء التجاريين الرئيسيين - حيث تعد الصين أكبر مستورد للنفط العُماني، كونها تمثل حوالي 95% - سلبا بسبب ارتفاع التعريفات الجمركية الأمريكية، وبشكل أوسع، بسبب زيادة عدم اليقين العالمي بشأن الاقتصاد والسياسات.



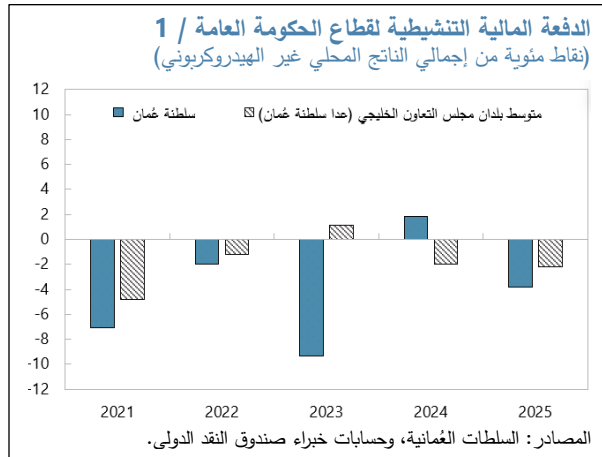
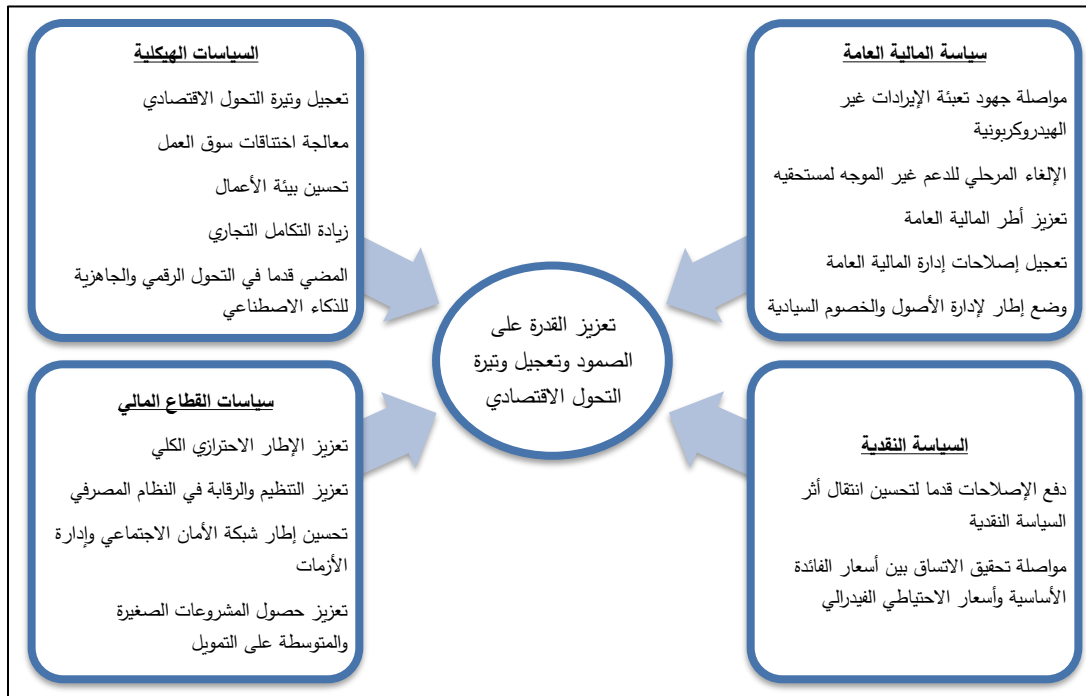
- **عدم اليقين العالمي.** أثبتت سلطنة عُمان قدرة على الصمود في مواجهة تصاعد أجواء عدم اليقين العالمي. وتشير التقديرات التجريبية إلى أن الزيادة في عدم اليقين المالي - المقاسة بالمتغير البديل المتمثل في الصدمات التي تواجه مؤشر تقلب بورصة شيكاغو لعقود الخيار - ليس لها سوى تأثير محدود على فروق عائد السندات السيادية في سلطنة عُمان، ومبادلات مخاطر الائتمان، وتدفقات أسهم رأس المال.



**13- آراء السلطات:** اتفقت السلطات بصورة عامة مع تقييم خبراء الصندوق بشأن الآفاق والمخاطر الاقتصادية وآثار التعريفات الجمركية. وأكدت السلطات أن السياسات الحذرة والتقدم المحرز بشأن الإصلاحات الهيكلية قد ساهما في إعادة بناء مساحة التصرف من خلال السياسات للتصدي بشكل أفضل للصدمات، مع تعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود ودعم النمو الشامل. وقد سلطت الضوء على احتمال تجاوز توقعات خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة القادمة، والتي يُتوقع أن تعزز التنويع الاقتصادي، وتخلق المزيد من فرص العمل للعُمانيين، وتزيد من تعزيز القدرة على الصمود.

## مناقشات السياسات

ركزت مناقشات السياسات على: (1) مواصلة إصلاحات المالية العامة مع الاستمرار في توكي اليقظة لإعادة معايرة سياسة المالية العامة في حالة استمرار انخفاض أسعار النفط؛ (2) تعزيز أطر السياسة النقدية؛ (3) حماية الاستقرار المالي والمضي قدما في تطوير القطاع المالي؛ (4) دعم الإصلاحات لتسريع وتيرة التحول الاقتصادي.



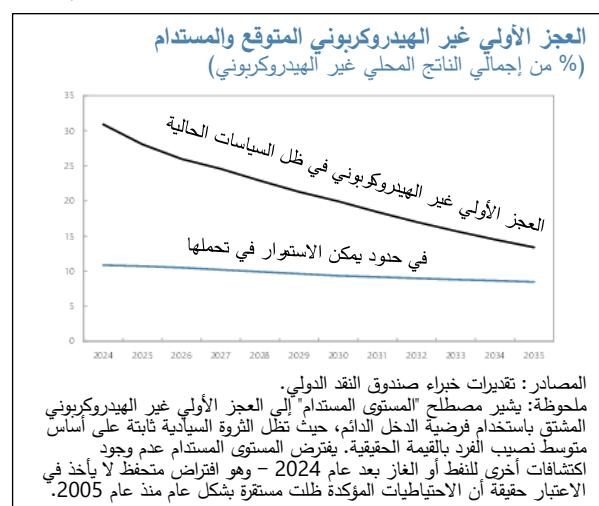
## ألف - سياسة المالية العامة

**14- يعكس موقف سياسة المالية العامة في عام 2025 استمرار الالتزام بالانضباط المالي.** وتشير التقديرات إلى أن العجز الأولي غير الهيدروكربوني سيتقلص بنسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني في 2025، مما يدعم التعديل التدريجي اللازم لتحقيق العدالة بين الأجيال. ويعود هذا التحسن إلى انخفاض دعم الوقود بسبب بقاء أسعار النفط أقل من الحد الأقصى البالغ 75 دولارا، وفرض قيود على النفقات بخلاف الأجور، وارتفاع الإيرادات غير الهيدروكربونية.



**15- من المتوقع أن تستمر ميزانية عام 2026 في ضبط أوضاع المالية العامة.** وتشير التوقعات إلى انكماش العجز الأولي غير الهيدروكربوني بمقدار نقطتين مؤويتين من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني، مدفوعا بانخفاض الإنفاق، لا سيما على الأجور ودعم الطاقة والنفقات الرأسمالية. ومن المتوقع أن يقلص فائض الميزانية الكلي إلى 0,1% من إجمالي الناتج المحلي، بينما يُتوقع أن يبقى الدين الحكومي عند حوالي 36% من إجمالي الناتج المحلي. وفي هذا السياق، لا تزال سلطنة عمان تمتلك بعض الحيز المالي لتقديم دعم اقتصادي مؤقت وموجه في حال حدوث صدمات سلبية.

**16- ويتطلب ضمان العدالة بين الأجيال اتخاذ تدابير مالية إضافية.** حيث تشير تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي، استنادا إلى فرضية الدخل الدائم، إلى أن العجز الأولي غير الهيدروكربوني بما يتسق مع اعتبارات العدالة بين الأجيال، يبلغ نحو 10% من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني. وفي ظل السياسات الحالية، من المتوقع أن ينكمش العجز الأولي غير



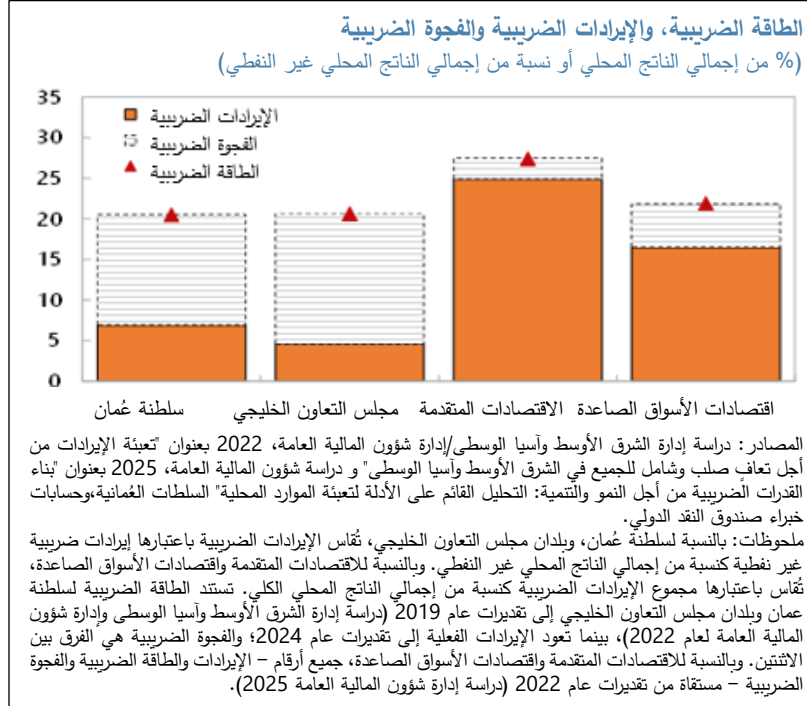
الهيدروكربوني بنحو 15% من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني بحلول عام 2035، بما في ذلك انخفاضه إلى نحو 7,4% خلال الفترة 2026-2030، مدفوعا بترشيد الإنفاق على نطاق واسع. إن تحقيق ركيزة المالية العامة القائمة على فرضية الدخل الدائم على مدار أفق زمني مدته عشر سنوات سيضمن ضبطا منظما لأوضاع المالية العامة. وهناك حاجة إلى تدابير إضافية بقيمة نحو 3% من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني على المدى المتوسط، ويمكن تحقيق ذلك بشكل أساسي عن طريق تقليص الفجوة الضريبية، وترشيد الإنفاق الجاري غير الضروري، والتخلص التدريجي من دعم الطاقة غير الموجه للمستحقين، مع حماية الفئات الأكثر ضعفا.

سلطنة عُمان: الرصيد الأولي غير الهيدروكربوني ومكوناته (% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)				
2026		2025		2024
توقعات	ميزانية 1/	تقديرات	ميزانية 1/	
26.9-	27.3-	28.9-	27.6-	30.9-
الرصيد الأولي غير الهيدروكربوني 1/				
10.3	9.8	10.6	9.9	10.2
6.9	6.4	7.1	6.5	6.9
3.4	3.3	3.5	3.4	3.3
الإيرادات غير الهيدروكربونية				
الإيرادات الضريبية				
الإيرادات غير الضريبية 2/				
37.2	37.1	39.5	37.5	41.1
12.9	12.9	13.6	13.4	13.4
2.8	2.8	2.8	2.7	3.4
6.1	5.9	6.8	6.2	7.3
2.0	1.9	2.4	2.0	3.0
2.5	2.5	2.6	2.4	2.4
10.9	10.9	10.9	11.1	11.3
4.5	4.5	5.4	4.1	5.7
النفقات الأولية				
فاتورة الأجور				
السلع والخدمات				
الدعم والتحويلات				
منها: دعم الطاقة				
منها: شبكة الأمان الاجتماعي				
الدفاع				
النفقات الرأسمالية				
بنود للتذكير				
19.2	19.1	20.4	19.0	23.4
15.2	14.3	16.4	14.7	19.0
4.0	4.7	4.0	4.3	4.4
0.1	1.6-	0.7	2.2-	3.3
62.1	60.0	70.6	60.0	81.2
رصيد المالية العامة الكلي (% من إجمالي الناتج المحلي)				
سعر النفط				

المصادر: السلطات العُمانية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.  
1/ استبعاد المخصصات التي كونتها السلطات لسداد الدين، وإدراج تحويلات الإيرادات النفطية المتوقعة إلى صناديق خاصة.  
2/ الإيرادات غير الضريبية تستبعد دخل الاستثمار (المتلقى من جهاز الاستثمار العماني).

- **تعبئة الإيرادات غير الهيدروكربونية:** ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة 1,9% فقط من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني بين عامي 2019 و2024، مما أدى إلى فجوة ضريبية كبيرة تُقدر بنحو 14% من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني. لذا، يجب وضع استراتيجية متوسطة الأجل لزيادة الإيرادات لتقليص هذه الفجوة.

- **السياسة الضريبية:** تتجه السلطات نحو التحول إلى إطار أقوى للسياسة الضريبية لدعم تنويع مصادر الإيرادات. وتجدر الإشارة بقانون الضريبة على دخل الأفراد الذي سُنّ مؤخراً، والمقرر تطبيقه في عام 2028 (الإطار 1). وتشير



تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي إلى بلوغ إيرادات الضريبة على دخل الأفراد نحو 0,3% من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني في السنوات الأولى من التطبيق. ومن الخطوات المُرحب بها، استحداث الضريبة الإضافية على أرباح الشركات متعددة الجنسيات المستوفية الشروط وقاعدة إدراج الدخل، بما يتوافق مع قواعد الركيزة الثانية اعتباراً من عام 2025. واتفقت السلطات مع خبراء صندوق النقد الدولي على التحول تدريجياً نحو إنشاء وحدة

متكاملة خاصة بالسياسة الضريبية في وزارة المالية لتحقيق توافق أفضل مع أهداف المالية العامة، مع الاستمرار في التنسيق المؤقت مع جهاز الضرائب للاسترشاد به في الإصلاحات الضريبية.

- **الإدارة الضريبية:** في العام الثالث من برنامج تحديث الإدارة الضريبية، الذي يمتد لأربع سنوات، حقق البرنامج تقدماً ملحوظاً، شمل إعادة هيكلة جهاز الضرائب في سلطنة عُمان وإنشاء وحدة لإدارة مخاطر عدم الامتثال. ولضمان ترجمة هذه الإنجازات إلى مكاسب مستدامة على مستوى الإيرادات، أكد خبراء الصندوق على ضرورة تسريع الجهود الرامية لتعزيز كوادرات جهاز الضرائب، وتحديث أنظمة تكنولوجيا المعلومات، وإنشاء سجل شامل لدافعي الضرائب، وتحسين عملية مراقبة الأداء، وتطبيق تدابير الامتثال القائمة على المخاطر بفعالية. إن تنفيذ نظام إصدار فواتير ضريبة القيمة المضافة إلكترونياً، كما هو مقرر في عام 2026، إلى جانب التوسع المخطط له في استخدام الطابع الضريبي الرقمي، سيكون أمراً بالغ الأهمية لتعزيز الامتثال وإعطاء دفعة للتحصيل الضريبي.

- **ترشيد النفقات:** يمثل دعم الطاقة حوالي 2% من إجمالي الناتج المحلي في الفترة 2024-2025. وتتيح البيئة الحالية التي تشهد انخفاض أسعار النفط الدولية فرصة لرفع الحد الأقصى لأسعار الوقود، وبالتالي الحد من الدعم غير الموجه للمستحقين.

وأوصى خبراء الصندوق بإلغاء دعم الكهرباء غير الموجه لمستحقه تدريجياً بحلول عام 2030، بما يتسق مع الالتزامات السابقة من جانب السلطات، وأكدوا أن التواصل الواضح بشأن الجدول الزمني والإجراءات سيعزز القدرة على التنبؤ ومصداقية السياسات. ومن شأن مواصلة ترشيد النفقات الجارية غير الضرورية أن تدعم ضبط الأوضاع المالية العامة. وتؤكد حالات تجاوز حدود الإنفاق الرأسمالي التي حدثت مؤخراً على الحاجة إلى تعزيز إطار إدارة الاستثمار العام.

#### الإطار 1: سلطنة عُمان: تعزيز التصاعدية من خلال ضريبة الدخل الشخصي

يمثل تطبيق الضريبة على دخل الأفراد في سلطنة عُمان خطوة هامة نحو تنوع مصادر الإيرادات وتعزيز الاستدامة المالية في إطار رؤية عُمان 2040. وبفضل التنفيذ التدريجي المدعوم بتخطيط إداري قوي، يضع نظام الضريبة على دخل الأفراد سابقة إقليمية للسياسة الضريبية الحديثة والصلابة الاقتصادية الأوسع نطاقاً.

**التصميم التصاعدي:** تُفرض الضريبة على دخل الأفراد بنسبة 5% على صافي الدخل السنوي الذي يزيد على 42 ألف ريال عماني (حوالي 109 آلاف دولار أمريكي)، وتستهدف بذلك أعلى 1% من أصحاب الدخل. وهي تغطي الدخل من العمل، والعمل الحر، والاستثمارات، والأرباح الرأسمالية (باستثناء المسكن الرئيسي)، وتشمل التنازلات الممنوحة مقابل السكن، والتعليم، والرعاية الصحية، والمساهمات الخيرية، والنفقات المتعلقة بالعمل. ويخضع المقيمون للضريبة على دخلهم العالمي؛ أما غير المقيمين فيخضعون للضريبة على دخلهم من مصادر في سلطنة عمان.

**العدالة والقدرة على الصمود:** من خلال التركيز على أصحاب الدخل المرتفع ومواءمة التنازلات مع الأولويات الاجتماعية، يعزز نظام ضريبة الدخل الشخصي التصاعدية الضريبية ويزيد الثقة في عدالة النظام الضريبي. ويساهم أيضاً في تعزيز قدرة المالية العامة على الصمود من خلال خلق قاعدة إيرادات أكثر استقراراً وأقل تأثراً بتقلبات أسعار النفط.

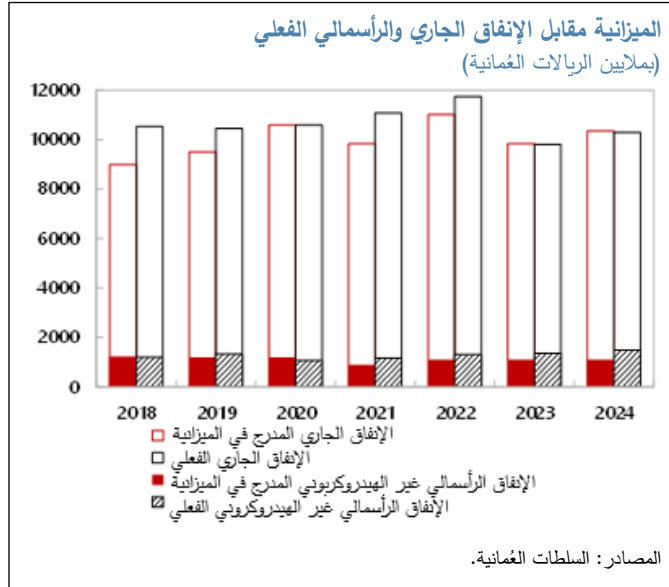
**تنفيذ الأسس.** يمثل نظام الضريبة على دخل الأفراد، الذي سيدخل حيز التنفيذ عام 2028، التزام السلطات بتطبيق تدريجي مُدار بكفاءة، مدعوم باستثمارات مستمرة في الإدارة الضريبية الرقمية. والنجاح في التنفيذ يتطلب تعزيز قدرة الإدارة الضريبية - من خلال تدريب الموظفين، وتحديثات تكنولوجيا المعلومات، وإنشاء سجل شامل لدفع الضرائب - إلى جانب استراتيجية تواصل واضحة لدعم الامتثال.

**17- وتجدر الإشادة بجهود السلطات بشأن التخطيط للطوارئ للحفاظ على الاستدامة المالية العامة.** وفي حال حدوث صدمة مؤقتة في أسعار النفط، يُعدّ الاعتماد على هوامش الأمان المالية والقروض الخارجية، مع الحفاظ على تصنيف المرتبة الاستثمارية، إجراءً مناسباً. وينبغي معايير أي سحب من الودائع الحكومية بدقة لتجنب مخاطر الاستقرار المالي. وفيما يتعلق باستمرار هبوط أسعار النفط، هناك حاجة إلى ضبط مالي أقوى من خلال إعادة النظر في سعر ضريبة القيمة المضافة، والإلغاء التدريجي لدعم الطاقة غير الموجه لمستحقه، مع تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، والحد من أوجه الإنفاق الأخرى التي لا تمثل أولوية. وقد أشاد خبراء الصندوق بوضع أطر التخطيط للطوارئ ضمن جهاز الاستثمار العماني وشركة تنمية طاقة عُمان لتعزيز صلابته القطاع العام واستدامته.

#### 18- تعزيز أطر المالية العامة والحوكمة أمر أساسي لضمان الاستدامة المالية

- **تحديث الخطة المالية العامة متوسطة الأجل وتعزيزها.** يُعدّ إعداد ونشر خطة المالية العامة متوسطة الأجل للفترة 2026-2030 في الوقت المناسب أمراً بالغ الأهمية. وينبغي أن تتضمن خطة المالية العامة متوسطة الأجل المحدثة أهدافاً مالية واضحة، وتوقعات متجددة متعددة السنوات لإيرادات ونفقات واقعية، وتحليلاً شاملاً لمخاطر المالية العامة. ومن شأن إقرار خطة المالية العامة متوسطة الأجل على أعلى مستوى (مجلس الوزراء) أن يعزز مصداقية المالية العامة. وسيكون تعزيز قدرات وحدة المالية العامة الكلية أمراً أساسياً لتحسين تخطيط المالية العامة.

- **اعتماد قاعدة للمالية العامة:** تعمل السلطات على وضع قاعدة للمالية العامة بالاستعانة ببعثات المساعدة الفنية السابقة الموفدة من صندوق النقد الدولي. وقد أوصى خبراء صندوق النقد الدولي بوضع قاعدة تستهدف العجز الأولي غير الهيدروكربوني الذي يمكن الاستمرار في تحمله، استناداً إلى فرضية الدخل الدائم، لحماية الميزانية من تقلبات أسعار السلع، ويُستكمل ذلك بالحد الأقصى للدين في الوقت الحالي (60% من إجمالي الناتج المحلي). ووافقت السلطات على التوصية المقدمة من خبراء الصندوق التي تفيد بأن استيفاء جميع المتطلبات الأساسية اللازمة - المتمثلة في خطة مالية عامة متوسطة الأجل ذات مصداقية، ومؤسسات أقوى لإدارة المالية العامة، وهوامش أمان مالي كافية، وقدرة مؤسسية قوية على مراقبة وإنفاذ القاعدة - أمر بالغ الأهمية لضمان التنفيذ الناجح للقواعد.



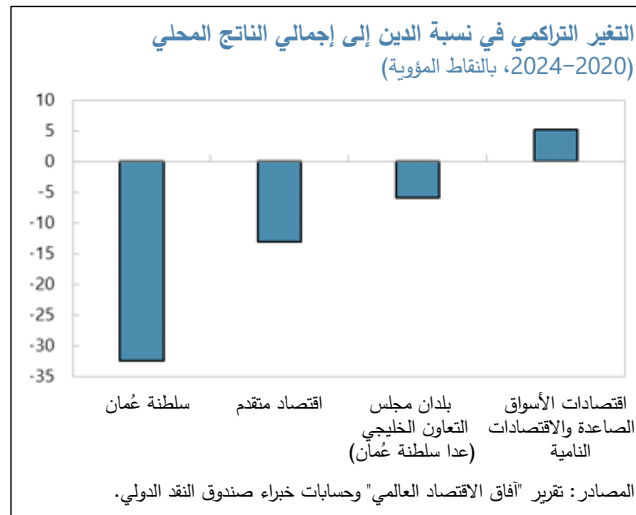
- **تحسين عمليات إعداد الميزانية وتنفيذها.** أكد خبراء الصندوق مجدداً على أهمية دمج خطة مالية عامة متوسطة الأجل في عملية إعداد الميزانية، وإنشاء نظام رسمي لميزانية تكاملية، لا سيما في ضوء تجاوز حدود الإنفاق الرأسمالي المقررة مؤخراً. وتلقى الجهود المستمرة التي تبذلها السلطات لتحسين إدارة المالية العامة ترحيباً، بما في ذلك الخطة الموضوعية لإطلاق النظام المالي الحكومي (مالية) للسنة المالية 2026-2030، حيث سيؤدي ذلك إلى تحسين إدارة المالية العامة وإعداد التقارير، وتعزيز الحوكمة والكفاءة.

- **تعزيز الشفافية، وإدارة التدفقات النقدية، وتحليل مخاطر المالية العامة.** يرحب خبراء الصندوق بالجهود المبذولة مؤخراً لتحسين شفافية المالية العامة، بما في ذلك من خلال نشر وثائق أكثر تفصيلاً بشأن الميزانية، وبيانات مخاطر المالية العامة، وخطط الاقتراض السنوية المحلية. وقد دعا خبراء الصندوق السلطات على استئناف نشر البيان التمهيدي للميزانية لتعزيز الشفافية والمساءلة والمصداقية. ودعوا إلى تسريع وتيرة العمل على إطلاق حساب الخزنة الموحد، وشددوا على أهمية تعميق تحليل مخاطر المالية العامة، في ضوء زيادة تقلب أسعار النفط.

- **وضع إطار عمل لأهداف الاستقرار والادخار:** تمتلك السلطات صناديق وحسابات متعددة لتحقيق الاستقرار والادخار للأجيال القادمة. وقد اتفقت السلطات مع خبراء الصندوق على أن وجود إطار عمل واضح يُسترشد به في تخصيص موارد المالية العامة بين صندوق الاستقرار وصناديق الادخار أمرٌ ضروري لتعزيز سياسة المالية العامة المعاكسة للاتجاهات الدورية وضمان العدالة بين الأجيال. وأوصى خبراء الصندوق بتجميع مجموعات الأصول الحالية المملوكة لوزارة المالية في صندوق استقرار مخصص، مع إرساء قواعد واضحة لإيداع وسحب الموارد لعزل الميزانية والاقتصاد عن تقلبات أسعار السلع الأساسية والخدمات الخارجية.



**19 - تتزايد أهمية نشر استراتيجية الدين ووضع أطر إدارة الأصول والخصوم السيادية في ظل تقلبات أسعار النفط وعدم اليقين العالمي.** فقد أثنى خبراء الصندوق على السلطات لنجاحها الملحوظ في تنفيذ استراتيجية إدارة الدين، مما أدى إلى انخفاض حاد في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، ورحبوا بالعمل الجاري على إنشاء سجل وطني للأصول. واستشرافا للمستقبل، سيكون من المهم ضمان تحديث استراتيجية إدارة الدين



متوسطة الأجل ونشرها بصورة منتظمة. ويلزم أيضا إحراز تقدم مطرد في وضع إطار عمل شامل لإدارة الأصول والخصوم السيادية - بالاستفادة من توصيات المساعدة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي - وتعزيز رؤية متكاملة للميزانية العامة للقطاع العام

**20 - آراء السلطات:** أكدت السلطات مجددا التزامها المستمر بالحيادية المالية والضبط المالي المراعي للنمو، مشددة على أن اتباع منهج تدريجي في ضبط أوضاع المالية العامة أمرٌ ضروري لتعزيز الصمود في مواجهة تقلبات أسعار النفط، وحماية الإنفاق الاجتماعي والاستثمارات ذات

الأولوية، ومواصلة بناء الاحتياطي الوقائية. وعقب تخفيض كبير في الدين في إطار الخطة السابقة، تركز خطة المالية العامة متوسطة الأجل (2026-2030) على تعزيز النمو، وتحسين كفاءة الإنفاق، وتقليل الفجوة الضريبية، وتعزيز الإدارة المالية العامة. وأوضحت السلطات أن التدابير الجارية تهدف إلى خفض تكلفة توليد الكهرباء ونقلها وتوريدها، مع زيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة للحد من مستوى الدعم رغم ارتفاع الطلب. وأكدت مجددا التزامها بالإلغاء التدريجي للدعم غير الموجه لمستحقه بحلول عام 2030.

## باء - السياسة النقدية

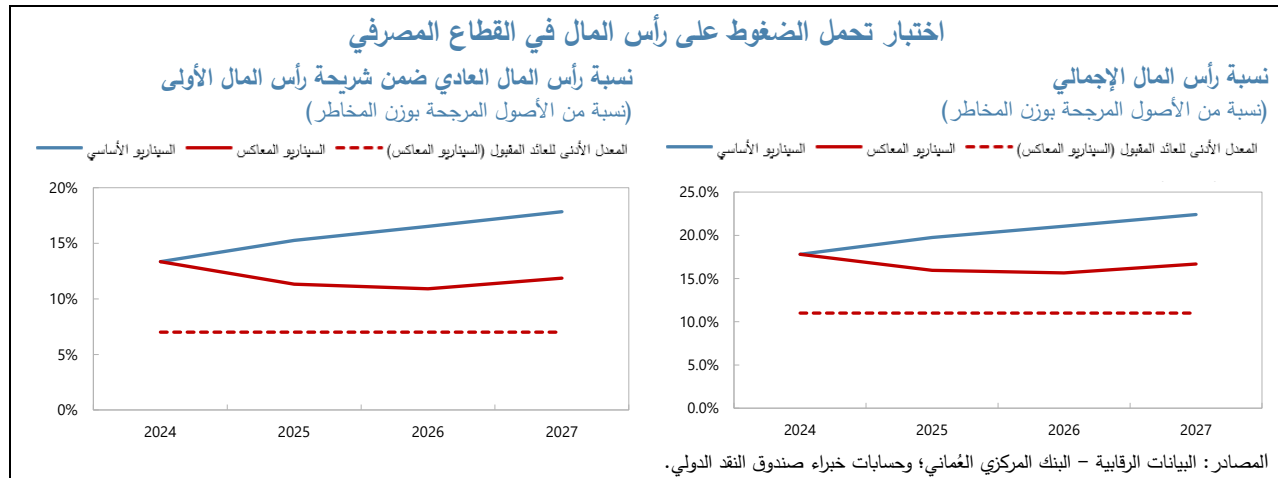
**21- لا يزال نظام ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي ملائماً في ظل الهيكل الاقتصادي لسلطنة عُمان.** فقد أتاح هذا الربط ركيزة نقدية ذات مصداقية، مما ساعد على خفض معدلات التضخم واستقرارها. وينبغي للبنك المركزي العُماني الاستمرار في موازنة سعر الفائدة الأساسي مع سعر الفائدة لدى الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. وتشكل الاحتياطات الأجنبية الرسمية والحصافة المالية والإصلاحات الهيكلية ركيزة قوية لنظام ربط سعر الصرف.

**22- وتُمثل إصلاحات السياسة النقدية وإطار إدارة السيولة عوامل بالغة الأهمية لتحسين انتقال آثار السياسة النقدية.** وقد وضع البنك المركزي العُماني خارطة طريق ضمن مشروع تعزيز كفاءة السياسة النقدية للانتقال إلى إطار فعال لإدارة السيولة. وتشمل المعالم المرحلية الرئيسية للنصف الأول من عام 2026 استحداث تسهيل الإيداع الدائم بالريال العُماني (بما في ذلك للبنوك الإسلامية)، وتحديد سعر فائدة أساسي مستهدف ضمن ممر أسعار الفائدة، والتحول إلى الاحتياطي القانوني النقدي فقط. ويجري العمل أيضاً على وضع أطر الضمانات والسيولة الطارئة، وإعادة العمل بشهادات الإيداع لعمليات السوق المفتوحة. وقد دعا خبراء الصندوق إلى مواصلة الجهود الرامية إلى وضع إطار مكتمل الأركان لحساب الخزنة الموحد، بما في ذلك صرف فائدة تعويضية لهذا الحساب لدى البنك المركزي العُماني، بالتنسيق مع وزارة المالية، لتعزيز إدارة السيولة وتحسين انتقال آثار السياسة النقدية. ويؤيد خبراء الصندوق المنهج التدريجي والمنسق جيداً الذي تتبعه السلطات في تنفيذ حساب الخزنة الموحد، بما في ذلك مع القطاع المصرفي. ومن شأن صرف فائدة تعويضية عن الاحتياطات الإلزامية أن يعزز تنفيذ السياسة النقدية.

**23- آراء السلطات:** أقرت السلطات بضرورة تعزيز آلية انتقال أثر السياسة النقدية، وأشارت إلى التقدم المحرز بشأن العناصر الرئيسية لمشروع تعزيز كفاءة السياسة النقدية. وأقرت بأن مواصلة تطوير نظام إدارة السيولة، بما في ذلك منظومة حساب الخزنة الموحد مكتمل الأركان، ستستغرق وقتاً للتغلب على التحديات القائمة. وقد أكدت مجدداً التزامها بتنفيذ مشروع تعزيز كفاءة السياسة النقدية وحساب الخزنة الموحد بالتنسيق مع أصحاب المصلحة لضمان توافر سيولة كافية في النظام المصرفي.

## جيم - سياسات القطاع المالي

**24- ولا يزال القطاع المصرفي محافظاً على صلابته.** فقد ارتفع إجمالي الأصول إلى 108% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2024، مدعوماً باستمرار نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص. ويقدم برنامج تقييم القطاع المالي لعام 2025 تقييماً تفصيلياً للقطاع. وفي ظل سيناريوهات التطورات المعاكسة، تحافظ معظم البنوك على هوامش أمان رأسمالية أعلى من الحدود التنظيمية؛ ومع ذلك، فإن عدداً قليلاً من البنوك قد سجلت مستوى أقل من رأس المال العادي ضمن شريحة رأس المال الأولى وإجمالي المعدل الأدنى للعائد المقبول لرأس المال، مع بلوغ عجز إجمالي رأس المال المرجح بالمخاطر ورأس المال العادي ضمن شريحة رأس المال الأولى (0,03 و 0,19% من إجمالي الناتج المحلي، على الترتيب). واستناداً إلى نتائج تحليلات الحساسية، فقد سجلت بعض البنوك مستوى دون الحد الأدنى لرأس المال الإلزامي، مما يبرز مواطن الضعف المرتبطة بتركز المقرضين والقطاعات، وارتفاع مستويات القروض المُعاد هيكلتها في المرحلة الثانية. ورغم امتلاك البنوك احتياطات سيولة كافية لاستيعاب أي ضغوط محتملة على السيولة، فإن مقاييس السيولة تبدو متقلبة نتيجةً للتحركات المتواترة قصيرة الأجل في مراكز الدولار الأمريكي. وأكد خبراء الصندوق على تعزيز دقة البيانات المقدمة للجهات التنظيمية، ودعم مراقبة المخاطر، واستحداث تدابير الركيزة الثانية لمعالجة مخاطر التركيز ومواطن الضعف المرتبطة بنماذج الأعمال المصرفية والمتفرقة.

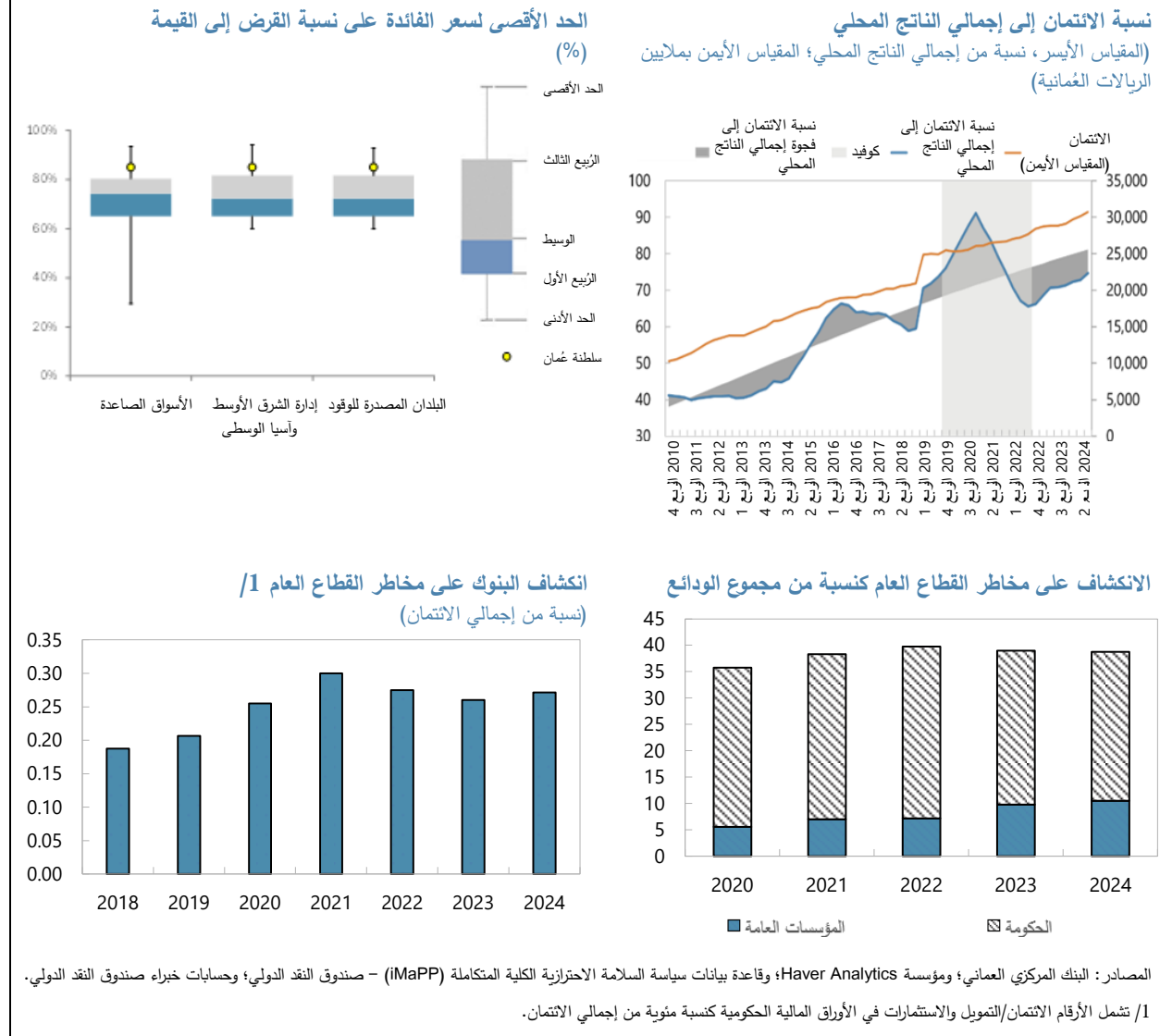


**25- لا تزال المخاطر المحيطة بالنظام المالي الكلي محدودة، مع أن بعض المجالات قد تُساهم في تراكم المخاطر بمرور الوقت.** البنك المركزي العُماني هو السلطة المعنية بالسلامة الاحترازية الكلية، ويتمتع بالصلاحيات والأدوات القانونية المناسبة. ومع ذلك، فإن عدم وجود استراتيجية رسمية بشأن السلامة الاحترازية الكلية يستدعي مواصلة تعزيز إطار السلامة الاحترازية الكلية. وفي هذا الإطار، يوصي برنامج تقييم القطاع المالي بالتطبيق التدريجي لهامش أمان رأسمالي إيجابي ومحاذٍ مضاد للتقلبات الدورية، ومراجعة حدود صافي المراكز المفتوحة بالنقد الأجنبي، وإلغاء الحدود القصوى لأسعار الفائدة على القروض الشخصية. وينبغي للسلطات النظر في إعادة تقييم حدود التعرض للمخاطر المرتبطة بالعقارات والقائمة على الافتراض لضمان التوافق مع نظيراتها، مع إعطاء الأولوية لتوفير مجموعة أدوات واسعة النطاق، وتحسين رصد البيانات والمخاطر، وتعزيز التنسيق المؤسسي. ولا تزال بصمة الدولة في جانب خصوم البنوك كبيرة، إلى جانب عدم وجود إطار فعال لإدارة السيولة، وعدم وجود حساب خزانة موحد مكتمل الأركان، مما يستدعي توخي اليقظة بصفة مستمرة.

**26- تعزيز الرقابة والتنظيم في النظام المصرفي أمر بالغ الأهمية للمحافظة على الاستقرار المالي.** نص القانون المصرفي لعام 2025 على توسيع نطاق صلاحيات الجهات الرقابية، واستحدثت منهج رقابي أكثر تركيزاً على المخاطر. ومع ذلك، ونظراً لحدثة سن القانون، ينبغي للبنك المركزي العُماني مراجعة الإطار الاحترازي، وتحديث اللوائح والتعاميم لضمان استمرار فعاليتها ومواكبتها للممارسات المتطورة في القطاع والمعايير الدولية. وقد استكمل البنك المركزي العُماني عملية تصنيف ثاني أكبر بنك في البلاد ضمن فئة البنوك المحلية المهمة المؤثرة على النظام المالي. ويجب تصنيف جميع البنوك ذات الأهمية النظامية باعتبارها بنوكاً محلية مهمة مؤثرة على النظام المالي، ومواءمة الرسوم الإضافية مع معايير بازل. وينبغي أن تضمن مهام البنك المركزي العُماني التي تم توسيع نطاقها حديثاً، والتي تشمل الأهداف التنموية، إيلاء الأولوية للأهداف المتعلقة بالأسعار والاستقرار المالي.



## مخاطر الائتمان والإيداع



**27- يؤكد برنامج تقييم القطاع المالي لعام 2025 على التقدم المحرز في تحسين شبكة الأمان المالي وإدارة الأزمات، وهو ما يتطلب ضمان فعالية تشغيلية كاملة.** وتفتقر وظائف تسوية أوضاع البنوك المتعثرة والتأمين على الودائع حالياً إلى الكوادر المتخصصة والاستقلالية وآليات التنسيق الرسمية. وينبغي للبنك المركزي العماني تفعيل خطط التعافي وخطط تسوية الأوضاع بشكل كامل، من خلال توسيع نطاق الإطار ليشمل جميع البنوك ذات الأهمية النظامية عند تسوية الأوضاع، ومعالجة قيود القدرات والحوكمة ضمن وظيفة تسوية الأوضاع التابعة له. ويوصي برنامج تقييم القطاع المالي بتعزيز إطار تسوية أوضاع البنوك المتعثرة من خلال دمج إطار تسوية أوضاع البنوك المتعثرة في القانون المصرفي، وضمان تحقيق المواءمة التامة مع السمات الرئيسية لمجلس الاستقرار المالي. وينبغي استكمال هذه الجهود بتعزيز الإطار القانوني للجنة الاستقرار المالي، وتحسين التنسيق بين الوكالات، وتوسيع نطاق مهام نظام التأمين على الودائع ليشمل نموذج النظام المعزز لتعويض المودعين ( Paybox Plus). وسيكون تأمين ترتيبات تمويل داعمة رسمية من القطاع العام أمراً ضرورياً لضمان وجود استجابة فعالة للأزمات.



**28- لا يزال تعميق أسواق رأس المال أمراً بالغ الأهمية.** فقد قدم خبراء الصندوق الدعم لجهود السلطات في تطوير أسواق رأس المال من خلال الإصدار المنتظم لسندات الدين الحكومية والاكنتابات العامة الأولية، مما يقلل الاعتماد على التمويل المصرفي ويعزز التنوع الاقتصادي. وتتمثل الأولوية القصوى لإصلاحات سوق رأس المال في إرساء منحنى عائد حكومي قائم على السوق. ويعد هذا الأمر بالغ الأهمية لتطوير السوق المالية على نطاق أوسع، ودعم أنشطة صنع السوق، وإصدار سندات الشركات، وتنويع قاعدة المستثمرين. وسيكون تسريع وتيرة الإصلاحات الجارية لتطوير البنية التحتية للسوق المالية وتسهيل مشاركة المستثمرين الأجانب أمراً أساسياً لتحقيق هذه الأهداف.

**29- يواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة قيوداً بسبب مواطن الضعف الهيكلية في برامج الائتمان.** ويعكس ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى حوالي 24% في برامج الائتمان الحكومية قصوراً في تقييم المخاطر عند إنشاء القروض، وضعفاً في ممارسات المراقبة والإدارة. وتشكل زيادة مخاطر التخلف عن السداد وإطار الإعسار الصارم عائقاً إضافياً أمام إقراض القطاع الخاص. وقد أكد خبراء الصندوق على ضرورة تعزيز ممارسات إدارة مخاطر الائتمان، وإصلاح قوانين الإعسار لتيسير تسوية أوضاع البنوك المتعثرة في الوقت المناسب. وقد أطلقت السلطات الاستراتيجية الوطنية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لسد فجوة التمويل. وسوف يتطلب تعزيز تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أيضاً التحول من الإقراض الحكومي المباشر وتوسيع نطاق برنامج الضمان الجزئي لتعبئة رأس المال الخاص، إلى جانب تشجيع البنوك على استخدام التكنولوجيا المالية.

**30- تَحْرُز سلطنة عُمان تقدماً في تعزيز نزاهة نظامها المالي.** فقد تحسّنت الرقابة على عمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع زيادة التركيز على الإنفاذ والامتثال في جميع المؤسسات المالية. وقد دخل سجل ملكية الانتفاع حيز التشغيل، مما يُسهّل تحقيق مزيد من الشفافية، على الرغم من استمرار وجود تحديات تتعلق بعمليات التحقق وإطلاع السلطات المختصة عليها. وقد دعا خبراء الصندوق إلى رصد تطور مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والاستفادة من البيانات، ومواصلة تعزيز الرقابة القائمة على المخاطر من خلال مواءمة الممارسات الرقابية مع المخاطر المحددة، وتعزيز الإنفاذ، ودعم التنسيق بين الوكالات، وتشغيل سجل ملكية الانتفاع بشكل كامل من خلال التحقق من المعلومات المقدمة، والعقوبات المفروضة، وإطلاع الجمهور عليها.

**31- آراء السلطات:** أكدت السلطات أن المحافظة على الاستقرار المالي واستقرار الأسعار تظل المهمة الأساسية للبنك المركزي العماني، بغض النظر عن أهداف التنمية. وقالت إن توجيه قروض البنوك نحو القطاعات ذات الأولوية في إطار رؤية 2040 يهدف إلى دعم التنوع الاقتصادي وتوسيع نطاق محافظ الإقراض لدى البنوك بما يتسق مع الحفاظ على الاستقرار المالي. وأشارت السلطات أيضاً إلى أنها ستقوم بتقييم الحاجة إلى استحداث هامش أمان رأسمالي محايد وموجب مضاد للتقلبات الدورية. وأضافت أن العمل جارٍ على تعزيز إطار إدارة الأزمات. وشددت السلطات على أن الإبقاء على الحد الأقصى لسعر الفائدة على القروض الشخصية أمرٌ مناسبٌ للحد من المديونية المفرطة ودعم الحماية الاجتماعية. وأكدت أن نسبة صافي المركز المفتوح بالنقد الأجنبي في النظام المصرفي الحالي لا تزال أقل بكثير من الحدود التنظيمية، مما يعكس انخفاض مخاطر تقلبات أسعار الصرف نظراً لهيمنة التعامل بالدولار الأمريكي. وأشارت السلطات إلى أن الإصلاحات الرامية إلى تعميق سوق رأس المال قد عززت السيولة ومشاركة المستثمرين بشكل ملحوظ. وذكرت السلطات أيضاً أن لجنة الاستقرار المالي قد أنشئت بموجب مرسوم سلطاني، بمشاركة ممثلين عن الجهات المعنية.

## دال - الإصلاحات الهيكلية

32- يُعدّ تسريع وتيرة التحول الاقتصادي عاملاً أساسياً لضمان ازدهار سلطنة عُمان على المدى الطويل. وفي ظلّ حالة عدم اليقين العالمي المتزايد، تبرز الحاجة الملحة لتعميق الإصلاحات الهيكلية وتسريع وتيرتها. وعلى الرغم من بعض التقدم المحرز، لا يزال النشاط الاقتصادي مُركّزاً في قطاعات غير قابلة للتداول التجاري وذات قيمة مضافة منخفضة، مما يؤدي إلى محدودية مكاسب الإنتاجية، وقلة فرص العمل الجيدة المتاحة للعُمانيين ذوي المؤهلات العالية، وانخفاض الدخل بالعملة الأجنبية (تقارير القضايا المختارة). إن مواصلة جهود التنويع نحو قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى وموجهة للتصدير مع إمكانات قوية لخلق فرص العمل والنمو - كما هو متوخى في رؤية 2040 - سيكون عاملاً أساسياً لوضع الاقتصاد على مسار أكثر صلابة وشمولاً.

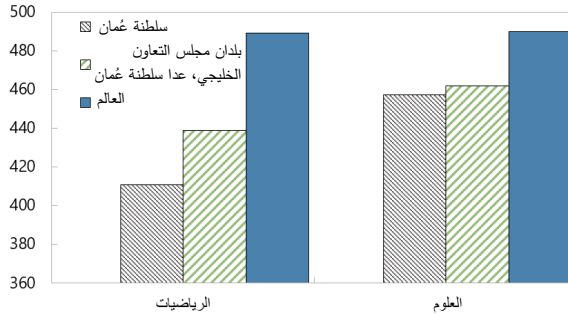
33- تُتيح خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (2026-2030) فرصة لإعادة تنشيط زخم الإصلاحات ومعالجة الاختناقات الهيكلية. وعقب إخضاع الخطة للمراجعة في المرحلة النهائية، سوف يتم إصدارها في يناير 2026. وانطلاقاً من رؤية 2040، تهدف هذه الخطة إلى تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي من خلال استثمارات موجهة في القطاعات ذات الأولوية، مع تعزيز التنمية الاجتماعية من خلال التعليم والرعاية الصحية وتطوير البنية التحتية. وتتضمن الخطة تعبئة النفقات الرأسمالية الإضافية المهمة من القطاعين العام والخاص، حيث تخطط الشركات المملوكة للدولة التابعة لجهاز الاستثمار العماني لاستثمارات بنحو 12 مليار ريال عماني، وقيام الوحدات الحكومية المدرجة في الميزانية بزيادة الإنفاق الرأسمالي بنحو مليار ريال عماني. إن ضمان أن يؤدي هذا التوسع إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص وأن يُكتمل بإصلاحات هيكلية سيكون أمراً أساسياً لتحقيق أقصى قدر من العوائد الاقتصادية والاجتماعية.

34- الحفاظ على الإصلاحات وإعطائها الأولوية أمر بالغ الأهمية لتحقيق التحول الاقتصادي المنشود.

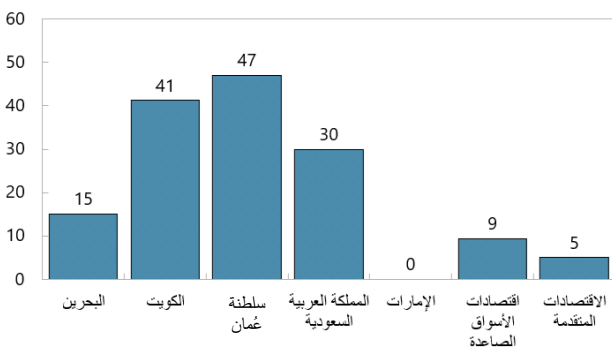
- **سوق العمل:** تُواصل السلطات تنفيذ الإصلاحات لمعالجة التحديات في سوق العمل، بما في ذلك توسيع نطاق برامج التدريب المهني، والسماح بالحراك القطاعي المؤقت للوافدين لتلبية الطلب الموسمي، وتنظيم العمل بدوام جزئي والعمل من بُعد لتشجيع مشاركة النساء والطلاب والمتقاعدين. وقد شكّلت لجان قطاعية - تضم ممثلين عن الحكومة والقطاع الخاص واتحادات العمال - لمواءمة احتياجات القوى العاملة. وفي إطار البرنامج الوطني للتشغيل، تقدم المبادرات التدريب أثناء العمل وإكساب الباحثين عن عمل مهارات جديدة، مما يدعم جاهزيتهم بشكل أكبر للعمل ويعزز استيعاب القطاع الخاص للعُمانيين، ولا سيما الشباب والنساء. وينبغي أن تستمر السياسات في تضيق فجوة الأجور بين القطاعين العام والخاص. وسيكون تحسين مخرجات التعليم وتعزيز مسار خريجي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وبرامج التدريب المهني أمراً أساسياً. إن توسيع نطاق إتاحة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في جميع أنحاء البلاد من شأنه أن يعزز نتائج التعلم، ويحسن جودة القوى العاملة على المدى الطويل، ويعزز مكاسب مشاركة الإناث، والتي لا تزال منخفضة مقارنة بنظيراتها على الصعيد الإقليمي.

## مؤشرات سوق العمل

متوسط درجات طلاب الصف الثامن في اختبارات الاتجاهات العامة  
في الدراسة الدولية للرياضيات والعلوم (2019)



علاوة الأجور في القطاع العام  
(%، بيانات 2024 أو أحدث بيانات متاحة)

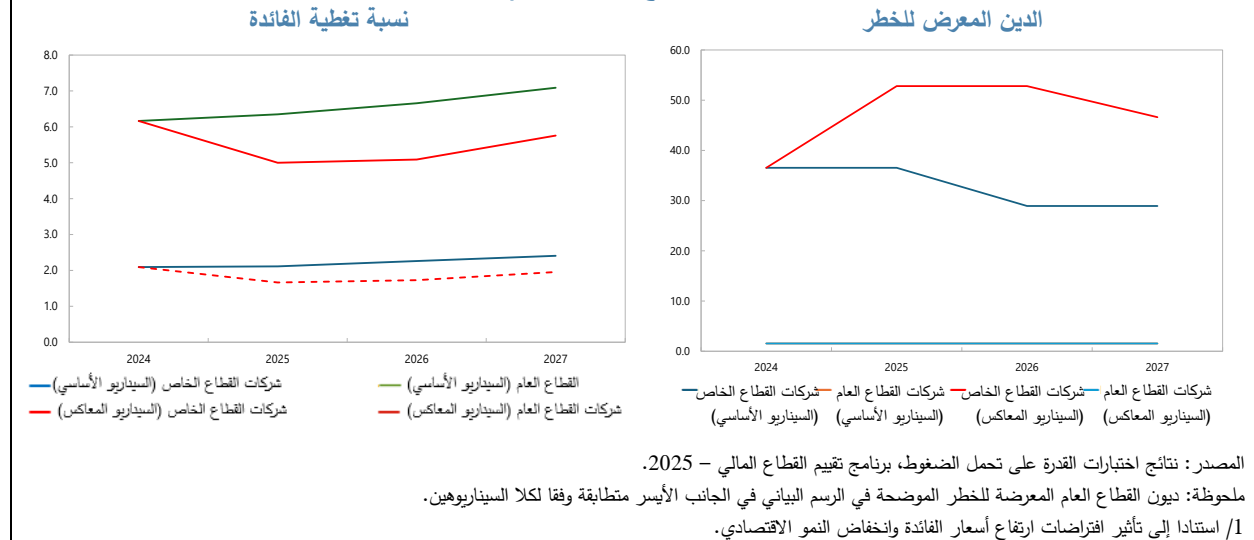


المصادر: الرابطة الدولية لتقييم التحصيل الدراسي، والاتجاهات العامة في الدراسة الدولية للرياضيات والعلوم (TIMSS)، 2019؛ وحسابات خيرا صندوق النقد الدولي.

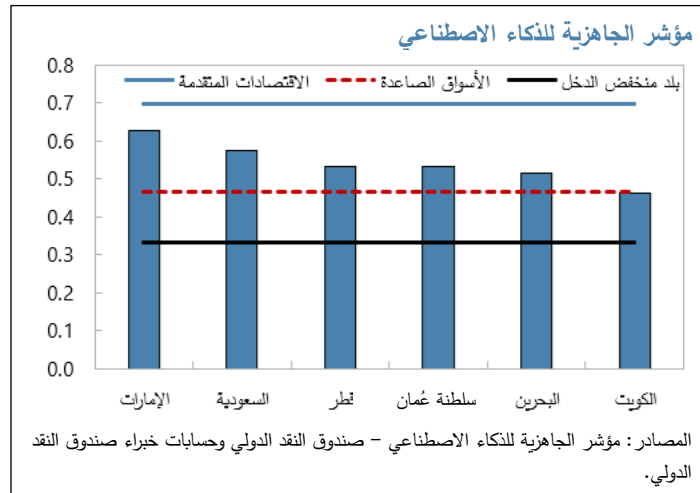
المصادر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، وأداة تقييم الإنفاق من إعداد إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تُحتسب علاوة الأجور في بلدان مجلس التعاون الخليجي للعمال المواطنين فقط. القطاع الخاص في سلطنة عُمان يشمل المؤسسات المملوكة للدولة.

- **البيئة التنظيمية وبيئة الأعمال:** بدأ إجراء إصلاحات مكثفة لتهيئة بيئة تمكينية للأعمال، بما في ذلك إنشاء محكمة مختصة بالفصل في المنازعات التجارية مؤخرًا. ويجب القيام بالمزيد من الجهود لتعزيز المنافسة في سوق المنتجات، وتبسيط الإجراءات الإدارية والتنظيمية - بما في ذلك تيسير التجارة - وتشجيع الاستثمار في البحث والتطوير لرفع مستوى التنافسية والإنتاجية في القطاع التجاري غير الهيدروكربوني. وقد حققت السلطات تقدماً ملحوظاً نحو تعزيز اقتصاد قائم على المعرفة ودعم منظومة الابتكار الوطنية، بما في ذلك إطلاق الإطار الوطني للملكية الفكرية ومبادرة مثلث عُمان الرقمي، فضلاً عن توسيع نطاق تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. واستشرافاً للمستقبل، فإن تعميق التعاون بين المؤسسات البحثية والقطاع الخاص من شأنه أن يساعد في تسريع الابتكار، وجذب الاستثمار، وتمكين الشركات العمانية من الارتقاء إلى مرتبة أعلى في سلسلة القيمة.
- **دور الدولة:** يشير تحليل برنامج تقييم القطاع المالي إلى قدرة المؤسسات العامة على الصمود، مع قلة مواطني الضعف، وذلك بفضل الإصلاحات التي أجراها مؤخراً جهاز الاستثمار العُماني. ومع ذلك، ينبغي تقييم توسعات الشركات المملوكة للدولة التي يخطط لها جهاز الاستثمار العُماني في إطار خطة التنمية الحادية عشرة تقييماً دقيقاً ومعايرتها بشكل صحيح لتكون بمثابة حافز لجذب الاستثمارات الخاصة بدلاً من إزاحتها. ومن شأن تعزيز الشفافية من خلال نشر القوائم المالية للشركات المملوكة للدولة بصفة منتظمة أن يعزز المساءلة وثقة المستثمرين.

## تحليل قطاع الشركات /1

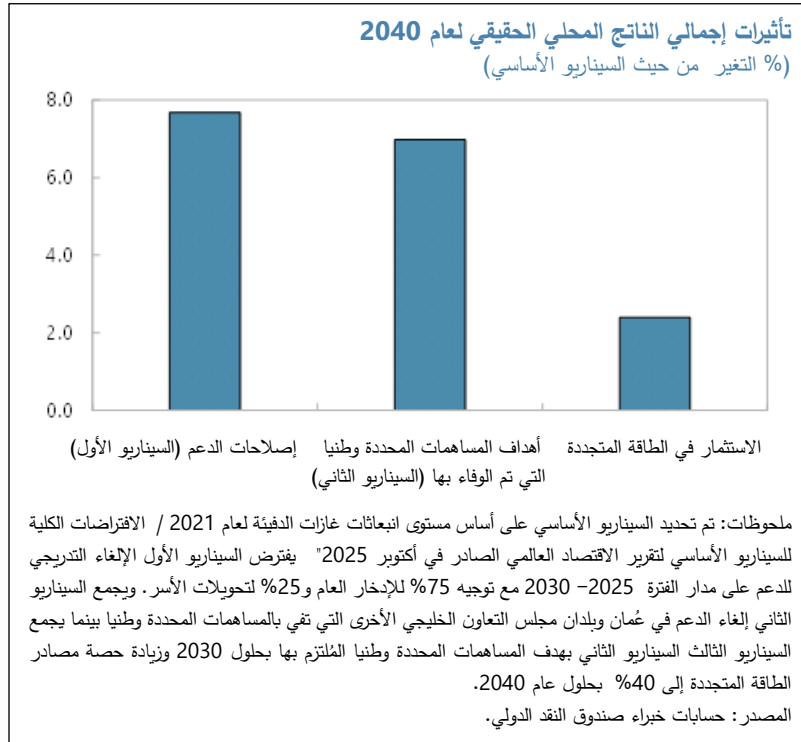


- **التكامل التجاري:** لا يزال اندماج سلطنة عُمان في سلسلة القيمة العالمية محدودا، لا سيما في الرابطة الخلفية، مما يعكس محدودية قاعدة صادراتها التي تتركز على الهيدروكربونات. ويمكن المضي قدما في دعم تعزيز تنوع الصادرات وتعميق الاندماج في سلسلة القيمة العالمية من خلال مواصلة انفتاح أنظمة التجارة والاستثمار في سلطنة عُمان، والاستفادة من موقعها الاستراتيجي ومناطقها الاقتصادية الخاصة المستقرة. وفي هذا الشأن، تجدر الإشارة بالجهود الحكومية المستمرة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع مختلف البلدان، لا سيما في آسيا وشرق إفريقيا. وسيكون من الضروري تسريع وتيرة الجهود لتعزيز الروابط بين المناطق الاقتصادية الخاصة والاقتصاد المحلي من خلال التجمعات الصناعية، وتعزيز الدعم للموردين المحليين، وتنمية رأس المال البشري المستهدفة (تقرير القضايا المختارة).



- **التحول الرقمي والجاهزية للذكاء الاصطناعي:** بحسب مؤشر صندوق النقد الدولي للجاهزية للذكاء الاصطناعي، تأتي سلطنة عُمان في مرتبة متقاربة إلى حد كبير مع اقتصادات مجلس

التعاون الخليجي الأخرى— وتتفوق على متوسط الاقتصادات الصاعدة في بُعد رأس المال البشري وسياسات سوق العمل. وقد أطلقت سلطنة عُمان البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الرقمية المتقدمة (2024-2026). ومن شأن تسريع هذه الجهود أن يهيئ الاقتصاد للاستفادة من مكاسب الإنتاجية وزيادة القيمة المضافة في القطاعات غير الهيدروكربونية. وتشير التقديرات التجريبية لخبراء الصندوق إلى أن الذكاء الاصطناعي قد يساهم في رفع إنتاجية العمل في سلطنة عُمان بنسبة تصل إلى نقطة مئوية واحدة على المدى المتوسط (المرفق السابع). ومع ذلك، يترتب على التحول الرقمي تحديات في سوق العمل، مما يؤكد الحاجة إلى سياسات من شأنها تسهيل تكيف القوى العاملة مع التحول الرقمي من خلال التعليم والتدريب، مع تعزيز الحماية الاجتماعية لدعم العمالة الأكثر عرضة للمخاطر.



**35- تتواصل الجهود الرامية إلى زيادة إنتاج الطاقة المتجددة.** واتباع هذه الاستراتيجية، من خلال الإلغاء التدريجي لدعم الطاقة وتوجيه 25% من الوفورات كتحويلات إلى الأسر المستهدفة و75% لزيادة الإنفاق الرأسمالي - بما في ذلك تعزيز التكيف مع الظواهر الجوية المتطرفة - سيساعد في تحقيق أهداف سلطنة عُمان في مجال الاستدامة ودعم زيادة النمو الاقتصادي. تشير عمليات المحاكاة القائمة على النماذج إلى أن تأثيرات إجمالي الناتج المحلي إيجابية. ويكون التأثير أقوى في ظل سيناريو يقتصر على إصلاحات الدعم والاستثمار العام (السيناريو الأول)، بينما يشير السيناريو المُجمَع (السيناريو الثالث)

- الذي يشمل إصلاحات الدعم والاستثمار العام والوفاء بالتزامات المساهمات المحددة وطنيا من جانب سلطنة عُمان وبلدان أخرى - إلى تأثير أقل ولكنه لا يزال إيجابيا حيث ينخفض الطلب العالمي على النفط والغاز بسبب قيام بلدان أخرى باعتماد سياسات تحول مناخي تتفق مع مساهماتها المحددة وطنيا.<sup>1</sup>

**36- لا يزال توفير البيانات كافيا بشكل عام لأغراض الرقابة (المرفق الثامن).** ويجدر الترحيب بالتزام السلطات بتحسين جودة البيانات وتوفيرها، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية للإحصاء والمعلومات (2025-2030). وتهدف المبادرات الحالية إلى إعداد بيانات ميزان المدفوعات على أساس ربع سنوي، وإصدار بيانات إجمالي الناتج المحلي على أساس ربع سنوي حسب الإنفاق، ومواءمة عملية إعداد بيانات المالية العامة والإبلاغ عنها مع دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014، ونشر بيانات مؤشرات السلامة المالية. وقد دعا خبراء الصندوق السلطات إلى اتخاذ تدابير إضافية لتحسين مستوى حداثة بيانات الحسابات القومية والحسابات الخارجية وبيانات المالية العامة، وتواترها وشموليتها ونشرها. ويؤكد صندوق النقد الدولي استعدادة لتقديم المزيد من الدعم للسلطات العُمانية بشأن تنمية القدرات في هذه المجالات.

**37- آراء السلطات:** أكدت السلطات مجددا التزامها بالإصلاحات الهيكلية، بهدف دفع عجلة التحول الاقتصادي. ويظل الهدف الأشمل متمثلا في ضرورة تعزيز دور القطاعات الحيوية غير هيدروكربونية موجهة للتصدير، قادرة على توفير فرص عمل كافية للعُمانيين. وذكرت السلطات أن الثقة في آفاق النمو على المدى الأطول في سلطنة عُمان تتحسن باستمرار بفضل التزام الحكومة بالإصلاحات. وأشارت إلى الاختناقات التي تواجه قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على النمو، بما

<sup>1</sup> تستهدف المساهمة المحددة وطنيا لسلطنة عُمان خفض غاز الاحتباس الحراري بنسبة 7% وزيادة نصيب مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة لديها لتصل إلى 40% بحلول 2040.

في ذلك الحصول على التمويل، وعدم توافق المهارات مع متطلبات سوق العمل، والمنافسة من الشركات الأجنبية الأكبر حجماً، مما يشير إلى الحاجة إلى دعم حكومي موجه للفئات المستحقة.

## تقييم خبراء الصندوق

**38-** يمضي برنامج الإصلاح في سلطنة عُمان قدماً، مما يعزز قدرتها على الصمود ويدعم آفاقاً اقتصادية مواتية. وقد تجاوز الاقتصاد حالة عدم اليقين العالمي، وتجدد التوترات الجغرافية السياسية، وتقلبات أسعار النفط. ومن المتوقع أن يتعزز النمو غير الهيدروكربوني بصورة أكبر على المدى المتوسط، مدفوعاً بتنفيذ الاستثمارات والنقد المحرز على مستوى الإصلاحات في إطار رؤية عُمان 2040. وتشير التوقعات إلى استمرار تحقيق فائض في رصيد المالية العامة، بفضل زيادة إنتاج النفط وإصلاحات المالية العامة. ومن المتوقع أن يتحول رصيد الحساب الجاري إلى عجز على المدى القريب نتيجة انخفاض أسعار النفط، قبل أن يتحول إلى فائض مع زيادة الصادرات غير الهيدروكربونية. وتتنذر المخاطر المحيطة بالآفاق على المدى القريب بتطورات سلبية.

**39-** ويعكس أداء المالية العامة لسلطنة عُمان في الفترة الأخيرة التزامها المستمر بتوخي الحرص المالي والعدالة بين الأجيال. وتشير التوقعات إلى استمرار تراجع العجز الأولي غير الهيدروكربوني خلال عامي 2025-2026، مدفوعاً بانخفاض دعم الوقود، وترشيد الإنفاق، وزيادة الإيرادات غير الهيدروكربونية. ويتطلب ضمان العدالة بين الأجيال مزيداً من التدعيم على المدى المتوسط من خلال تعبئة الإيرادات غير الهيدروكربونية، والإلغاء التدريجي لدعم الطاقة غير الموجه لمستحقيه مع حماية الفئات الأكثر عرضة للمخاطر، وترشيد النفقات غير الضرورية. والمضي قدماً في إصلاحات السياسة والإدارة الضريبية عامل أساسي لتقليص الفجوة الضريبية. ومن شأن مواصلة التحسينات في إدارة الاستثمار العام والتواصل الواضح بشأن خطط إصلاح الدعم أن يسهما في تعزيز كفاءة المالية العامة.

**40-** يُعد تعزيز أطر المالية العامة والحوكمة عنصراً أساسياً لترسيخ استدامة المالية العامة. ومن شأن نشر خطة المالية العامة متوسطة الأجل للفترة 2026-2030، المدعومة بتوقعات واقعية متعددة السنوات وتحليل شامل لمخاطر المالية العامة، أن يعزز المصداقية. ومن شأن التقدم المحرز نحو وضع قاعدة المالية العامة، وتعزيز إعداد الميزانية وتنفيذها، وتطبيق نظام الإدارة المالية الحكومية، أن تعزز تخطيط المالية العامة والحوكمة. وزيادة الشفافية - من خلال توسيع نطاق الإبلاغ العام، وتنفيذ نظام حساب الخزانة الموحد، وإجراء تقييمات أعمق لمخاطر المالية العامة - أمر بالغ الأهمية. وسيساعد توحيد صناديق الاستقرار في إطار واضح قائم على القواعد، وتعزيز إدارة الديون، وتطوير إدارة الأصول والخصوم السيادية، سلطنة عُمان على التعامل بشكل أفضل مع تقلبات أسعار النفط، وحماية هوامش الأمان المالي، وتعزيز الاستدامة المالية.

**41-** لا يزال نظام ربط سعر الصرف يشكل ركيزة ملائمة وذات مصداقية للسياسة النقدية في سلطنة عُمان. إن التحول إلى إطار فعال لإدارة السيولة، بما في ذلك من خلال استحداث تسهيل إيداع دائم بالريال العماني، وتحديد سعر فائدة أساسي مستهدف ضمن نطاق ممر أسعار الفائدة، والتحول إلى متطلبات الاحتياطي القانوني القائم على النقد فقط، مع إطلاق حساب الخزانة الموحد مكتمل الأركان بالتنسيق مع وزارة المالية والقطاع المصرفي، ستكون أموراً أساسية لتعزيز انتقال أثر السياسة النقدية.

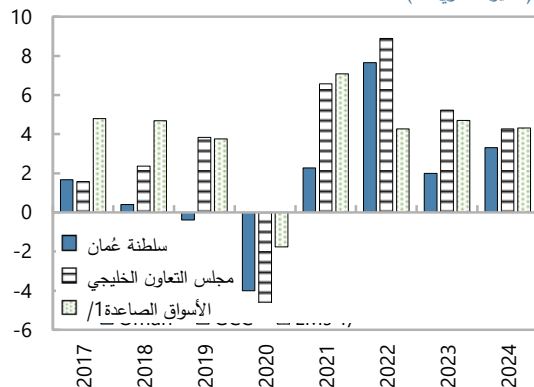
**42- لا يزال النظام المالي يتمتع بالصلابة، مدعوماً بأساسيات مصرفية قوية وإصلاحات مستمرة.** وتستمر ميزانيات البنوك في التوسع، مدعومةً بنمو الائتمان في القطاع الخاص، وتشير نتائج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط إلى أن النظام قادر بشكل عام على تحمل الصدمات الشديدة، رغم أن عدداً قليلاً من البنوك يسجل معدل رأس مال أقل من المعدل الأدنى للعائد المقبول. ولا تزال احتياطات السيولة كافية، بينما تستدعي تركيزات التمويل - لا سيما في القطاع العام - رقابة دقيقة. ويبقى التقدم في تعزيز الرقابة المالية الكلية، مع بقاء تفعيل استراتيجية احترازية كلية شاملة، واستحداث هامش أمان رأسمالي إيجابي ومحايد مضاد للتقلبات الدورية وإعادة معايرة التدابير القائمة على الاقتراض، ومراجعة حدود صافي المركز المفتوح بالنقد الأجنبي من الأولويات لتعزيز القدرة على الصمود. ويمثل القانون المصرفي لعام 2025 خطوة هامة نحو إشراف قائم على المخاطر بصورة أكبر. وسيكون من الأهمية بمكان ضمان بقاء مهام البنك المركزي العُماني مرتكزة على استقرار الأسعار والاستقرار المالي. ومواصلة تعزيز شبكة الأمان المالي وتعميق أسواق رأس المال أمر بالغ الأهمية لدعم التنمية والاستقرار المالي على المدى الطويل. وستساعد معالجة المعوقات الهيكلية التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعبئة رأس المال الخاص.

**43- يعتمد ازدهار سلطنة عُمان على المدى الطويل على استدامة الإصلاحات.** وتُتيح خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (2026-2030) فرصةً لإعادة تنشيط زخم الإصلاحات. وتشمل الأولويات الرئيسية تقليص فجوة الأجور بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز مخرجات التعليم والتدريب المهني، وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، إلى جانب تحسين بيئة الأعمال. ومن شأن نشر القوائم المالية للشركات المملوكة للدولة بصفة منتظمة أن يعزز الشفافية وثقة المستثمرين. ويتطلب إنشاء قطاع تنافسي غير هيدروكربوني وقابل للتداول التجاري مزيداً من التكامل التجاري، وتعميق الروابط بين المناطق الاقتصادية الخاصة والاقتصاد المحلي، وزيادة الإنفاق على البحث والتطوير، وتعزيز التحول الرقمي والجاهزية للذكاء الاصطناعي. وتتسم عملية توفير البيانات المتاحة بأنها كافية بشكل عام لأغراض الرقابة، مع الحاجة إلى مزيد من التقدم لتحسين درجة حداثة البيانات وتواترها وشموليتها.

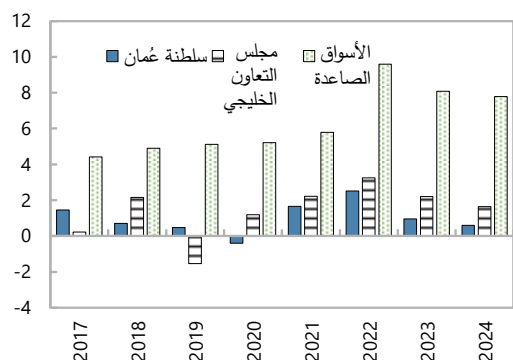
**44- ويقترح الخبراء إجراء مشاورات المادة الرابعة القادمة مع سلطنة عُمان على أساس الدورة الاعتيادية البالغة مدتها 12 شهراً.**

## الشكل البياني 1: سلطنة عُمان: آخر التطورات الاقتصادية

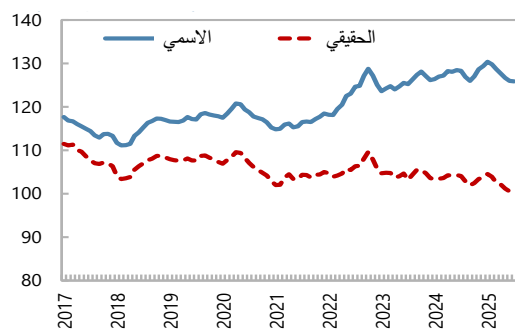
...وعززته قوة الأنشطة غير الهيدروكربونية.

إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير الهيدروكربوني  
(التغير السنوي %)

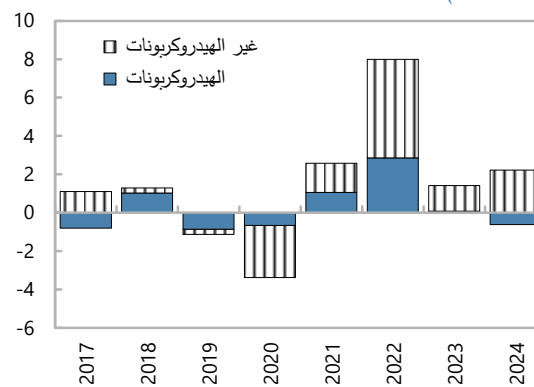
... مما أدى إلى تضخم كلي محدود.

تضخم مؤشر أسعار المستهلكين  
(التغير السنوي %)

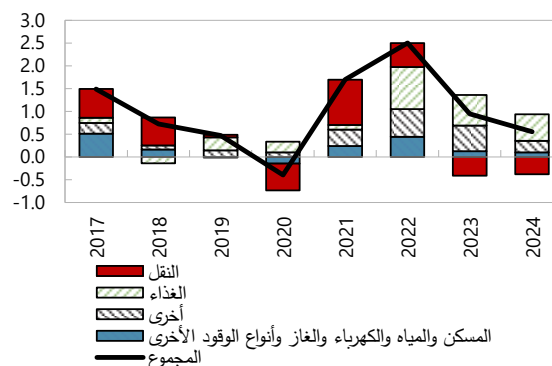
... بينما بدأت قيمة أسعار الصرف الفعلية في الانخفاض مؤخراً نتيجة هبوط قيمة الدولار الأمريكي في المقام الأول.

أسعار الصرف الفعلية الحقيقية والاسمية شهرياً  
(المؤشر، 100=2010)

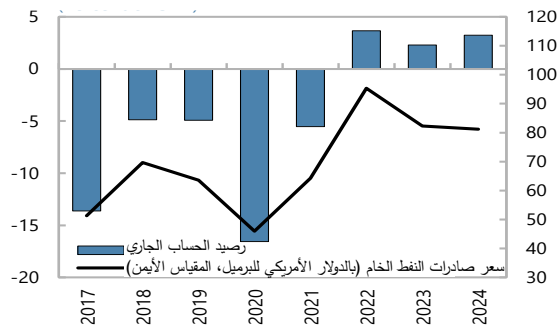
تسارعت وتيرة النمو الكلي في 2024 بالرغم من الانكماش في قطاع الهيدروكربونات...

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي  
(المساهمة، %)

لا زالت الزيادة في الأسعار محدودة في معظم الفئات...

المساهمة في تضخم مؤشر أسعار المستهلكين  
(%)

رصيد الحساب الجاري لا زال يتمتع بفائض وثير...

رصيد الحساب الجاري  
(% من إجمالي الناتج المحلي)

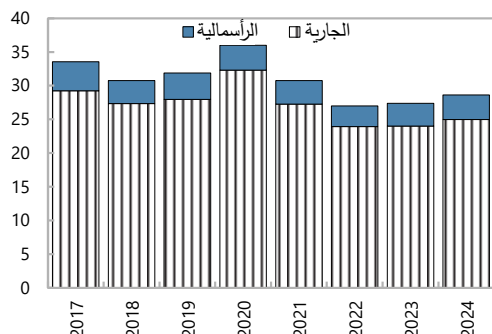
1/ بالنسبة للأسواق الصاعدة، مجموع إجمالي الناتج المحلي.

المصادر: السلطات الوطنية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

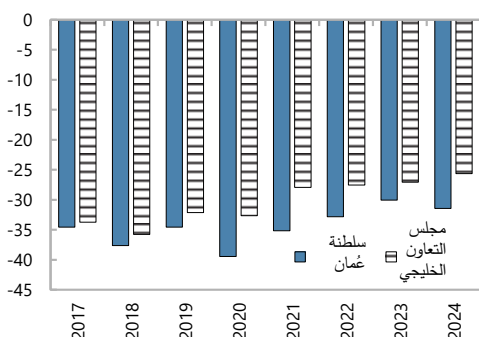


## الشكل البياني 2: سلطنة عُمان: تطورات قطاع المالية العامة

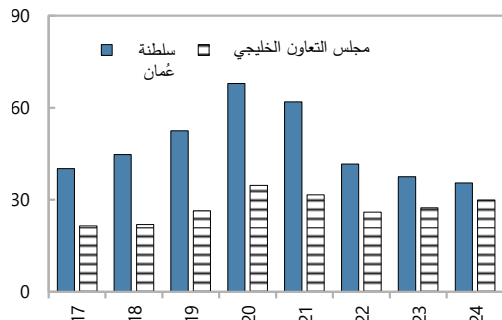
...حتى مع الارتفاع الطفيف في النفقات...

الإيرادات  
(% من إجمالي الناتج المحلي)

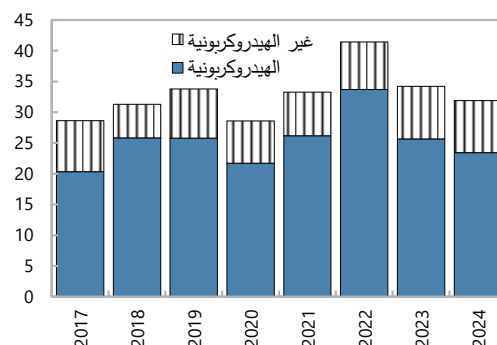
...وارتفاع في العجز الأولي غير الهيدروكربوني.

رصيد المالية العامة غير الهيدروكربوني  
(% من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني)

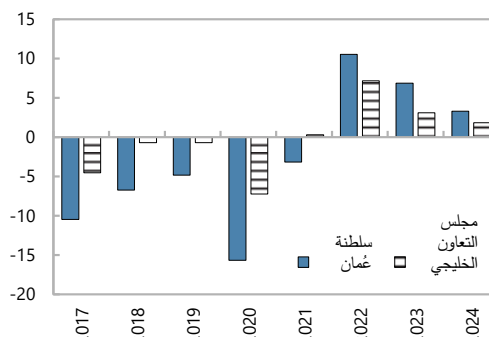
...تزامنا مع المزيد من الانخفاض في الدين الحكومي.

الدين الحكومي  
(% من إجمالي الناتج المحلي)

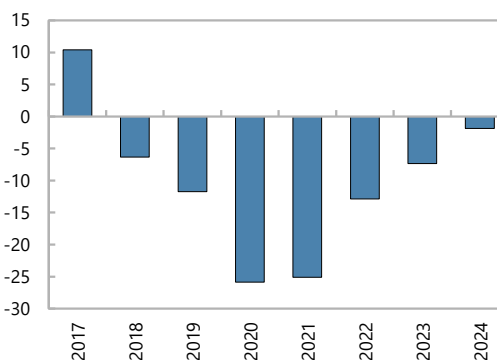
مجموع الإيرادات انخفض في 2024 بسبب تأثره بانخفاض مقبوضات الهيدروكربونات...

الإيرادات  
(% من إجمالي الناتج المحلي)

...مما أدى إلى انخفاض نسبي في فائض الميزانية الكلية.

رصيد المالية العامة الكلية  
(% من إجمالي الناتج المحلي)

تحسّن صافي الأصول المالية للحكومة المركزية بدرجة أكبر...

صافي الأصول المالية للحكومة المركزية /1  
(% من إجمالي الناتج المحلي)

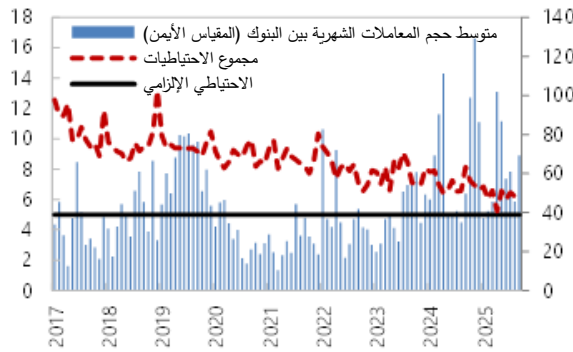
المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ ودائع الحكومة المركزية لدى شركات الإيداع والأصول السائلة لجهاز الاستثمار العماني ناقص الدين الحكومي.

## الشكل البياني 3: سلطنة عُمان: التطورات النقدية والمالية

الاحتياطيات المصرفية استمرت في الانخفاض مما يعكس فرص زيادة الاستثمار

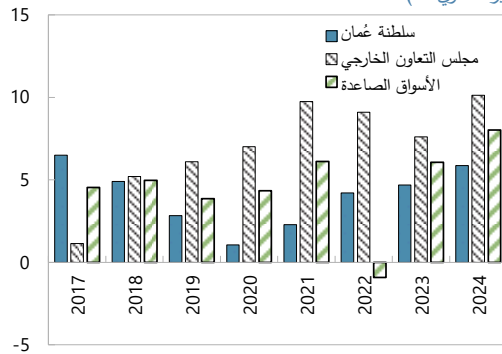
احتياطيات البنوك والنشاط بين البنوك  
(% من مجموع الودائع (المقياس الأكبر)، مليون ريال عُمان (المقياس الأصغر))



ملحوظة: البيانات عن عام 2025 تبدأ من سبتمبر.

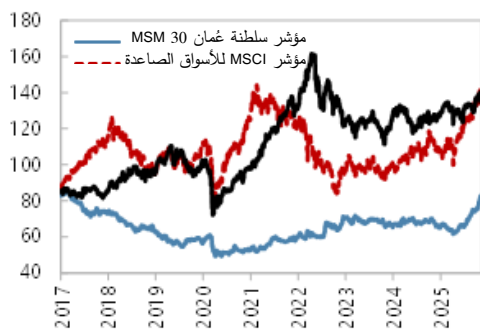
... بينما استمر الائتمان المقدم للقطاع الخاص في النمو، وإن كان بوتيرة أبطأ بالنسبة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى والأسواق الصاعدة...

الائتمان المقدم للقطاع الخاص  
(التغير السنوي %)



مؤشر البورصة في 2024 ظل في العموم عند نفس مستواه في 2023.

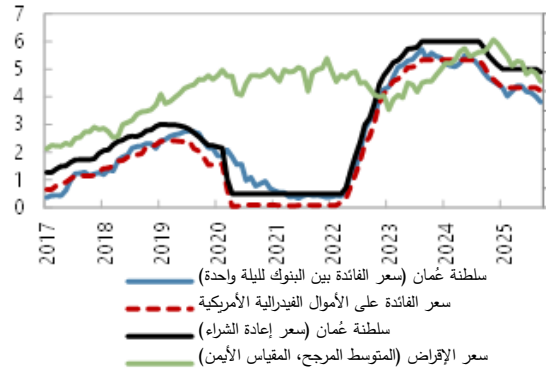
مؤشرات السوق  
(1 يناير 2014 = 100)



ملحوظة: البيانات عن عام 2025 تبدأ من منتصف نوفمبر.

أسعار الفائدة الأساسية اتبعت عموماً الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة.

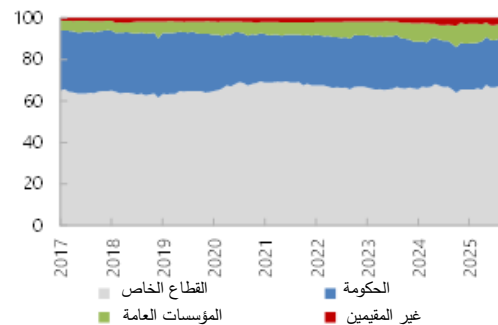
أسعار الفائدة (%)



ملحوظة: البيانات عن عام 2025 تبدأ من سبتمبر.

ودائع القطاع العام لدى البنوك التجارية لا زالت كبيرة...

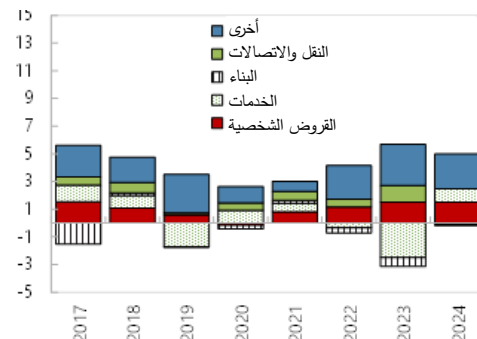
الودائع في البنوك التجارية  
(% من مجموع الودائع)



ملحوظة: البيانات عن عام 2025 تبدأ من سبتمبر.

...مدفوعاً بالتوسعات الائتمانية في كل المجالات.

المساهمة في نمو مجموع الائتمان  
(التغير السنوي %، الربع الرابع على أساس سنوي)

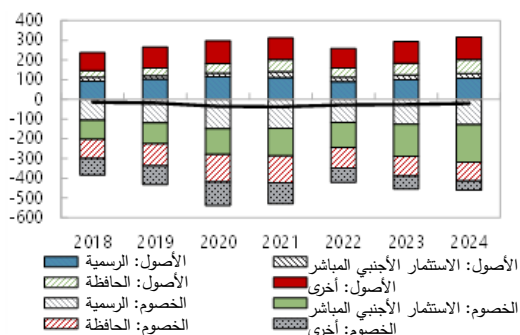


المصادر: السلطات العمانية، ومؤسسة Bloomberg L.P، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

## الشكل البياني 4: سلطنة عُمان: تطورات القطاع الخارجي /1

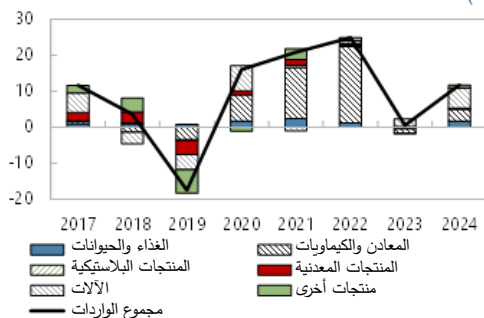
...وحسّن صافي وضع الاستثمار الدولي لسلطنة عُمان بدرجة أكبر.

وضع الاستثمار الدولي  
(% من إجمالي الناتج المحلي)



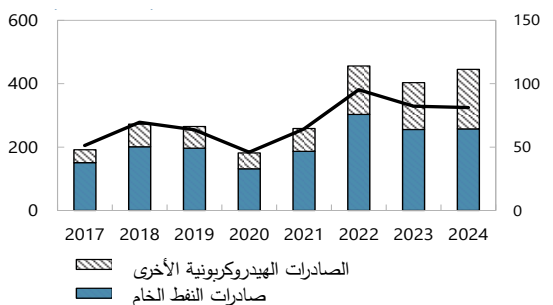
...بينما شهدت الواردات نمواً أسرع وتيرة مما كان في 2023.

المساهمة في نمو الواردات  
(%)



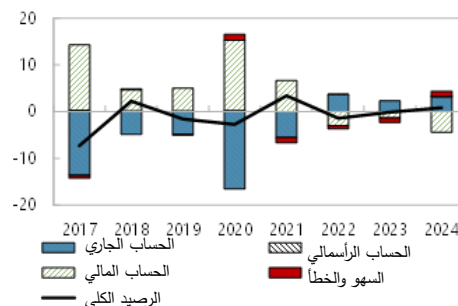
الصادرات الهيدروكربونية زادت في 2024 مدفوعة أساساً بالزيادة في صادرات النفط المكرر.

الصادرات الهيدروكربونية  
(مليار دولار أمريكي)



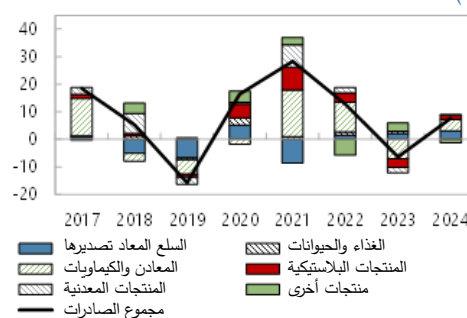
رصيد الحساب الجاري ما زال يحقق فائضا في 2024 مما ساعد على مراكمة الأصول الأجنبية وخفض الخصوم الأجنبية...

ميزان المدفوعات  
(% من إجمالي الناتج المحلي)



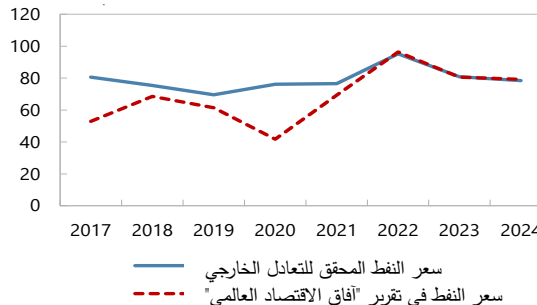
الصادرات غير الهيدروكربونية استأنفت النمو في 2024...

المساهمة في نمو الصادرات غير الهيدروكربونية  
(%)



سعر التعادل الخارجي للنفط ظل عموماً متسقاً مع سعر النفط في تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي".

التعادل الخارجي وسعر النفط في "آفاق الاقتصاد العالمي"  
(دولار أمريكي للبرميل)

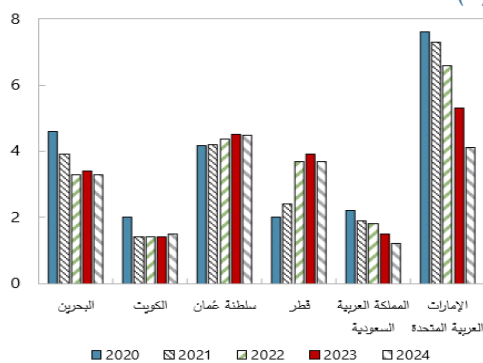


المصادر: السلطات العمانية، ومؤسسة Bloomberg L.P.، ومؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

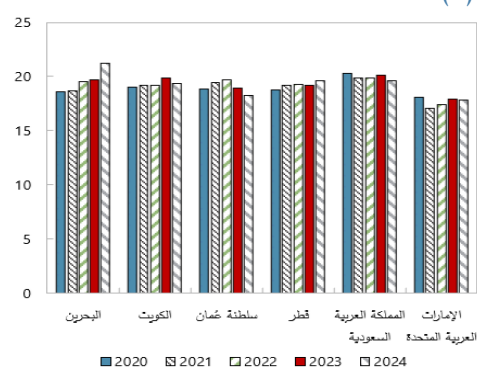
1/ اتسع نطاق تغطية بيانات التجارة غير الهيدروكربونية في 2020 ليتضمن المعاملات الدولية في مناطق التجارة الحرة. وبالتالي، لا توجد إمكانية لمقارنة البيانات من 2020 وما بعدها ببيانات التجارة غير النفطية عن السنوات السابقة.

## الشكل البياني 5- سلطنة عُمان: مؤشرات سلامة القطاع المصرفي

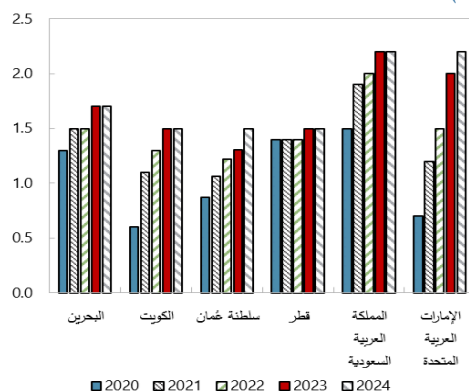
إجمالي القروض المتعثرة إلى مجموع القروض (%)



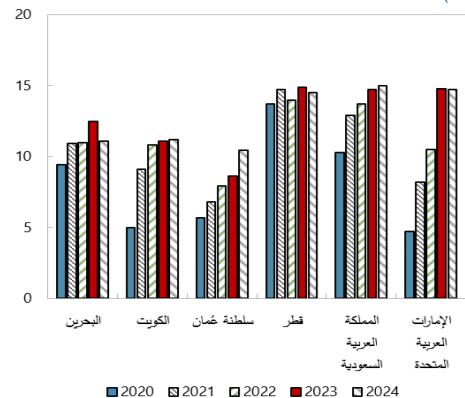
نسبة كفاية رأس المال (%)



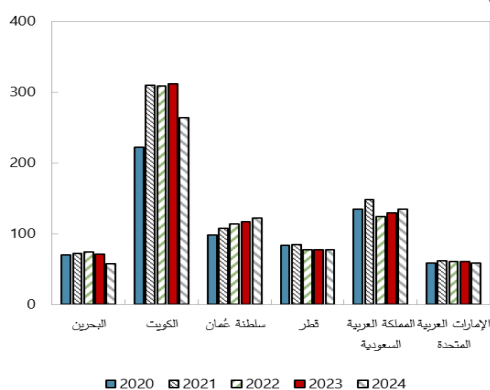
العائد على الأصول (%)



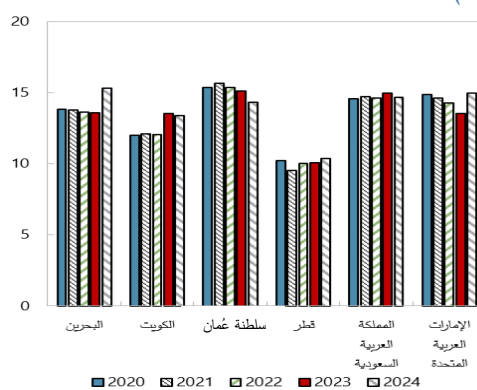
العائد على أسهم رأس المال (%)



مجموع المخصصات كنسبة من إجمالي القروض المتعثرة (%)



نسبة الرفع المالي (%)



المصادر: السلطات العُمانية، ومؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

## الجدول 1- سلطنة عُمان: مؤشرات اقتصادية مختارة، 2022-2030

توقعات								
2030	2029	2028	2027	2026	2025	2024	2023	2022
<b>قطاع النفط والغاز</b>								
65.3	64.4	63.2	62.2	62.1	70.6	81.2	82.3	95.4
متوسط سعر تصدير النفط الخام (دولار أمريكي/برميل)								
1.201	1.176	1.140	1.090	1.048	1.005	0.995	1.049	1.064
إنتاج النفط الخام والمكثفات النفطية (بملايين البراميل يوميا)								
0.937	0.917	0.889	0.849	0.810	0.770	0.762	0.815	0.848
منها: إنتاج النفط الخام (بملايين البراميل يوميا)								
171.0	167.0	163.1	159.3	155.5	152.3	149.2	142.5	137.2
إنتاج الغاز الطبيعي (بملايين الأمتار المكعبة يوميا)								
(التغير السنوي بالنسبة المئوية، ما لم يذكر خلاف ذلك)								
<b>الحسابات القومية</b>								
130.9	124.5	118.2	112.4	107.5	106.5	107.1	106.2	109.9
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)								
50.3	47.9	45.5	43.2	41.3	41.0	41.2	40.8	42.2
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الريالات العمانية)								
3.4	3.6	3.9	3.8	3.8	2.8	1.6	1.4	8.0
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي								
2.1	2.9	4.2	3.7	4.0	1.1	1.9-	0.3	8.7
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الهيدروكربوني 1/								
4.0	3.9	3.8	3.8	3.7	3.5	3.3	2.0	7.7
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير الهيدروكربوني								
2.0	1.8	1.7	1.5	1.2	1.0	0.6	1.0	2.5
أسعار المستهلكين (متوسط)								
1.7	1.6	1.2	0.8	2.8-	3.2-	0.7-	4.7-	16.5
مخفيض إجمالي الناتج المحلي								
( % من إجمالي الناتج المحلي )								
28.3	28.3	28.3	28.3	27.3	26.5	26.0	26.7	27.3
إجمالي تكوين رأس المال								
8.7	8.8	8.9	9.0	9.1	9.2	8.6	7.3	7.1
إجمالي تكوين رأس المال العام								
19.6	19.5	19.4	19.3	18.2	17.3	17.4	19.3	20.2
إجمالي تكوين رأس المال الخاص								
29.5	29.0	28.5	26.8	24.2	25.4	29.2	29.2	31.0
إجمالي المدخرات القومية								
10.7	10.5	10.3	9.8	9.6	11.1	13.9	16.5	20.7
إجمالي المدخرات العامة								
18.9	18.5	18.2	17.0	14.6	14.3	15.4	12.7	10.3
إجمالي المدخرات الخاصة								
( % من إجمالي الناتج المحلي )								
<b>ماليات الحكومة المركزية</b>								
26.9	27.3	27.6	27.8	28.3	29.5	31.9	34.2	41.4
الإيرادات والمنح								
18.5	18.9	19.0	18.8	19.2	20.4	23.4	25.6	33.7
الهيدروكربونية								
8.4	8.4	8.6	9.0	9.1	9.1	8.5	8.6	7.7
غير الهيدروكربونية والمنح								
24.2	25.2	25.9	27.2	28.2	28.8	28.6	27.4	30.9
النفقات								
21.6	22.4	23.0	24.2	25.0	25.1	25.0	24.1	27.8
الجارية								
2.7	2.8	2.9	3.0	3.1	3.7	3.6	3.3	3.1
الرأسمالية								
2.7	2.1	1.7	0.6	0.1	0.7	3.3	6.8	10.5
الرصيد الكلي (صافي الإقراض/الإقراض)								
21.5-	22.7-	23.8-	25.5-	26.9-	28.9-	30.9-	29.1-	31.7-
الرصيد الأولي غير الهيدروكربوني ( % من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني )								
29.8	32.0	33.3	34.7	35.9	35.8	35.4	37.4	41.7
دين الحكومة المركزية، منه:								
17.2	19.1	20.4	21.9	23.6	23.8	24.6	27.7	31.5
الدين الخارجي								
					68.7	66.2	69.3	72.9
الدين العام، منه:								
					32.9	30.8	31.9	31.2
دين المؤسسات المملوكة للدولة								
5.2	2.5	0.1	1.9-	1.9-	1.4-	1.9-	7.4-	12.9-
صافي الأصول المالية								
(التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)								
7.9	6.5	6.4	1.8-	7.1-	5.5	15.0	35.3	0.8-
صافي الأصول الأجنبية								
4.3	6.0	5.6	8.9	13.2	1.7-	5.5	6.6	1.0
صافي الأصول المحلية								
6.1	6.1	5.9	5.9	5.7	6.1	5.9	4.7	4.2
الائتمان المقدم للقطاع الخاص								
5.2	6.1	5.8	6.0	7.0	0.4	8.1	13.1	0.6
النقد بمعناها الواسع								
(بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يذكر خلاف ذلك)								
68.0	65.2	62.9	60.3	58.1	59.7	65.2	59.5	65.7
صادرات السلع								
39.8	38.4	37.6	36.4	36.0	38.6	44.5	40.4	45.6
النفط والغاز								
28.2	26.8	25.3	23.9	22.0	21.2	20.6	19.2	20.1
أخرى								
43.1	41.7	40.7	40.0	39.8	39.9	39.5	35.2	34.7
واردات السلع								
1.6	0.9	0.2	1.7-	3.4-	1.2-	3.5	2.4	4.0
رصيد الحساب الجاري								
1.2	0.7	0.2	1.5-	3.1-	1.1-	3.2	2.3	3.7
% من إجمالي الناتج المحلي								
20.9	19.4	18.4	17.4	17.8	19.3	18.4	17.5	17.6
إجمالي احتياطات البنك المركزي								
4.1	4.0	3.9	3.8	4.0	4.4	4.2	4.0	4.4
بعد شهور واردات السلع والخدمات في العام								
57.3	58.6	59.2	60.7	61.4	62.0	62.2	65.8	70.0
إجمالي الدين الخارجي								
43.8	47.0	50.1	54.0	57.1	58.2	58.0	61.9	63.7
% من إجمالي الناتج المحلي								

المصادر : السلطات العمانية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.  
 1/ يتضمن إنتاج النفط الخام، المكرر، والغاز الطبيعي، والغاز الطبيعي المسال.

## الجدول 2- سلطنة عُمان: مالية الحكومة، 2022-2030/1

(بملايين الريالات العُمانية، ما لم يذكر خلاف ذلك)

توقعات								
2030	2029	2028	2027	2026	2025	2024	2023	2022
13,53	13,05	12,54	12,02	11,68	12,09	13,16	13,98	17,50
2,531	2,395	2,281	2,101	1,990	1,955	1,832	1,827	1,630
20	20	20	20	20	25	20	12	14
10,97	10,64	10,24	9,899	9,679	10,11	11,30	12,14	15,86
7,434	7,181	6,832	6,427	6,281	6,724	7,835	8,594	10,68
1,888	1,845	1,818	1,692	1,635	1,643	1,822	1,875	3,548
1	1	1	1	1	1	1	2	1
600	600	600	800	800	800	805	805	813
1,056	1,018	997	980	962	946	845	866	812
12,19	12,05	11,77	11,75	11,64	11,79	11,79	11,18	13,05
10,85	10,73	10,47	10,45	10,34	10,29	10,30	9,822	11,75
4,026	3,929	3,822	3,771	3,722	3,747	3,531	3,506	3,403
911	888	859	834	816	762	902	841	2,413
887	932	863	893	878	905	936	1,044	1,076
1,808	1,782	1,748	1,784	1,754	1,873	1,935	1,523	1,922
497	500	503	577	585	656	797	870	1,276
824	795	767	741	716	718	624	206	221
10	10	10	10	10	10	10	14	10
3,208	3,190	3,174	3,166	3,160	3,000	2,987	2,894	2,928
3,208	3,190	3,174	3,166	3,160	3,000	2,987	2,894	2,928
1,340	1,320	1,300	1,300	1,300	1,500	1,498	1,363	1,306
1,340	1,320	1,300	1,300	1,300	1,500	1,498	1,363	1,306
1,340	1,320	1,300	1,300	1,300	1,500	1,498	1,363	1,306
-	-	-	-	-	-	-	-	-
2,679	2,328	2,071	1,561	1,349	1,797	2,858	4,159	5,754
1,339	1,008	771	261	49	297	1,360	2,796	4,448
1,026	1,162	923	430	187	380	709	436	1,284
313-	154	152	169	138	83	651-	-	-
142	308	347	427	138	469	523	370-	855-
455-	154-	195-	258-	صفر	386-	-	-	-
14,98	15,29	15,14	14,98	14,82	14,68	14,60	15,25	17,61
8,671	9,126	9,281	9,476	9,734	9,734	10,12	11,29	13,28

المصادر: وزارة المالية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ الجدول يغطي عمليات الحكومة المركزية. بداية من عام 2023، يتم إبلاغ الإيرادات ذات الصلة بالغاز مخصصاً منها تكلفة شراء ونقل الغاز (كانت تدرج من قبل ضمن استخدام السلع والخدمات)، حيث إن العمليات ذات الصلة بالغاز أصبحت مسؤولية شركة الغاز المتكاملة بعد إنشائها في مطلع عام 2023.

2/ الضرائب تشير إلى الضرائب غير الهيدروكربونية.

3/ تشمل الأرباح الموزعة من شركة عُمان للغاز الطبيعي المُسال.

4/ لا يشمل "صافي الإقراض وحصص الملكية".

5/ يشمل "صافي الإقراض وحصص الملكية".

## الجدول 2ب- سلطنة عُمان: مالية الحكومة، 2022-2030 /1

( % من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات								
2030	2029	2028	2027	2026	2025	2024	2023	2022
26.9	27.3	27.6	27.8	28.3	29.5	31.9	34.2	41.4
5.0	5.0	5.0	4.9	4.8	4.8	4.4	4.5	3.9
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0
21.8	22.2	22.5	22.9	23.4	24.7	27.5	29.7	37.6
14.8	15.0	15.0	14.9	15.2	16.4	19.0	21.1	25.3
3.8	3.9	4.0	3.9	4.0	4.0	4.4	4.6	8.4
1.2	1.3	1.3	1.9	1.9	2.0	2.0	2.0	1.9
2.1	2.1	2.2	2.3	2.3	2.3	2.1	2.1	1.9
24.2	25.2	25.9	27.2	28.2	28.8	28.6	27.4	30.9
21.6	22.4	23.0	24.2	25.0	25.1	25.0	24.1	27.8
8.0	8.2	8.4	8.7	9.0	9.1	8.6	8.6	8.1
1.8	1.9	1.9	1.9	2.0	1.9	2.2	2.1	5.7
1.8	1.9	1.9	2.1	2.1	2.2	2.3	2.6	2.5
3.6	3.7	3.8	4.1	4.2	4.6	4.7	3.7	4.6
1.0	1.0	1.1	1.3	1.4	1.6	1.9	2.1	3.0
1.6	1.7	1.7	1.7	1.7	1.8	1.5	0.5	0.5
6.4	6.7	7.0	7.3	7.6	7.3	7.3	7.1	6.9
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
6.4	6.7	7.0	7.3	7.6	7.3	7.3	7.1	6.9
2.7	2.8	2.9	3.0	3.1	3.7	3.6	3.3	3.1
2.7	2.8	2.9	3.0	3.1	3.7	3.6	3.3	3.1
2.7	2.8	2.9	3.0	3.1	3.7	3.6	3.3	3.1
-	-	-	-	-	-	-	-	-
5.3	4.9	4.6	3.6	3.3	4.4	6.9	10.2	13.6
2.7	2.1	1.7	0.6	0.1	0.7	3.3	6.8	10.5
2.0	2.4	2.0	1.0	0.5	0.9	1.7	1.1	3.0
0.6-	0.3	0.3	0.4	0.3	0.2	1.6-	5.8-	7.5-
0.3	0.6	0.8	1.0	0.3	1.1	1.3	0.9-	2.0-
0.9-	0.3-	0.4-	0.6-	0.0	0.9-	2.9-	4.9-	5.5-
29.8	32.0	33.3	34.7	35.9	35.8	35.4	37.4	41.7
17.2	19.1	20.4	21.9	23.6	23.8	24.6	27.7	31.5
11.7	11.9	12.1	12.8	13.0	13.4	13.2	13.7	13.1
49.1	50.7	51.2	54.4	54.4	60.8	57.6	54.1	55.4

المصادر : وزارة المالية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/الجدول يغطي عمليات الحكومة المركزية. بداية من عام 2023، يتم إبلاغ الإيرادات ذات الصلة بالغاز مخصصاً منها تكلفة شراء ونقل الغاز (كانت تدرج من قبل ضمن استخدام السلع والخدمات) حيث إن العمليات ذات الصلة بالغاز أصبحت مسؤولية شركة الغاز المتكاملة بعد إنشائها في مطلع عام 2023.

2/ الضرائب تشير إلى الضرائب غير الهيدروكربونية.

3/ تشمل الأرباح الموزعة من شركة عُمان للغاز الطبيعي المسال.

4/ لا يشمل "صافي الإقراض وحصص الملكية".

5/ يشمل "صافي الإقراض وحصص الملكية".

## الجدول 3- سلطنة عُمان: المسح النقدي، 2022-2030

(بملايين الريالات العُمانية، ما لم يذكر خلاف ذلك، نهاية الفترة)

توقعات								
2030	2029	2028	2027	2026	2025	2024	2023	2022
8,449	7,832	7,356	6,916	7,041	7,576	7,184	6,245	4,615
7,311	6,758	6,341	5,954	6,127	6,704	6,350	6,049	6,055
1,138	1,073	1,016	963	914	871	834	196	1,440-
25,023	23,990	22,622	21,418	19,676	17,383	17,685	16,755	15,720
4,950-	3,924-	3,234-	2,671-	3,081-	4,145-	4,396-	3,898-	3,624-
2834-	2650-	2470-	2292-	2118-	1944-	1746-	1095-	1536-
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
2,834	2,650	2,470	2,292	2,118	1,944	1,746	1,095	1,536
2,116-	1,273-	764-	379-	963-	2,202-	2,651-	2,803-	2,088-
6,699	6,699	6,227	5,866	5,426	4,575	4,344	3,778	4,278
670	670	670	670	670	670	670	516	845
6,029	6,029	5,557	5,196	4,755	3,905	3,673	3,261	3,434
8,815	7,972	6,991	6,245	6,389	6,777	6,994	6,581	6,366
6,791	6,383	6,019	5,686	5,383	5,116	4,711	4,318	3,910
38,936	36,696	34,598	32,670	30,844	29,179	27,496	25,819	24,656
38,325	36,120	34,055	32,157	30,360	28,721	27,065	25,567	24,423
15,754	15,166	14,760	14,268	13,470	12,767	10,126	9,484-	9,221-
3,453-	3,083-	2,847-	2,637-	2,985-	3,736-	3,580-	3,745-	3,276-
12301-	12082-	11914-	11631-	10485-	9031-	6546-	5739-	5946-
33472	31822	29979	28334	26718	24959	24869	23001	20335
9,550	9,079	8,553	8,084	7,623	7,121	7,095	5,981	5,606
1,025	1,025	1,025	1,025	1,025	1,025	1,025	1,210	1,243
8,525	8,054	7,529	7,059	6,598	6,096	6,071	4,771	4,363
23,922	22,743	21,425	20,250	19,095	17,838	17,773	17,019	14,729
4,493	4,272	4,024	3,803	3,586	3,350	3,338	3,267	1,843
9.4	9.3	9.2	9.1	8.9	8.5	8.6	6.9	6.5
5.2	6.1	5.8	6.0	7.0	0.4	8.1	13.1	0.6
7.9	6.5	6.4	1.8-	7.1-	5.5	15.0	35.3	0.8-
4.3	6.0	5.6	8.9	13.2	1.7-	5.5	6.6	1.0
6.1	6.1	5.9	5.9	5.7	6.1	5.9	4.7	4.2
77.3	76.7	76.1	75.6	74.6	71.2	66.7	63.2	58.4
108.6	108.4	108.0	107.4	106.7	105.8	104.1	101.1	99.2

المصادر: السلطات العُمانية، والبنك المركزي العُماني، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ تشمل الودائع من وزارة المالية في الأساس.

2/ تشمل الودائع بالعملة الأجنبية والودائع ذات الصلة بخطابات الاعتماد.



## الجدول 4- سلطنة عُمان: موجز ميزان المدفوعات، 2022-2030 /1

(بملايين الدولارات الأمريكية)

توقعات								
2030	2029	2028	2027	2026	2025	2024	2023	2022
24,884	23,555	22,213	20,253	18,303	19,819	25,662	24,377	30,975
68,013	65,239	62,917	60,263	58,055	59,742	65,152	59,547	65,722
39,821	38,441	37,615	36,381	36,025	38,592	44,512	40,362	45,620
21,486	20,773	19,760	18,557	17,823	19,371	25,760	25,576	30,315
5,369	5,245	5,097	5,015	5,012	5,575	6,575	6,702	7,951
22,210	21,052	19,781	18,634	17,031	16,430	16,200	15,319	16,674
5,982	5,746	5,520	5,248	5,001	4,720	4,442	3,867	3,428
43,129	41,684	40,704	40,009	39,752	39,923	39,490	35,170	34,746
6,683-	6,514-	6,529-	7,004-	7,159-	7,191-	7,134-	6,624-	8,515-
4,459-	4,737-	4,635-	4,676-	4,728-	4,476-	5,766-	5,839-	9,334-
3,347	2,973	2,985	2,948	2,946	3,355	1,092	1,131	993
7,806	7,709	7,620	7,624	7,674	7,831	6,858	6,970	10,328
12,116	11,436	10,826	10,274	9,769-	9,320-	9,293-	9,482-	9,116-
1,625	869	224	1,700-	3,353-	1,168-	3,469	2,432	4,010
45	46	47	48	49	63	26	5-	10
1,670	915	271	1,652-	3,304-	1,105-	4,681	1,402	3,280
9,094-	9,034-	9,000-	8,674-	8,253-	7,894-	9,439-	12,723	7,176-
1,938	1,668	2,496	1,031	1,003	1,720	4,489	7,248	1,464
7,387	7,195	5,768	6,442	5,447	4,147	9,118	6,965	10,094
1,438	1,086	1,007	452-	1,500-	921	510	91-	1,103-
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	1,186	1,025-	741-
بنود للتذكير:								
1.2	0.7	0.2	1.5-	3.1-	1.1-	3.2	2.3	3.7
20,883	19,445	18,359	17,352	17,804	19,304	18,383	17,499	17,621
4.1	4.0	3.9	3.8	4.0	4.4	4.2	4.0	4.4
57,302	58,571	59,223	60,739	61,359	62,004	62,189	65,754	69,950
43.8	47.0	50.1	54.0	57.1	58.2	58.0	61.9	63.7

المصادر: البنك المركزي العماني، ووزارة المالية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ التدفقات التاريخية تشمل تراكم الاحتياطات لدى البنك المركزي العماني وصندوق الاحتياطي العام للدولة.

## الجدول 5- سلطنة عُمان: مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي 2018-2025

(%)

سبتمبر	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	
									<b>كفاية رأس المال</b>
	18.0	18.2	18.9	19.7	19.4	18.8	18.5	17.9	رأس المال حسب بنك التسويات الدولية /1
	17.5	17.6	18.1	18.9	18.5	17.7	17.4	16.6	رأس المال الأساسي /2
	14.4	14.5	14.8	16.0	15.6	15.8	15.9	15.8	نسبة رأس المال المصرفي إلى الأصول
									<b>جودة القروض</b>
	4.5	4.5	4.5	4.4	4.2	4.2	3.5	2.7	القروض المتعثرة
	1.4	1.4	1.4	1.4	1.3	1.6	1.4	1.0	صافي القروض المتعثرة /3
	10.1	10.6	11.1	12.1	5.8	4.3	3.8	2.3	نسبة القروض المتأخر هيكليتها/ المُعادة جدولتها إلى مجموع القروض
	121.9	121.9	117.4	114.1	107.3	98.0	97.5	118.1	نسبة المخصصات إلى الأصول المتعثرة
	70.5	70.2	69.7	68.7	68.8	63.4	61.0	65.8	نسبة مخصصات خسائر القروض إلى القروض المتعثرة
	12.1	12.5	9.2	9.4	8.0	7.4	7.8	10.9	نسبة قروض الأطراف ذات الصلة إلى مجموع رأس المال
									<b>الربحية</b>
	1.5	1.5	1.3	1.2	1.1	0.9	1.4	1.6	العائد على الأصول /4
	10.1	10.5	8.6	7.9	6.8	5.7	9.4	10.6	العائد على أسهم رأس المال /5
									<b>السيولة</b>
	78.9	78.9	79.2	80.7	77.5	79.7	79.8	77.7	نسبة الإقراض
	53.9	53.1	51.3	47.8	47.8	50.0	45.8	54.6	نسبة ودائع العملاء إلى مجموع الأصول
	113.3	118.2	120.3	115.1	118.6	116.7	116.3	114.6	نسبة صافي التمويل المستقر
	153.0	190.6	221.8	190.2	212.1	196.3	220.1	253.6	نسبة تغطية السيولة
									<b>مخاطر السوق</b>
	115.5	112.6	109.4	118.9	123.9	120.3	116.9	112.9	نسبة الأصول بالعملة الأجنبية إلى الخصوم بالعملة الأجنبية
	110.2	96.0	81.9	161.6	184.6	160.5	147.6	119.6	نسبة القروض بالعملة الأجنبية إلى الودائع بالعملة الأجنبية
	...	17.0	8.4	10.8	13.9	15.3	9.4	12.2	نسبة صافي المركز المفتوح بالنقد الأجنبي إلى رأس المال
المصادر: البنك المركزي العماني									
1/ نسبة رأس المال حسب بنك التسويات الدولية = (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند) / مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر.									
2/ نسبة رأس المال الأساسي = رأس المال الأساسي / مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر.									
3/ صافي القروض المتعثرة = نسبة إجمالي القروض المتعثرة ناقص الأرباح الاحتياطية ومخصصات محددة إلى إجمالي السلف ناقص الأرباح الاحتياطية ومخصصات محددة.									
4/ العائد على الأصول = صافي الأرباح قبل الضرائب/مجموع الأصول.									
5/ العائد على أسهم رأس المال = صافي الأرباح قبل الضرائب/مجموع أسهم رأس المال.									
...وفقاً للبنك المركزي العماني تتطلب البنوك وقتاً أطول للإبلاغ بعد أن استحدثت استثماراً جديدة.									

## المرفق الأول - تنفيذ توصيات مشاورات المادة الرابعة لعام 2024

التوصية	الوضع الحالي
<b>المالية العامة</b>	
المضي قدماً في تعبئة الإيرادات غير الكربونية والاستمرار في ترشيد الإنفاق.	أقرّ قانون الضريبة على دخل الأفراد في يونيو 2025، ومن المتوقع بدء تطبيقه في عام 2028. ومن المتوقع أن يبدأ تطبيق الحد الأدنى العالمي للضريبة بنسبة 15% بداية من 1 يناير 2025، عقب صدور مرسوم سلطاني باستحداث ضريبة إضافية محلية دنيا على أرباح الشركات متعددة الجنسيات وقاعدة إدراج الدخل، بما يتماشى مع قواعد الركيزة الثانية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ولم تصدر بعد اللوائح التنفيذية المحددة لآليات التطبيق. ويواصل برنامج تحديث الإدارة الضريبية تقدّمه، بما في ذلك إطلاق مشروع إصدار الفواتير إلكترونياً في مايو 2025، مع توقع بدء تطبيقه في أواخر عام 2026.
تعزيز مؤسسات المالية العامة.	جرى تحديد مخاطر المالية العامة وإدراجها في وثيقة موازنة عام 2025. ويجري العمل على إعداد الخطة المالية متوسطة الأجل الجديدة للفترة 2026-2030، إلى جانب الجهود الرامية إلى وضع قاعدة مالية عامة ومواءمة إعداد تقارير المالية العامة مع دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014.
وضع إطار متكامل لإدارة الأصول والخصوم السيادية.	تتولى لجنة إدارة الدين قيادة الجهود الرامية إلى إنشاء إطار لإدارة الأصول والخصوم السيادية، بما يتماشى مع توصيات المساعدة الفنية الأخيرة المقدمة من الصندوق. وجرى إنشاء سجل وطني للأصول.
نشر استراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل.	لم تُنشر بعد استراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل.
<b>النقدية</b>	
تعزيز إطار السياسة النقدية والحد من السيولة الفائضة.	بدعم من المساعدة الفنية للصندوق في أواخر عام 2024، يحرز مشروع تعزيز السياسة النقدية لدى البنك المركزي العُماني تقدماً، بما في ذلك العمل على اعتماد ممر لأسعار الفائدة وإطلاق عمليات السوق المفتوحة. ومن المتوقع أن يدخل نموذج التنبؤ بالسيولة حيز التشغيل خلال عام 2026. وأوشكت الأعمال المتعلقة بإطار مساعدات السيولة الطارئة على الاكتمال.
<b>المالية</b>	
تعزيز الأطر التنظيمية والرقابية.	أقرّ قانون مصرفي جديد في يناير 2025، مما جعل الإطار الرقابي أكثر اتساقاً مع المعايير الدولية، وأعطى مرونة أكبر للبنك المركزي العُماني في تحديد الشروط الاحترازية. ونُشرت المتطلبات التنظيمية المتعلقة بتعزيز الممارسات المالية المستدامة والخضراء، ومن المقرر أن تدخل حيز النفاذ في عام 2026.

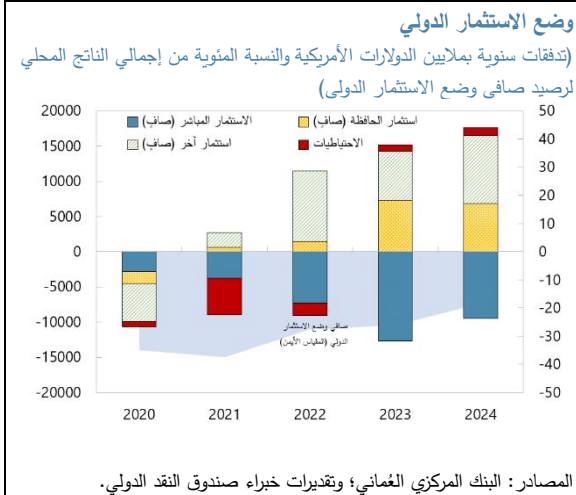
الوضع الحالي	التوصية
لا يزال الحد الأقصى قائماً.	إلغاء الحد الأقصى لسعر الفائدة على القروض الشخصية.
يدعم القانون المصرفي الجديد تطوير التكنولوجيا المالية من خلال وضع الإطار التنظيمي للبنوك الرقمية، بما في ذلك فئات التراخيص ورأس المال الإلزامي.	تطوير القطاع المالي.
الهيكليّة	
الإصلاحات الجارية في حوكمة المؤسسات المملوكة للدولة تعزز الحوكمة والشفافية في إدارة الأصول العامة.	تحسين جودة المؤسسات.
التقدم متواصل في مجالي الترابط الإقليمي والتجارة. فقد أحرز مشروع السكك الحديدية العابرة للحدود بين الإمارات وسلطنة عُمان (سكة حديد حفيت) تقدماً مع إرساء العقود في أوائل عام 2025 وبدء أعمال الإنشاء. واختتمت المفاوضات بشأن اتفاقية التجارة الحرة بين الهند وسلطنة عُمان، وهي الآن بانتظار التوقيع الرسمي.	زيادة التكامل التجاري.
جرى استحداث إطار جديد للعمل بدوام جزئي (يناير 2025).	معالجة الاختناقات في سوق العمل.
أنشئت محكمة الاستثمار والتجارة في مارس 2025 للفصل في النزاعات المتعلقة بالأعمال. واصل جهاز الاستثمار العماني تنفيذ عمليات التخارج من الأصول المملوكة للدولة المخطط لها طوال عام 2025، في حين بدأ صندوق عُمان المستقبل التابع له عملياته، دعماً لرأس المال المخاطر والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات المبتدئة.	تحسين بيئة الأعمال.
طوّرت هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مبادرات في عام 2025، شملت تخصيص ما لا يقل عن 10% من المناقصات الحكومية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخفض رسوم التسجيل في مجلس المناقصات بنسبة 50%، وسداد فواتير المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة تتراوح بين 15 و28 يوماً لمشروعات الحكومة.	تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة لخلق فرص العمل وتحقيق النمو.
في مايو 2025، نشرت وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات سياسة عامة للذكاء الاصطناعي تُلزم، من بين أمور أخرى، بالاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي، والإشراف البشري في المجالات الحساسة، والحد من التحيز.	تكثيف جهود التحول الرقمي.

## المرفق الثاني - تقييم القطاع الخارجي

**التقييم العام:** شهد الوضع الخارجي لسلطنة عُمان مزيداً من التحسن في عام 2024، مدعوماً بإيرادات هيدروكربونية مواتية، واستمرار سداد الدين الخارجي، ولا سيما في القطاع العام، وتراكم الأصول الأجنبية، والأداء القوي للصادرات غير الهيدروكربونية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلية. يُقَيَّم الحساب الجاري على أنه يتماشى مع المستوى الذي تقتضيه الأساسيات الاقتصادية والسياسات المرغوبة. ومن المتوقع أن يؤدي انخفاض إيرادات الصادرات الهيدروكربونية (الذي يرجع أساساً إلى ضعف الآفاق المتوقعة بشأن أسعار النفط) والواردات المدفوعة بالاستثمار إلى انتقال الحساب الجاري إلى حالة عجز في الفترة 2025-2026. ومن المتوقع العودة إلى تحقيق فائض بعد ذلك.

**الاستجابات المحتملة على مستوى السياسات:** إن الحفاظ على تصحيح أوضاع المالية العامة، إلى جانب تنفيذ جدول أعمال الإصلاحات الهيكلية في إطار رؤية عُمان 2040 لتنويع الاقتصاد وإنشاء قطاع تصديري ديناميكي يتجاوز النفط والغاز، من شأنه أن يساهم في تحسين وضع الحساب الجاري وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات غير الهيدروكربونية، بما يدعم تراكم احتياطيات النقد الأجنبي.

## الأصول والخصوم الخارجية: المركز والمسار



**الخلفية:** واصل صافي وضع الاستثمار الدولي في سلطنة عُمان تحسنه في عام 2024، ليصل إلى -18.3% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بنسبة -26.2% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2023. وجرى تعويض التدفقات الداخلية الكبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع الهيدروكربونات بالكامل، بل أكثر، من خلال زيادات كبيرة في استثمارات الحافظة والاستثمارات

لأخرى وأصول احتياطيات البنك المركزي العُماني. ويُعزى الارتفاع الكبير في صافي استثمارات الحافظة والاستثمارات الأخرى إلى كل من تراكم الأصول الأجنبية لدى الكيانات المقيمة (البنوك وغير البنوك) والانخفاض الكبير في خصوم الدين (من 41% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2023 إلى 34% منه في عام 2024)، وهو ما يعكس على وجه

الخصوص استمرار خفض التمويل بالديون في القطاع العام. ونمت الأصول الخارجية بنسبة 8,0% في نهاية عام 2024 لتصل إلى 114,4 مليار دولار مقارنة بمبلغ 106 مليارات دولار في نهاية عام 2023، متجاوزة بذلك الخصوم الخارجية التي ظلت دون تغير يُذكر عند 134 ملياراً.

**التقييم:** من المتوقع أن يستمر الاتجاه العام الإيجابي الأخير في صافي وضع الاستثمار الدولي على المدى المتوسط رغم انخفاض أسعار النفط على المدى القريب. وتعكس التحسينات المتوقعة في صافي وضع الاستثمار الدولي استهلاك الديون السيادية وفق الجداول الزمنية، واستمرار الإيرادات الهيدروكربونية المواتية، وتوسع صادرات السلع والخدمات غير الهيدروكربونية، التي يُتَوَقَّع أن تدعم أيضاً تراكم الأصول الأجنبية. غير أن التحسن في أوضاع استثمارات الحافظة والاستثمارات الأخرى يُتَوَقَّع أن يُقَابَل جزئياً بزيادات في خصوم الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يعكس الجهود الجارية لتحسين بيئة الأعمال، وتوسيع الاستثمارات الإقليمية، وتسريع إبرام اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية.

2024 (%) من إجمالي الناتج المحلي)	صافي وضع الاستثمار الدولي:	إجمالي الأصول: 114,4	البنك المركزي العُماني:	إجمالي الخصوم: 134	خصوم الدين: 34
	18.3-		18,4 مليار دولار		

## الحساب الجاري

**الخلفية:** سجل الحساب الجاري فائضا قدره 3,2% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2024 (مقابل 2,3% في عام 2023)، مدعوما بالأداء القوي للصادرات الهيدروكربونية—ولا سيما النفط المكرر—والصادرات غير الهيدروكربونية. ومن المتوقع أن يتحول رصيد الحساب الجاري إلى عجز في الفترة 2025-2027، متأثرا بشكل خاص بانخفاض أسعار النفط. ومن المتوقع أن يشهد الحساب الجاري عودة إلى تحقيق فائض ابتداء من عام 2028، مدعومة بتعافي إنتاج النفط باتجاه طاقته الإنتاجية القصوى وزيادة نمو الصادرات غير الهيدروكربونية، وإن كان ذلك مقيدا جزئيا بالزيادة المتوقعة في الواردات المرتبطة بالاستثمار. غير أن توقعات السيناريو الأساسي للحساب الجاري تخضع لقدر مرتفع من عدم اليقين، في ظل تصاعد عدم اليقين العالمي، بما في ذلك تعمق التشردم الجغرافي-الاقتصادي، وتصاعد التوترات التجارية، وتقلبات أسعار السلع الأساسية، واحتمال تأخر الإصلاحات الهيكلية.

**التقييم:** يقدّر نموذج الحساب الجاري في إطار التقييم المبسط للتوازن الخارجي عدم وجود فجوة في الحساب الجاري في عام 2024 (صفر % من إجمالي الناتج المحلي) —وهو تحسن مقارنة بفجوة قدرها -0,7% من إجمالي الناتج المحلي قُدرت في عام 2023—، مما يشير إلى أن المركز الخارجي للبلد في عام 2024 لا يزال متماشيا مع المستوى الذي تقتضيه الأساسيات الاقتصادية والسياسات المرغوبة. وكان فائض المالية العامة في عام 2024 هو المحرك الرئيسي لانعدام فجوة الحساب الجاري، وهو ما يبرز الأثر المستمر للانضباط المالي على المركز الخارجي للبلد. وباستخدام المرونة المقدّرة لسلطنة عُمان البالغة -0,4، تشير نتائج نموذج الحساب الجاري إلى أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي لسلطنة عُمان في حالة توازن.

الجدول 1 في المرفق الثاني- سلطنة عُمان: نتائج نموذج التقييم المبسط للتوازن الخارجي، 2024

نموذج الحساب الجاري /1 (% من إجمالي الناتج المحلي)	نموذج سعر الصرف الفعلي الحقيقي /1
الحساب الجاري-الفعلي	3.2
المساهمات الدورية (من النموذج) (-)	0.5
عوامل مؤقتة/إحصائية إضافية (-) /2	0.0
الكوارث الطبيعية والنزاعات (-)	0.0
الحساب الجاري المعدّل	2.8
معيّار الحساب الجاري (من النموذج) /3	2.8
التعديلات على المعيار (+)	0.0
معيّار الحساب الجاري المعدّل	2.8
فجوة الحساب الجاري	0.0
منها فجوة السياسات النسبية	3.7
المرونة	0.4-
فجوة سعر الصرف الفعلي الحقيقي (%)	0.1
6.9-	

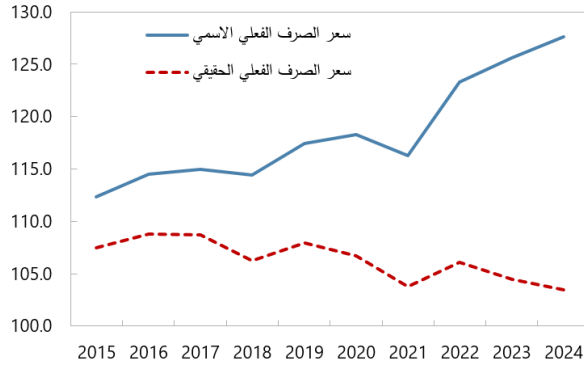
1/ استنادا إلى منهجية التقييم المبسط للتوازن الخارجي 3.0.

2/ لا توجد مبررات لإجراء تعديلات إضافية.

3/ المعدل لاستبعاد العوامل الدورية، بما في ذلك الاتساق متعدد الأطراف.

## سعر الصرف الحقيقي

القدرة التنافسية الخارجية  
(المؤشر، 2010=100)



المصادر: الإحصاءات المالية الدولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

**الخلفية:** ظل الريال مربوطاً بالدولار الأمريكي عند سعر 0,3845 ريال للدولار منذ عام 1986. وارتفع سعر الصرف الفعلي الاسمي بنسبة 1,6% في عام 2024، مدفوعاً بشكل رئيسي بارتفاع قيمة الدولار الأمريكي. وعلى الرغم من ذلك، انخفض سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة 1% في عام 2024، ليصل إجمالي الانخفاض المتراكم إلى 3,7% منذ عام 2015، مما عزز القدرة التنافسية الخارجية لسلطنة عُمان. ويُعزى انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي إلى كون التضخم في سلطنة عُمان أقل منه لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين، في ظل استمرار إعانات الدعم الشاملة لمنتجات الطاقة والمواد الغذائية الأساسية.

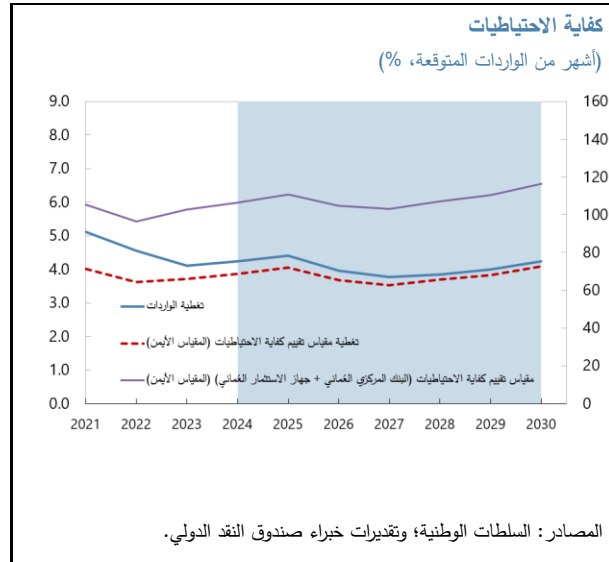
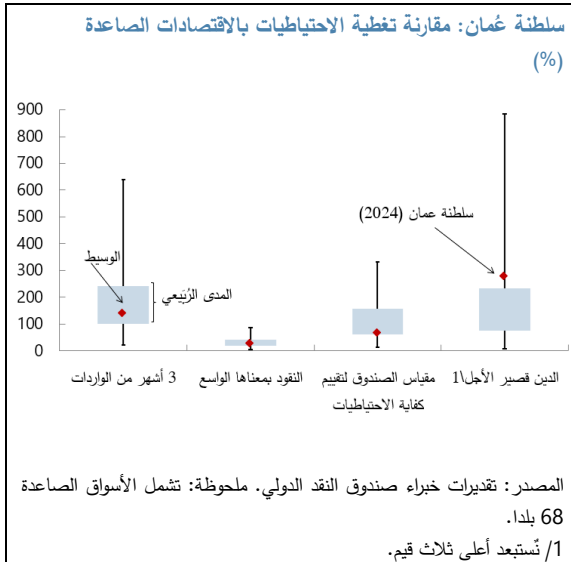
**التقييم:** تشير فجوة الحساب الجاري، وفق تقديرات نموذج سعر الصرف الفعلي الحقيقي في إطار التقييم المبسط للتوازن الخارجي، إلى انخفاض في القيمة بنسبة 6,9%. غير أن هذا التقدير يتعارض مع نتائج نموذج الحساب الجاري ويعتمد بدرجة كبيرة على اختيار قيم المعلمات.

## الحساب الرأسمالي والحساب المالي: التدفقات وإجراءات السياسات

**الخلفية:** سجل الحساب المالي صافي اقتناء إيجابي للأصول الأجنبية في عام 2024، على الرغم من استمرار ارتفاع التدفقات الداخلية للاستثمار الأجنبي المباشر—ولا سيما في قطاع الهيدروكربونات—بنحو 9% من إجمالي الناتج المحلي. ويعود صافي الاقتناء الإيجابي للأصول في المقام الأول إلى استمرار انخفاض اقتناء الخصوم عبر كل من استثمارات الحافظة والاستثمارات الأخرى، نتيجة سداد الديون والقروض في القطاع العام، وتراكم الأصول الأجنبية لدى المقيمين.

**التقييم:** من المتوقع أن تسهم مواصلة سياسة خفض التمويل بالديون في القطاع العام، ولا سيما من خلال سداد الدين الخارجي، في تعزيز الوضع المالي الخارجي لسلطنة عُمان والحد من مواطن الضعف بشكل أكبر. ومن شأن هذه السياسة أن تخفف مدفوعات الفائدة وتحسّن رصيد الحساب الأولي بدرجة أكبر. ويمكن للإصلاحات الهيكلية الإضافية أن تعزز التدفقات الداخلية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعات تتجاوز الهيدروكربونات. ومن المتوقع أن يتراجع صافي اقتناء الأصول الأجنبية على المدى القريب، بما يعكس انخفاض إيرادات النفط في ظل تراجع أسعار النفط العالمية.

## التدخل في سوق النقد الأجنبي ومستوى الاحتياطيات



**الخلفية:** على الرغم من استمرار سداد الديون وتراكم الأصول الأجنبية لدى المقيمين، ارتفعت الاحتياطيات الدولية إلى 18,4 مليار دولار في نهاية عام 2024، مقارنة بمبلغ 17,5 مليار دولار في نهاية عام 2023، مدفوعة بتدفقات داخلية كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر وفائض الحساب الجاري. عند هذا المستوى، غطت الاحتياطيات 4,2 شهر من الواردات (4 أشهر في عام 2023)، ومثلت 28% من النقود بمعناها الواسع (وهو مستوى مقارب لعام 2023). وأدى ذلك إلى ارتفاع الاحتياطيات إلى 68% من مقياس صندوق النقد الدولي لتقييم كفاية الاحتياطيات، مقارنة بنسبة 66% في نهاية عام 2023.

**التقييم:** لا تزال احتياطيات البنك المركزي العماني دون نطاق الكفاية الموصى به، والبالغ 100-150% من مقياس صندوق النقد الدولي لتقييم كفاية الاحتياطيات. غير أن إضافة الأصول الخارجية السائلة التي يحتفظ بها جهاز الاستثمار العماني تُظهر أن إجمالي هوامش الأمان الخارجية السائلة في عام 2024 ظل عند الحد الأدنى من النطاق الكافي (106% من مقياس تقييم كفاية الاحتياطيات). وتشير الاتجاهات العامة الحالية في أسعار السلع الأساسية، ونمو الصادرات غير الهيدروكربونية، وإصلاحات المالية العامة المتوقعة إلى أن احتياطيات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي العماني من المتوقع أن تتحسن على المدى المتوسط، لتصل إلى 73% من مقياس تقييم كفاية الاحتياطيات، وتغطي نحو 4 أشهر من الواردات المتوقعة بحلول عام 2030. ومع ذلك، ففي ظل تصاعد حالة عدم اليقين الاقتصادي العالمي، تخضع هذه التوقعات إلى قدر كبير من عدم اليقين، كما أن الاحتفاظ باحتياطيات إضافية بما يتماشى مع مستويات مقياس تقييم كفاية الاحتياطيات من شأنه أن يحمي الاستقرار الاقتصادي من أي صدمات محتملة.



## المرفق الثالث - تحليل استدامة القدرة على تحمل الدين والمخاطر السيادية

الجدول 1 في المرفق الثالث - سلطنة عُمان: مخاطر الضغوط السيادية			
الآفاق	الإشارة التلقائية	التقييم النهائي	التعليقات
الكلية	...	منخفضة	مخاطر الضغوط السيادية ككل تظل منخفضة، تدعمها مواطن محدودة للتعرض للمخاطر في الأجل القريب، والأجلين المتوسط والطويل، وتعززها هوامش الأمان المالي السائلة الضخمة في حيازة الحكومة المركزية.
قصير الأجل 1/	منخفضة	منخفضة	لا زال تقييم خبراء الصندوق للمخاطر السيادية في الأجل القريب يشير أنها منخفضة، مما يتسق مع المؤشرات التلقائية للمخاطر. انضباط المالية العامة الجاري، وانخفاض دين الحكومة المركزية وإجمالي احتياجات التمويل، واستمرار النفاذ إلى السوق بفروق عائد على الاقتراض السيادي مواتية، وترقية الائتمان مؤخرًا تخفف مخاطر الضغوط السيادية الفورية.
متوسط الأجل	معتدلة	منخفضة	يشير التقييم إلى أن المخاطر في الأجل المتوسط منخفضة نظراً لأن هامش الأمان المالي السائل الكبير المحتفظ به لدى الحكومة المركزية يخفف من مخاطر السيولة والملاءة. ويدعم هذا التصنيف أيضاً استقرار سلطنة عُمان السياسي والمؤسسي، والتزامها بالانضباط المالي والإصلاحات المالية، وعمق قاعدة المستثمرين، وانخفاض الدين ومستويات إجمالي الاحتياجات من التمويل.
طويل الأجل	...	منخفضة	يشير التقييم إلى انخفاض المخاطر طويلة المدى. وينشأ المصدر الرئيسي لمخاطر الديون طويلة الأجل عن تراجع إيرادات الهيدروكربونات المحتملة نتيجة استنزاف الموارد أو التحول المُعجل في مصادر الطاقة. وتنفيذ الإصلاحات الجارية ضمن رؤية عُمان 2040 — التي تهدف إلى ترسيخ الاستدامة المالية، ومراعاة هوامش الأمان المالي، وتتوقع الاقتصاد بعيداً عن الهيدروكربونات — ينبغي أن تخفف من هذه المخاطر على المالية العامة.
تقييم الاستدامة 2/	لا يُشترط للبلدان الخاضعة لأعمال الرقابة	لا يُشترط للبلدان الخاضعة لأعمال الرقابة	
استقرار مستوى الدين في السيناريو الأساسي			
نعم			
تقييم موجز لتحليل استدامة القدرة على تحمل الدين			
<p>تعليق: يشير التقييم إلى انخفاض مخاطر الضغوط السيادية الكلية في سلطنة عُمان. ومن المتوقع تراجع الدين العام (الحكومة العامة) من نسبة 36% المقدرة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2025 إلى أقل من 30% بحلول عام 2030. هوامش الأمان المالي السائلة الضخمة المتاحة للحكومة المركزية تخفف حدة مخاطر السيولة والملاءة على السواء. وبالإضافة إلى الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العُماني، توجد في حيازة الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية أصول مالية سائلة غير محملة بالتزامات مجموعها 32% من إجمالي الناتج المحلي. وتشمل 22% من إجمالي الناتج المحلي في هيئة ودائع داخل النظام المصرفي المحلي وما يقرب من 10% من إجمالي الناتج المحلي في هيئة أصول سائلة في حيازة جهاز الاستثمار العُماني. وتشكل هذه الأصول حوالي 89% من الدين الحكومي و131% من ديون الحكومة بالعملة الأجنبية. وبإعراق عمق هوامش الأمان المالي هذه، لا يزال مسار الديون الحكومية المركزية حساساً تجاه تقلب سوق النفط. ومع ذلك، فإن مخاطر السيولة متوسطة الأجل — التي تم تقييمها باستخدام الوحدة النموذجية لإمكانية تمويل إجمالي الاحتياجات التمويلية — لا زالت منخفضة.</p>			
<p>المصدر: خبراء الصندوق.</p> <p>ملحوظة: مخاطر الضغوط السيادية هي مفهوم أوسع نطاقاً من مفهوم استدامة القدرة على تحمل الدين. ولا يمكن تسوية الديون التي لا يمكن الاستمرار في تحملها إلا من خلال تدابير استثنائية (مثل إعادة هيكلة الديون). وفي المقابل، نجد أن الكيانات السيادية يمكن أن تتعرض للضغوط دون أن تكون ديونها بالضرورة في حدود لا يمكن الاستمرار في تحملها، ومن الممكن معالجة مثل هذا الوضع بتدابير مختلفة — لا تنطوي على إعادة هيكلة الديون — مثل ضبط المالي والتمويل الجديد.</p> <p>1/ التقييم في الأجل القريب لا ينطبق على الحالات التي تنطوي على صرف موارد بموجب اتفاق مع الصندوق. وفي الحالات الخاضعة لأعمال الرقابة فقط أو في حالة عقد اتفاق على أساس وقائي مع الصندوق، يتم إجراء التقييم في الأجل القريب لكنه لا يُنشر.</p> <p>2/ إجراء تقييم استدامة القدرة على تحمل الدين اختياري بالنسبة للحالات الخاضعة لأعمال الرقابة فقط والإلزامي في الحالات التي تنشأ فيها اتفاقات مع الصندوق. وتُلغى قبل النشر الإشارة التلقائية عن تقييم استدامة القدرة على تحمل الدين. وفي الحالات الخاضعة لأعمال الرقابة فقط أو حالات الاتفاقات مع الصندوق في حدود الاستفادة الاعتيادية من موارده، تلغى قبل النشر المحددات التي تشير إلى احتمالية استدامة القدرة على تحمل الدين (أي "احتمالية مرتفعة" أو "لكن بدون احتمالية مرتفعة").</p>			

## الجدول 2 في المرفق الثالث - سلطنة عُمان: نطاق تغطية الديون والإفصاحات

التعليقات									
لا ينطبق	الحكومة المركزية					الحكومة العامة	القطاع العام غير المالي	القطاع العام الموحد	أخرى
	1- نطاق تغطية الديون في تحليل استدامة القدرة على تحمل الدين: 1/								
	1أ- إن كانت حكومة مركزية، فهل الكيانات بخلاف الحكومة المركزية غير مهمة؟								
	2- القطاعات الفرعية المتضمنة في التغطية المختارة في (1) أعلاه:								
	قطاعات فرعية يرصدها السبنايو الأساسي								
	مدرجة								
	الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية								
	الصناديق خارج الميزانية (EBFs)								
	صناديق الضمان الاجتماعي (SSFs)								
	حكومات الولايات								
الحكومات المحلية									
الشركات العامة غير المالية									
البنك المركزي									
الشركات العامة المالية الأخرى									
3- تغطية الأدوات:									
العملة									
والودائع									
القروض									
سندات الدين									
حسابات أخرى مستحقة الدفع 2/									
نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة 3/									
تقييم رصيد الدين									
أساس القيد									
الأساس غير النقدي 4/									
الأساس النقدي									
القيمة الاسمية 5/									
القيمة الظاهرية 6/									
القيمة السوقية 7/									
موحدة									
غير موحدة									
5- توحيد الديون عبر القطاعات:									

رموز الألوان: ■ التغطية المختارة ■ غير مشمولة بالتغطية الموصى بها ■ لا تنطبق

إبلاغ البيانات بشأن حيازات الدين بين أجهزة الحكومة

المجموع	الشركات العامة المالية الأخرى	البنك المركزي	الشركات العامة غير المالية	الحكومات المحلية	حكومات الولايات	صناديق الضمان الاجتماعي (SSFs)	الصناديق خارج الميزانية (EBFs)	الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية	الجهة الحائزة	جهات الإصدار			
										1	2	3	4
صفر									الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية	1	الحكومة المركزية	الحكومة العامة: توقعات	القطاع العام غير المالي
صفر									الصناديق خارج الميزانية	2	الحكومة المركزية	الحكومة العامة: توقعات	القطاع العام غير المالي
صفر									صناديق الضمان الاجتماعي	3	الحكومة المركزية	الحكومة العامة: توقعات	القطاع العام غير المالي
صفر									حكومات الولايات	4	الحكومة المركزية	الحكومة العامة: توقعات	القطاع العام غير المالي
صفر									الحكومات المحلية	5	الحكومة المركزية	الحكومة العامة: توقعات	القطاع العام غير المالي
صفر									الشركات العامة غير المالية	6	الحكومة المركزية	الحكومة العامة: توقعات	القطاع العام غير المالي
صفر									البنك المركزي	7	الحكومة المركزية	الحكومة العامة: توقعات	القطاع العام غير المالي
صفر									الشركات العامة المالية الأخرى	8	الحكومة المركزية	الحكومة العامة: توقعات	القطاع العام غير المالي
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	المجموع				

1/ CG = الحكومة المركزية؛ GG = الحكومة العامة؛ NFPS = القطاع العام غير المالي؛ PS = القطاع العام. يمكن استخدام رصيد المتأخرات كمعيار بديل في حالة عدم توافر بيانات أساس الاستحقاق عن الحسابات الدائنة الأخرى.

3/ نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات تتضمن غالباً خصوم معاشات تقاعد الموظفين الحكوميين.

4/ تشمل غالباً القيد على أساس الاستحقاق، وأساس الالتزام، ومستحق السداد، وخلافه.

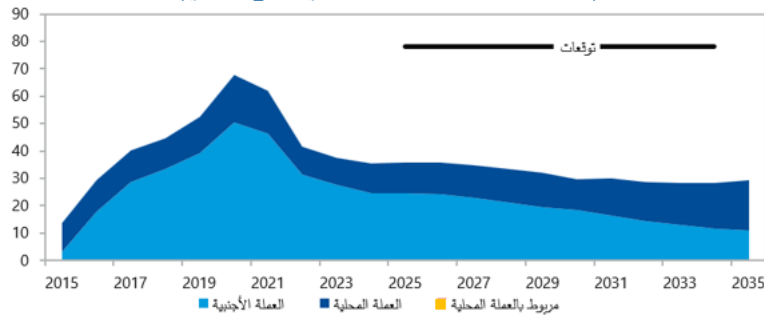
5/ القيمة الاسمية في أي لحظة هي المبلغ المستحق على الدين إلى الدائن. وتعكس قيمة الأداة عند إنشائها وأي تدفقات اقتصادية لاحقة (مثل المعاملات، وسعر الصرف، وتغيرات التقييم الأخرى بخلاف تغيرات سعر السوق، وتغيرات الحجم الأخرى).

6/ القيمة الظاهرية لأداة الدين هي مبلغ الأصل غير المخصوم الواجب سداؤه عند (أو قبل) الاستحقاق.

7/ القيمة السوقية لأدوات الدين هي القيمة كما لو تم اقتناؤها من خلال معاملات سوقية في تاريخ إبلاغ بيانات الميزانية العمومية (التاريخ المرجعي). وسندات الدين المتداولة هي فقط الأدوات التي تكون لها قيم سوقية مشاهدة.

التعليق: حكومات الولايات والحكومات المحلية في سلطنة عُمان يتم توحيد بياناتها ضمن الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية، وليست لديها سلطة إصدار سندات دين. لا توجد صناديق خارج الميزانية، وهناك فائض في صناديق الضمان الاجتماعي — التي يديرها صندوق الحماية الاجتماعية — وتستبعد من الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية. الالتزامات الاحتمالية المتوقعة من نظام الضمان الاجتماعي يخففها إصلاح نظام التقاعد مؤخرًا والذي عزز الوضع المالي للصندوق. ويواصل خبراء الصندوق دعم الجهود المبذولة لتوسيع نطاق تغطية بيانات المالية العامة في القطاع العام الأوسع، بما في ذلك من خلال بعثة أخيرة للمساعدة الفنية.

### الشكل البياني 1 في المرفق الثالث - سلطنة عُمان: مؤشرات هيكل الدين العام (الدين حسب العملة، % من إجمالي الناتج المحلي)



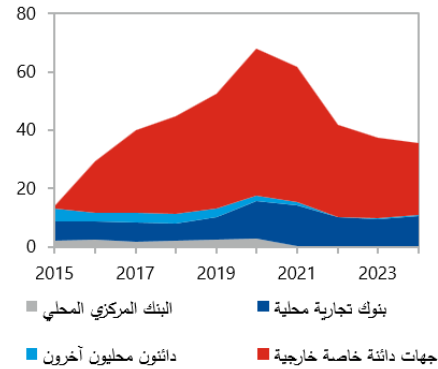
ملحوظة: النطاق المبين هو الحكومة المركزية.

#### الدين العام حسب متطلبات النظام المعمول به، 2024 (%)



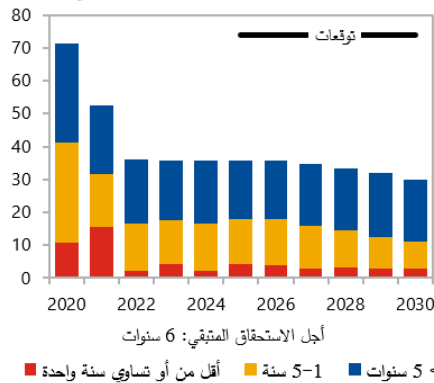
ملحوظة: النطاق المبين هو الحكومة المركزية.

#### الدين العام حسب الجهة الحائزة (%) من إجمالي الناتج المحلي



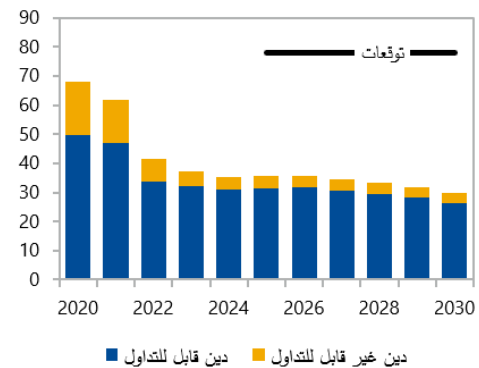
ملحوظة: النطاق المبين هو الحكومة المركزية.

#### الدين العام حسب أجل الاستحقاق (%) من إجمالي الناتج المحلي



ملحوظة: النطاق المبين هو الحكومة المركزية.

#### الدين حسب الأدوات (%) من إجمالي الناتج المحلي



ملحوظة: النطاق المبين هو الحكومة المركزية.

تعليق: لا تزال سلطنة عُمان قادرة على الاستمرار في النفاذ إلى السوق مع إحراز تقدم تدريجي في تطوير سوق السندات بالعملة المحلية. ويتوقع ارتفاع حصة الديون بالعملة المحلية مع ازدياد عمق البنية التحتية للسوق. وتراجع الدين قصير الأجل (على أساس أجل الاستحقاق المتبقي) تراجعا كبيرا في 2022 انعكاسا لقيام الحكومة بسداد أدوات الدين المحلية التي حل أجل استحقاقها -- بما فيها سندات الخزينة -- والالتزامات الخارجية، معززة بعمليات إدارة الخصوم. ويتوقع كذلك أن يطول متوسط المدة الزمنية حتى أجل الاستحقاق تماشيا مع استراتيجية السلطات لإدارة الدين.

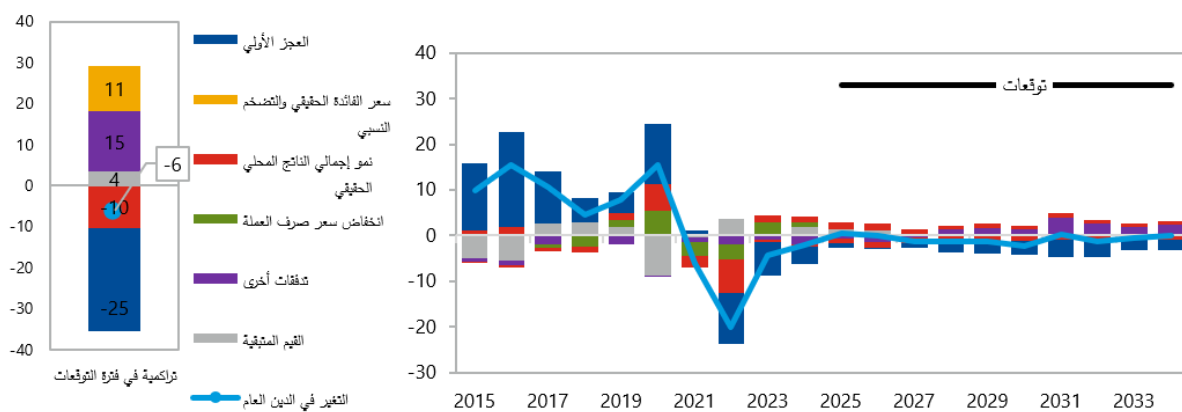
### الجدول 3 في المرفق الثالث- سلطنة عُمان: السيناريو الأساسي (% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

التوقعات الموسعة				التوقعات على المدى المتوسط						فعالية
2034	2033	2032	2031	2030	2029	2028	2027	2026	2025	2024
28.2	28.2	28.8	29.9	29.8	32.0	33.3	34.7	35.9	35.8	35.4
0.1-	0.5-	1.2-	0.2	2.2-	1.4-	1.4-	1.2-	0.0	0.4	1.9-
0.1-	0.6-	1.2-	0.1	2.2-	1.4-	1.6-	1.4-	1.2-	1.0-	3.9-
2.4-	2.5-	3.8-	3.8-	3.2-	2.8-	2.3-	0.8-	0.0	0.9-	3.6-
21.8	22.5	24.5	25.1	25.7	26.0	26.2	25.9	26.0	27.5	29.9
19.4	20.0	20.7	21.3	22.4	23.2	24.0	25.1	26.0	26.6	26.3
0.1-	0.1-	0.0	0.0	0.2-	0.2-	0.4-	0.1-	0.2	0.6	1.6
0.7	0.7	0.8	0.8	0.8	1.0	0.9	1.1	1.5	1.6	1.4
0.8	0.8	0.9	0.9	0.8	1.0	1.1	1.4	2.7	3.0	2.2
0.1-	0.1-	0.1-	0.1-	0.0	0.0	0.2-	0.2-	1.2-	1.4-	0.8-
0.8-	0.8-	0.8-	0.8-	1.1-	1.2-	1.3-	1.3-	1.3-	0.9-	0.6-
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	0.8
2.4	1.9	2.6	3.9	1.2	1.6	1.1	0.5-	1.3-	0.7-	2.0-
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
1.0-	1.0-	1.1-	1.1-	1.2-	1.3-	1.3-	1.9-	1.9-	2.0-	2.0-
3.4	3.0	3.7	5.1	2.4	2.8	2.4	1.4	0.6	1.2	0.0
0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0	0.2	0.2	1.2	1.4	2.0
0.6-	0.5-	1.1-	0.9-	0.2-	0.5	0.6	2.8	3.9	1.3-	1.6
2.8	3.0	3.8	4.1	4.2	4.5	4.2	5.4	5.8	1.6	7.1
1.3	0.7	1.1	0.7	1.5	1.2	1.0	1.3	2.1	2.4	2.9
1.5	2.3	2.7	3.4	2.7	3.3	3.2	4.2	3.8	0.8-	4.2
2.9	2.9	2.9	2.8	3.4	3.6	3.9	3.8	3.8	2.8	1.6
1.5	1.4	1.4	1.4	1.7	1.6	1.2	0.8	2.8-	3.2-	0.7-
4.4	4.4	4.3	4.3	5.2	5.3	5.2	4.6	0.9	0.6-	0.9
4.4	4.3	4.4	4.6	4.5	4.8	4.6	4.9	4.8	5.2	5.3

للتذكير:

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)  
التضخم (مخفض إجمالي الناتج المحلي، %)  
نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي (%)  
سعر الفائدة الفعلي (%)

#### المساهمة في تغيرات الدين العام (% من إجمالي الناتج المحلي)



التعليق: من المتوقع تراجع الدين العام على المدى المتوسط قبل أن يستقر في الأجل الطويل، يدعمه تحقيق فوائض أولية مستمرة، واستقرار الأوضاع الاقتصادية الكلية، وانتهاج سياسة مطردة لسداد الديون تدريجياً. "المعاملات الأخرى" ترصد في المقام الأول لعمليات تحت الخط، مما يعكس تراكم الأصول الحكومية.

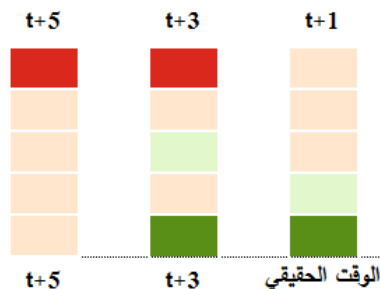
## الشكل البياني 2 في المرفق الثالث - سلطنة عُمان: مدى واقعية افتراضات السيناريو الأساسي

سجل أداء التنبؤات 1/

المجموعة المتخذة أساساً للمقارنة:

الأسواق الصاعدة، بلد مُصدّر للسلع الأولية، الرقابة

رموز الألوان:



نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي

العجز الأولي

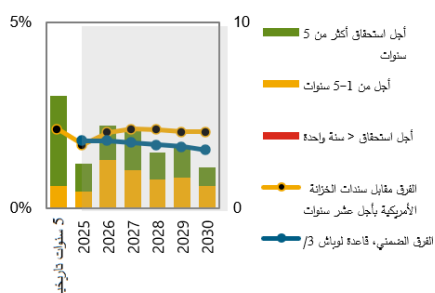
 $r - g$ 

انخفاض سعر الصرف

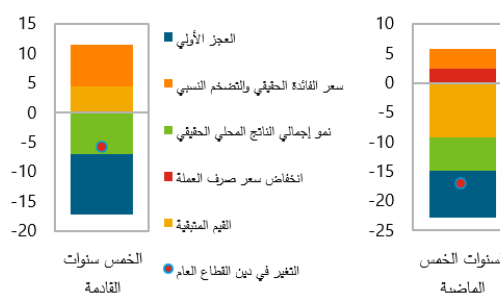
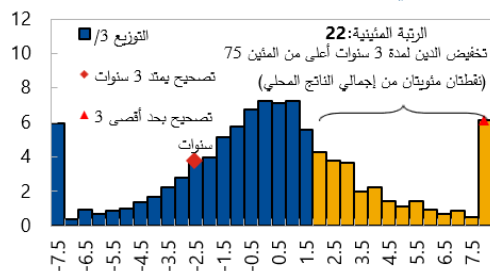
تحليل الحدود العشوائية

تعديلات فجوة الناتج حسب البيانات التاريخية 2/

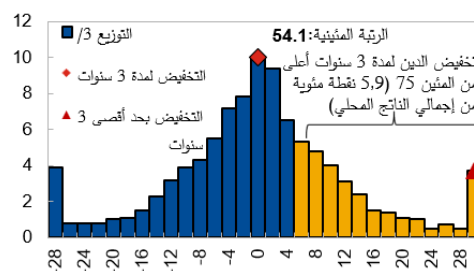
إصدارات السندات (الأعمدة، وإصدارات سندات الدين، المقياس الأيمن، % من إجمالي الناتج المحلي)؛ الخطوط، متوسط أسعار الفائدة الهامشية (المقياس الأيسر، %)



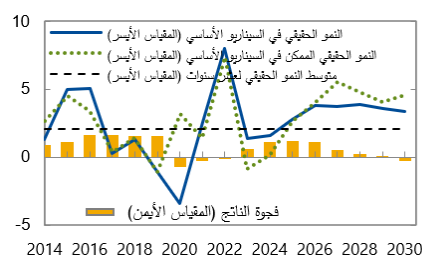
التدفقات المنشئة للدين العام (% من إجمالي الناتج المحلي)

التعديل لمدة ثلاث سنوات لمراعاة التقلبات الدورية في الرصيد الأولي  
الرصيد الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)

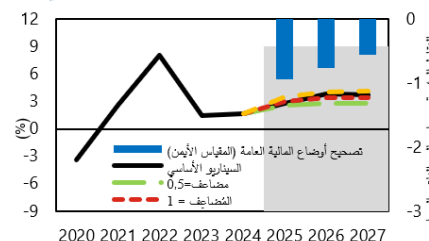
تخفيض الدين لمدة 3 سنوات (% من إجمالي الناتج المحلي)



نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)



التصحيح المالي ومسارات النمو الممكنة (الخطوط، والنمو الحقيقي باستخدام مضاعف (المقياس الأيسر)؛ الأعمدة، الضبط المالي (المقياس الأيمن)



تعلیق: لا تشير اختبارات مدى الواقعية إلى وجود شواغل. ولا تكشف الأخطاء في التنبؤات السابقة عن أي تحيزات منتظمة وتظل توقعات التصحيح المالي وتخفيض الدين ضمن المستويات المعيارية. وكانت التنبؤات بشأن نسبة دين الحكومة العامة إلى إجمالي الناتج المحلي في السنوات القليلة الماضية تبدو متفائلة، انعكاساً لتأثير صدمة الجائحة على مسار الديون. ومن بين التدفقات المنشئة للدين، من المتوقع أن تساهم القيمة المتبقية بصورة إيجابية في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي على مدار الخمس سنوات القادمة، حيث تستخدم الحكومة جزئياً فائض الميزانية المتوقعة لتكوين هوامش أمان مالية.

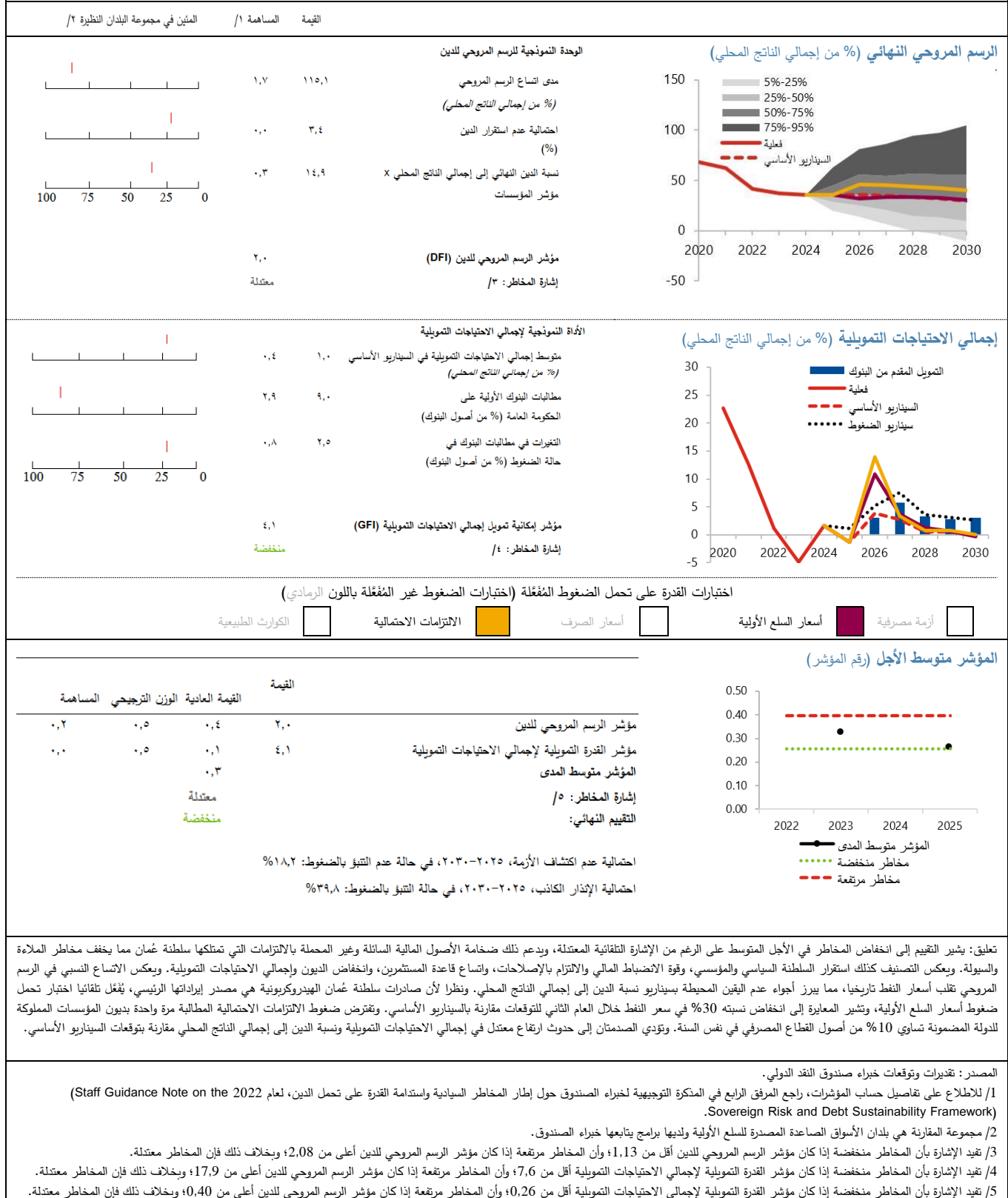
المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ التوقعات المتضمنة في أعداد أكتوبر وإبريل السابقة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

2/ محسوبة كالرتبة المئينية لتعديلات فجوة الناتج في البلد المعني (التي تُعرّف كالفرق بين الوقت الحقيقي/تقديرات الفترة القادمة).

3/ قاعدة Laubach (2009) هي قاعدة خطية تقترض زيادة الفروق على عائد السندات بحوالي 4 نقاط أساس استجابة لزيادة قدرها نقطة مئوية واحدة في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي المتوقعة.

## الشكل البياني 3 في المرفق الثالث - سلطنة عُمان: تقييم المخاطر في الأجل المتوسط



## الشكل البياني 4 في المرفق الثالث: سلطنة عُمان: تقييم المخاطر طويلة المدى: الاستهلاك كبير الحجم بما في ذلك السيناريو المصمم خصيصا

الموارد الطبيعية

تغير المناخ: التكيف

معايشات التقاعد

استهلاك كبير الحجم

تغير المناخ: التخفيف

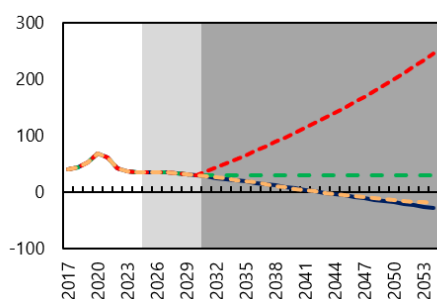
الصحة

### سلطنة عُمان: تفعيل الوحدات

توقعات	المتغير	مؤشر المخاطر
الاستنباط على المدى المتوسط	نسبة إجمالي الاحتياجات التمويلية إلى إجمالي الناتج المحلي نسبة الاستهلاك إلى إجمالي الناتج المحلي الاستهلاك	
الاستنباط على المدى المتوسط مع الرصيد الأولي المؤدي إلى استقرار الدين	نسبة إجمالي الاحتياجات التمويلية إلى إجمالي الناتج المحلي نسبة الاستهلاك إلى إجمالي الناتج المحلي الاستهلاك	
فرضيات المتوسطات التاريخية	نسبة إجمالي الاحتياجات التمويلية إلى إجمالي الناتج المحلي نسبة الاستهلاك إلى إجمالي الناتج المحلي الاستهلاك	
مؤشر المخاطر الكلي		

المتغير	2030	المتوسط من 2034 إلى 2038	السيناريو المصمم خصيصا
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	3.4 %	2.3%	3.0%
نسبة الرصيد الأولي إلى إجمالي الناتج المحلي	3.2 %	3.0%	3.2%
انخفاض سعر الصرف الحقيقي	- 1.7 %	1.1- %	1.5- %
التضخم (مخفض إجمالي الناتج المحلي، %)	1.7 %	1.1%	1.5%

نسبة مجموع الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي



توقع طويل المدى

توقعات

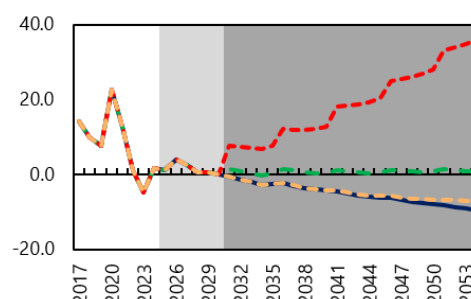
السيناريو الأساسي مع 5+ t

السيناريو الأساسي مع 5+ والرصيد الأولي المحقق لاستدامة الفترة على تحمل الدين

متوسط تاريخي يغطي 10 سنوات

سيناريو مصمم خصيصا

نسبة إجمالي الاحتياجات التمويلية إلى إجمالي الناتج المحلي



توقع طويل المدى

توقعات

السيناريو الأساسي مع 5+ t

السيناريو الأساسي مع 5+ والرصيد الأولي المحقق لاستدامة الفترة على تحمل الدين

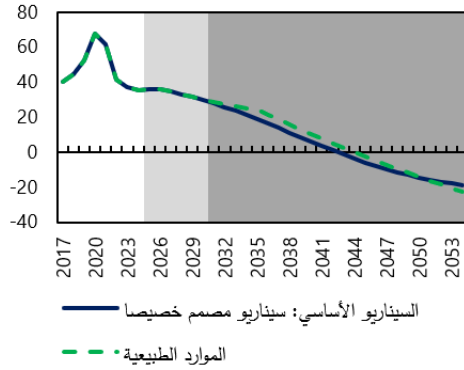
متوسط تاريخي يغطي 10 سنوات

سيناريو مصمم خصيصا

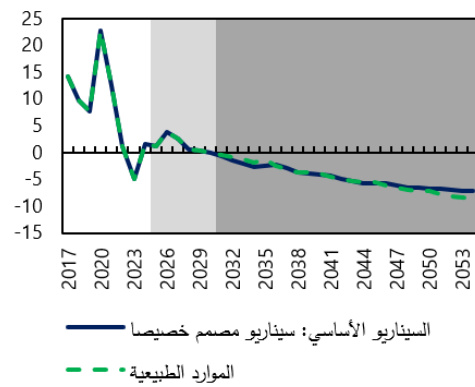
تعليق: المخاطر طويلة الأجل المرتبطة بسيناريوهات الاستهلاك الكبير منخفضة بوجه عام. ويفترض السيناريو المعد خصيصاً أن السلطات ستحافظ على إمكانية النفاذ إلى أسواق الدين الدولية مع دفع عجلة تطوير سوق السندات المحلية من خلال مواصلة إصدار سندات الديون. وفي المقابل، يعكس سيناريو المتوسط التاريخي ارتفاع مخاطر الديون نتيجة المستويات التاريخية الكبيرة لإجمالي الاحتياجات التمويلية في ظل الأوضاع الكلية المالية غير المواتية عقب صدمة أسعار النفط في عام 2014-2015 وجائحة كوفيد 19.

### الشكل البياني 5 في المرفق الثالث: سلطنة عُمان: الموارد الطبيعية

نسبة مجموع الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي



نسبة إجمالي الاحتياجات التمويلية إلى إجمالي الناتج المحلي



تعليق: أحد المصادر الرئيسية لمخاطر الديون طويلة الأجل في سلطنة عُمان ينشأ عن تراجع إيرادات الهيدروكربونات المحتمل نتيجة استنزافها أو تسارع وتيرة التحول في مصادر الطاقة. والإصلاحات الجارية ضمن رؤية عُمان 2040 -- التي تهدف إلى تعزيز استدامة المالية العامة، وبناء هوامش الأمان المالي، وتنويع الاقتصاد بعيداً عن الهيدروكربونات - حاسمة لعملية تخفيف آثار هذه المخاطر. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الاستثمارات الملتزم بها في الهيدروجين الأخضر بدأت تتحقق مما يدعم خطة تنويع الاقتصاد ويعزز صلاية المالية العامة.



المرفق الرابع - مصفوفة تقييم المخاطر<sup>1</sup>

طبيعة/ مصدر المخاطر الرئيسية	الاحتمالية	الأثر المتوقع على الاقتصاد في حالة تحقق المخاطر	الاستجابة على مستوى السياسات
<b>المخاطر العالمية (الوضع الراهن)</b>			
التوترات الجغرافية-السياسية: إن تصاعد النزاعات، إلى جانب ضعف العمل متعدد الأطراف، قد يؤديان إلى تقلبات في أسعار السلع الأساسية، وزيادة ضغوط الهجرة، وإعادة تحفيز التضخم، ووضع عبء ثقل على النمو من خلال تقويض الثقة والاستثمار والسياحة والتجارة وسلاسل الإمداد.	مرتفعة	متوسطة	وفي سيناريو تتفوق فيه الآثار السلبية لتكثيف الأحداث الجغرافية-السياسية على الآثار الإيجابية لارتفاع أسعار النفط، يمكن للسلطات استخدام الحيز المالي المتاح لتخفيف الأثر على الاقتصاد. وسيتعين كذلك عليها إعادة معايرة السياسات الاحترازية الكلية وتعزيز الإشراف الاحترازي لحماية الاستقرار المالي.
تصاعد التدابير التجارية وحالة عدم اليقين المطولة: قد تؤدي زيادة الحواجز التجارية واستمرار عدم اليقين بشأن السياسات إلى تراجع التجارة والاستثمار والنمو. وقد تعاود الضغوط التضخمية الظهور، ولا سيما في البلدان التي تفرض تعريفات جمركية. وقد تتفاقم هذه الآثار بفعل أوجه التكامل الاستراتيجي أو الاختناقات في سلاسل القيمة العالمية أو فرط المخزون.	مرتفعة	متوسطة	استخدام الحيز المالي المتاح للتخفيف من أثر الصدمة على الاقتصاد، مع تعزيز الإشراف الاحترازي وتعديل السياسات الاحترازية الكلية حسب الحاجة لحماية الاستقرار المالي. وتسريع التكامل التجاري الإقليمي، بما في ذلك تعزيز التجارة مع مجلس التعاون الخليجي والبلدان المجاورة الأخرى.
تقلب أسعار السلع الأولية: قد تؤدي التحولات في العرض والطلب-الناجمة عن التوترات والنزاعات الجغرافية-السياسية، أو إجراءات تحالف أوبك+، أو التحول الأخضر-إلى تقلبات في أسعار السلع	مرتفعة	متوسطة	تسريع وتيرة إصلاحات المالية العامة لتعينة الإيرادات غير الهيدروكربونية وترشيد النفقات، ولا سيما تسريع إصلاحات دعم الطاقة. ومواصلة بناء الاحتياطات

<sup>1</sup> توضح مصفوفة تقييم المخاطر الأحداث التي يمكن أن تغير مسار السيناريو الأساسي تغييراً جوهرياً. والاحتمالية النسبية هي التقييم الموضوعي لخبراء الصندوق للمخاطر المحيطة بخطط الأساس (يقصد بكلمة "منخفض" الإشارة إلى احتمال أقل من 10%، و"متوسط" إلى احتمال يتراوح بين 10% و30%، و"مرتفع" إلى احتمال يتراوح بين 30% و50%). وتعكس مصفوفة تقييم المخاطر آراء الخبراء بشأن مصدر المخاطر ومستوى القلق في المجلد وقت إجراء المناقشات مع السلطات. وبالنسبة للمخاطر التي لا يتنافى وقوع إحداها مع وقوع الأخرى، فمن الممكن أن تتفاعل وتتحقق معاً. وتسلط الصدمات والسيناريوهات الضوء في الوضع الراهن على المخاطر التي قد تتحقق خلال أفق زمني أقصر (بين 12 و18 شهراً) في ظل السيناريو الأساسي الحالي. أما المخاطر الهيكلية فهي التي يُرجَّح أن تظل بارزة على أفق زمني أطول.

طبيعة/ مصدر المخاطر الرئيسية	الاحتمالية	الأثر المتوقع على الاقتصاد في حالة تحقق المخاطر	الاستجابة على مستوى السياسات
الأساسية، بما يفاقم الضغوط على المالية العامة والمركز الخارجي، والقلق الاجتماعي، وعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي.		يؤدي انخفاض أسعار النفط والغاز لفترة طويلة إلى استفاد هوامش الأمان المالية والخارجية التي أعيد بناؤها مؤخراً، مما يؤدي إلى دورة أخرى من المديونية. كما ستضعف المراكز المالية للمؤسسات المملوكة للدولة، في حين قد يتباطأ زخم الإصلاحات. وقد يؤدي تراجع إيرادات المالية العامة إلى انخفاض ودائع الحكومة في القطاع المصرفي، بما يؤثر سلباً على عرض الائتمان والنمو. وسيكون لارتفاع أسعار النفط أثر معاكس.	الوقائية المالية بدعم من إطار مالية عامة متوسط الأجل ذي مصداقية. وتسريع الإصلاحات الهيكلية لتنويع الاقتصاد وتعزيز قدرته على الصمود أمام تقلبات أسعار النفط.
<b>المخاطر العالمية (الهيكلية)</b>			
التحديات السيبرانية: قد تؤدي الهجمات السيبرانية على البنية التحتية المادية أو الرقمية، أو الأعطال الفنية، أو إساءة استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي إلى عدم استقرار مالي واقتصادي.	مرتفعة	متوسطة/منخفضة	فرض إجراء اختبارات منتظمة لتحمل الضغوط السيبرانية، واعتماد أطر قوية لإدارة المخاطر لدى البنوك والمؤسسات المالية. وتحسين الإشراف الرقابي على النظام المالي واشتراط مزيد من اليقظة في الإبلاغ عن الحوادث.
<b>المخاطر المحلية</b>			
ضعف زخم الإصلاحات: على الرغم من أن السلطات أظهرت حتى الآن التزاماً قوياً بجدول أعمال الإصلاحات، فالتحسن الأخير في الأساسيات الاقتصادية الكلية قد يقلل من الشعور بالإلحاح بشأن تنويع الاقتصاد، مما يؤدي إلى تباطؤ زخم الإصلاحات.	متوسطة	متوسطة	اعتماد استراتيجية المالية العامة تركز على إطار مالي متوسط الأجل موثوق به وملزم، وتقره أعلى مستويات صنع السياسات. ومواصلة تنفيذ الإصلاحات لتعزيز النمو غير الهيدروكربوني وإصلاحات سوق العمل لزيادة القدرة التنافسية للمواطنين العُمانيين في القطاع الخاص.

طبيعة/ مصدر المخاطر الرئيسية	الاحتمالية	الأثر المتوقع على الاقتصاد في حالة تحقق المخاطر	الاستجابة على مستوى السياسات
		الاقتراض الخارجي. وقد يؤدي الفشل في تحويل الإصلاحات إلى وظائف للعمانيين في القطاع الخاص إلى ضغوط لزيادة التوظيف في القطاع العام، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات سلبية على استمرارية المالية العامة.	
الأحداث المناخية المتطرفة: تؤدي الأحداث المناخية المتطرفة الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة إلى خسائر في الأرواح، وإلى أضرار في البنية التحتية، واضطرابات في سلاسل الإمدادات، وتراجع النمو، وعدم الاستقرار المالي.	متوسطة	متوسطة	
		على الرغم من زيادة تواتر الأحداث المناخية المتطرفة، مثل الأعاصير والفيضانات والعواصف الترابية، في عُمان، فإن أثرها على الاقتصاد لا يزال محدودا ويمكن السيطرة عليه. ومع ذلك، من المرجح أن ترتفع تكاليف التكيف بسرعة، مما يزيد من الإنفاق الحكومي.	التعجيل في تنفيذ جدول أعمال المناخ، ولا سيما من خلال إطلاق إجراءات التكيف الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للتكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره (2020-2040).

## المرفق الخامس - سيناريو قصور النتائج عن التوقعات في أسعار النفط<sup>1</sup>

يحاكي هذا المرفق الأثر الاقتصادي الكلي على اقتصاد عُمان الناجم عن صدمة مؤقتة وكبيرة في أسعار النفط.<sup>2</sup> يفترض السيناريو أن أسعار النفط ستتناقص إلى متوسط 40 دولاراً للبرميل في عام 2026، قبل أن تعود تدريجياً إلى مستوى السيناريو الأساسي. ومن شأن هذه الصدمة أن تُضعف النمو غير الهيدروكربوني بمقدار 1,1 نقطة مئوية، وأن تدفع رصيد المالية العامة والمركز الخارجي إلى عجز قدره 7,3% و 14,5% من إجمالي الناتج المحلي على التوالي، وأن تخفض صافي الأصول المالية الحكومية بمقدار 9,8 نقطة مئوية. ومع بدء تعافي أسعار النفط بداية من عام 2027، يتعزز النمو غير الهيدروكربوني، ويتحول رصيد المالية العامة إلى فائض في عام 2028، في حين يتحول الرصيد الخارجي إلى قيمة موجبة اعتباراً من عام 2029 فصاعداً.

**1- صدمات أسعار النفط:** يُفترض أن تنخفض أسعار النفط إلى متوسط 40 دولاراً للبرميل في عام 2026، قبل أن تقترب تدريجياً من مستوى السيناريو الأساسي البالغ 67,3 دولاراً للبرميل بحلول عام 2030. تمثل هذه الصدمة انخفاضاً في أسعار النفط بنحو 36% مقارنة بالسيناريو الأساسي وفق الإطار الاقتصادي الكلي لموظفي صندوق النقد الدولي في نوفمبر 2025. وتعاود هذه الصدمة تقريباً نصف الانخفاض في أسعار النفط المسجل عند بداية الأزمة المالية العالمية. ولأغراض التبسيط، تفترض هذه المحاكاة أن إجمالي الناتج المحلي الهيدروكربوني يبقى عند مستواه في السيناريو الأساسي. وبالمثل، يُفترض أن يظل نمو الشركاء التجاريين عند مستوى السيناريو الأساسي، وأن السلطات لا يكون لها أي استجابة نشطة على مستوى السياسات. ويتأثر رصيد المالية العامة والحساب الجاري من خلال انخفاض أسعار النفط والتكيف في الأنشطة غير الهيدروكربونية.

### 2- الأثر الاقتصادي الكلي:

- من المُقدَّر أن يَضعف نمو إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني إلى 2,6% في عام 2026 و 3,5% في عام 2027 (بانخفاض قدره 1,1 نقطة مئوية دون السيناريو الأساسي في عام 2026 و 0,3 نقطة مئوية في عام 2027)، نتيجة انخفاض الدخل الحقيقي وضعف المعنويات. ومع تلاشي صدمة أسعار النفط، يقترب النمو غير الهيدروكربوني من مستواه في السيناريو الأساسي البالغ 4,0% بحلول عام 2030.
- يتدهور رصيد المالية العامة في عام 2026 قبل أن يتعافى تدريجياً على المدى المتوسط. ويتحول إلى عجز قدره 7,3% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2026 (مقارنة بفائض قدره 0,1% من إجمالي الناتج المحلي في السيناريو الأساسي)، متأثراً بشكل خاص بالانخفاض الكبير في إيرادات الحكومة الهيدروكربونية. ويظل رصيد المالية العامة في حالة عجز في عام 2027 (-1,6% من إجمالي الناتج المحلي)، قبل أن يعود إلى تحقيق فائض اعتباراً من عام 2028 فصاعداً.
- ينخفض صافي الأصول المالية الحكومية، بافتراض أن السلطات تستخدم الاحتياطات الوقائية لتخفيف أثر الصدمة.<sup>3</sup> ويؤدي السحب من الودائع لتمويل عجز المالية العامة، مع الاستمرار في التحويلات إلى صندوق الأجيال القادمة، إلى خفض صافي الأصول المالية إلى نحو -12,0% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2026 (-1,9% من إجمالي الناتج

<sup>1</sup> إعداد محمد بالخير ومحمد إعجاز .

<sup>2</sup> أُجري التحليل في إطار توازن جزئي وهو لا يأخذ في الحسبان التداعيات المحتملة لانخفاض الحاد في أسعار النفط على الشركاء التجاريين.

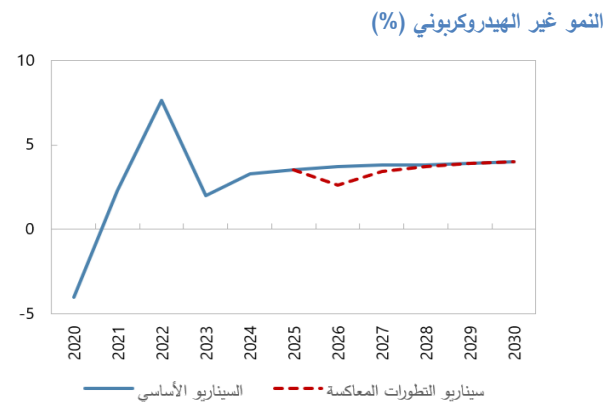
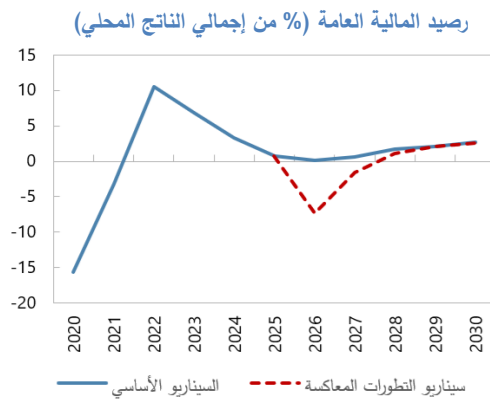
<sup>3</sup> يُفترض أن السلطات ستستخدم الودائع النقدية الحكومية المتاحة لتمويل عجز المالية العامة المؤقت.

المحلي في السيناريو الأساسي)، قبل أن يتحسن تدريجياً إلى 4,6% في عام 2027 مع تعافي رصيد المالية العامة. ومع تحسن وضع المالية العامة، من المتوقع أن تعيد الحكومة بناء احتياطياتها الوقائية، مما يؤدي إلى تحسن صافي الأصول المالية بمقدار 7,2 نقطة مئوية خلال الفترة 2025-2030، لكنه يظل أقل بمقدار 9,8 نقطة مئوية من مستواه في السيناريو الأساسي في عام 2030.

- يتدهور **رصيد الحساب الجاري** بشكل ملحوظ في عام 2026 قبل أن يتحسن تدريجياً. ويسجل عجزاً كبيراً قدره 14,5% من إجمالي الناتج المحلي—أي أوسع بنحو 11,4 نقطة مئوية مقارنة بالسيناريو الأساسي—مدفوعاً بانخفاض كبير في الإيرادات الهيدروكربونية، مع الانتقال إلى وضع قريب من التوازن في عام 2028 وتحقيق فائض اعتباراً من عام 2029 فصاعداً مع تعافي أسعار النفط.

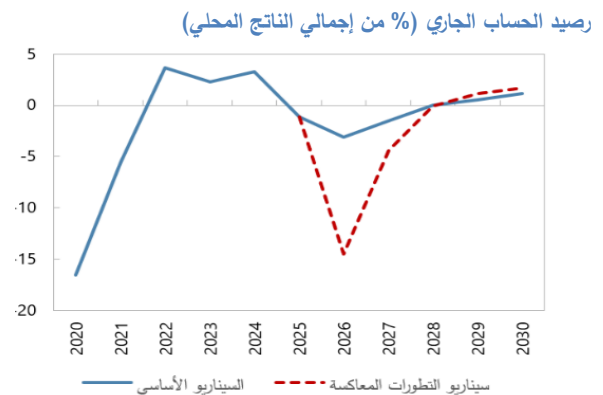
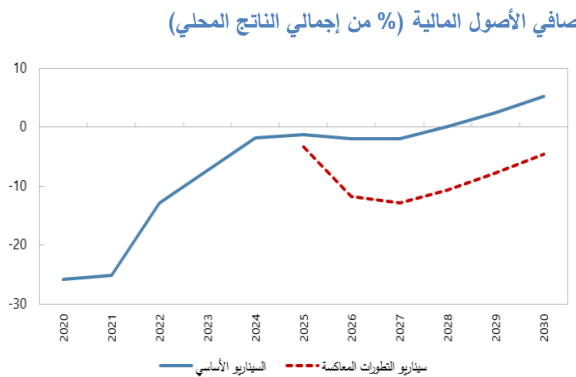
### الشكل البياني 1 في المرفق الخامس: سلطنة عُمان: الآثار الاقتصادية الكلية لسيناريو انخفاض أسعار النفط

يتباطأ نمو إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني، في ظل تدهور المعنويات... ويتحول رصيد المالية العامة إلى عجز ...



تتخفص الاحتياطيات الوقائية مع السحب من ودائع الحكومة لتمويل العجز.

...ويسجل الحساب الخارجي عجزاً كبيراً.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يفترض السيناريو أن أسعار النفط ستتناقص إلى متوسط 40 دولاراً أمريكياً للبرميل في عام 2026، قبل أن تقترب تدريجياً من مستواها في السيناريو الأساسي بحلول عام 2030.

## المرفق السادس - التوصيات الرئيسية لبرنامج تقييم القطاع المالي لعام 2025

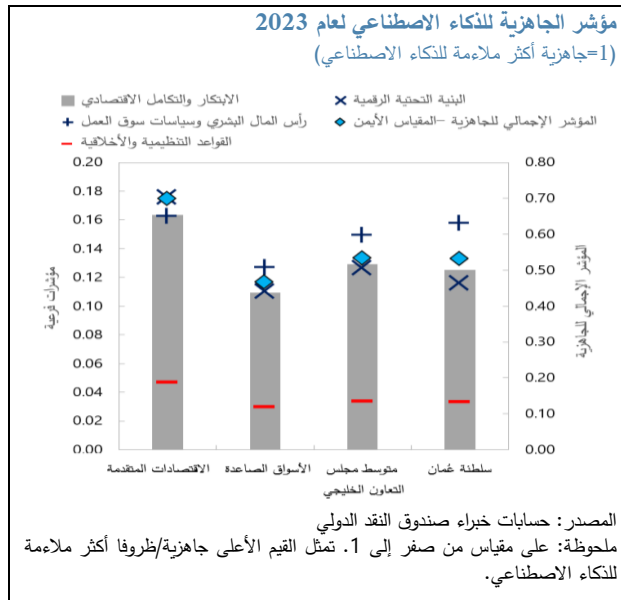
الموضوع	الوكالة	الأولوية	الإطار الزمني
<b>تحليل المخاطر النظامية</b>			
1- جمع بيانات تفصيلية حسب فئات الأصول، وتعزيز القدرة الأفقية على تقييم مخاطر الملاءة، واستحداث متطلبات الركيزة الثانية لمعالجة مخاطر التركيز في قطاع التشييد والتعرضات الكبيرة للمجموعات. وتعزيز رصد مواطن الضعف في قطاع الشركات (الأثار الدائمة لما بعد كوفيد) ومراقبتها، ودعم الإصلاحات الهادفة إلى إعادة هيكلة الشركات وتحسين كفاءة تسوية الديون.	البنك المركزي العُماني	مرتفعة	قصيرة الأجل
2- تعزيز تفصيل بيانات السيولة وتطبيق عمليات تحقق آلية لتحسين الدقة وتقليل العبء التشغيلي. وتعزيز رصد مخاطر السيولة الناجمة عن تركيز مصادر التمويل وتقلب مؤشرات السيولة، والنظر في استحداث تدابير الركيزة الثانية لمعالجة هذه المخاطر.	البنك المركزي العُماني	مرتفعة	قصير الأجل
3- تقييم فجوات البيانات وتحسين توافر البيانات المتعلقة بمخاطر المناخ؛ وتعزيز القدرات التحليلية لإجراء تحليل شامل للمخاطر المرتبطة بالمناخ لدى البنك المركزي العُماني وهيئة الخدمات المالية؛ ودمج ذلك في الرصد والإشراف الدوريين لمخاطر القطاع المالي.	البنك المركزي العُماني، هيئة الخدمات المالية	متوسطة	متوسط الأجل
<b>إطار السياسات الاحترازية الكلية</b>			
4- نشر وثيقة استراتيجية للاحتراز الكلي وإعداد خريطة للترابط على مستوى النظام المالي ككل.	البنك المركزي العُماني	مرتفعة	قصير الأجل
5- استحداث رأس مال وقائي في مواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية يتسم بالإيجابية والمحايدة؛ وإعادة تقييم الحدود القصوى لنسبة خدمة الدين إلى الدخل للأسر، ونسبة القرض إلى القيمة، وصافي المركز المفتوح بالنقد الأجنبي؛ وإلغاء الحد الأقصى لسعر الفائدة على القروض الشخصية.	البنك المركزي العُماني	متوسطة	قصير الأجل
<b>الرقابة والتنظيم في القطاع المصرفي</b>			
6- مراجعة الإطار الاحترازي وتفتيح اللوائح والتعاميم وتحديثها وسحبها بما يضمن استمرار فعاليتها وانساقها مع ممارسات القطاع المتطورة والمعايير الدولية.	البنك المركزي العُماني	مرتفعة	متوسط الأجل
7- إعطاء الأولوية لأمن وسلامة البنوك والنظام المصرفي بدلاً من مهمة التنمية، بما في ذلك إلغاء أوزان المخاطر التفضيلية للقطاعات الاقتصادية المستهدفة.	البنك المركزي العُماني	مرتفعة	قصير الأجل
8- تعزيز استقلالية البنك المركزي العُماني ومساءلته على المدى المتوسط من خلال استبعاد المسؤولين الحكوميين من مجلس إدارته، واستحداث حدود قصوى على مدد العضوية ومهلة لإعادة النظر، والإفصاح علناً عن الأولويات الرقابية؛ وعلى المدى القصير، ينبغي للبنك المركزي العُماني مراجعة عمليات إعداد الموازنة لضمان عدم خلق تحديات تشغيلية أمام الرقابة المصرفية.	البنك المركزي العُماني	مرتفعة	قصير الأجل/متوسط الأجل
<b>السيولة النظامية</b>			
9- تنفيذ تدابير لتعزيز إطار إدارة السيولة لدى البنك المركزي العُماني، بما في ذلك منهجية تقييم علاوة مخاطر البلد، ومسائل الحوكمة المتعلقة بإدارة الاحتياطيات الدولية، والإطار التشغيلي (بما في ذلك التسهيلات المتوافقة مع الشريعة).	البنك المركزي العُماني	مرتفعة	قصيرة الأجل
1/ المدى القصير = أقل من سنة واحدة؛ والمدى المتوسط = 1-5 سنوات.			

10-	استكمال القضايا المتبقية المتعلقة بسياسات مساعدات السيولة الطارئة، وإنهاء اللائحة ونشرها، وإعداد إجراءات داخلية تفصيلية.	البنك المركزي العُماني	مرتفعة	فورا
<b>النزاهة المالية</b>				
11-	مواصلة الجهود للتشغيل الكامل للسجل المركزي للملكية المستفيدة، من خلال إنشاء آلية للتحقق من معلومات الملكية المستفيدة المقدمة وتنفيذها، وفرض عقوبات متناسبة ورداعة على عدم الامتثال للالتزامات الإبلاغ، وضمان الاطلاع العام.	وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار	مرتفعة	قصير الأجل
12-	ينبغي للبنك المركزي العُماني وهيئة الخدمات المالية، بالتعاون مع وحدة المعلومات المالية، تحديد أنماط غسل الأموال/تمويل الإرهاب الخاصة بالقطاعات ونشرها، لتعميق فهم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب. وينبغي كذلك للبنك المركزي العُماني وهيئة الخدمات المالية مواصلة رصد مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب المتغيرة بالاستفادة من البيانات، ومواءمة ممارساتهما الرقابية مع المخاطر المحددة، إلى جانب تطبيق عقوبات متناسبة ورداعة على عدم الامتثال.	البنك المركزي العُماني؛ هيئة الخدمات المالية؛ وحدة المعلومات المالية	متوسطة	قصير الأجل
<b>نظم الدفع</b>				
13-	نشر استراتيجية وطنية لنظم المدفوعات وإطار سياسة الإشراف لدى البنك المركزي العُماني، وإجراء تقييم ذاتي لنظام التسوية الإجمالية الآتية بوصفه بنية تحتية للأسواق المالية.	البنك المركزي العُماني	متوسطة	متوسط الأجل
<b>شبكات الأمان المالي وإدارة الأزمات</b>				
14-	دعم اللجنة المشتركة للاستقرار المالي من خلال تأمين السند التشريعي، وإضفاء الطابع الرسمي على مذكرة تفاهم بين الجهات لتوضيح الأدوار وتعزيز تبادل المعلومات. وتنفيذ برنامج متعدد السنوات لتمارين محاكاة الأزمات على المستوى البيئي وداخل الهيئات.	وزارة المالية؛ البنك المركزي العُماني؛ هيئة الخدمات المالية؛ وزارة الاقتصاد؛ جهاز الاستثمار العُماني؛ اللجنة المشتركة للاستقرار المالي	مرتفعة	قصير الأجل
15-	تعزيز الأساس التشريعي لإطار تسوية أوضاع البنوك المتعثرة من خلال الإدماج الرسمي لإطار تسوية أوضاع البنوك المتعثرة لدى البنك المركزي العُماني في القانون المصرفي، وضمان الاتساق الكامل مع الخصائص الرئيسية لمجلس الاستقرار المالي. والتشغيل الكامل لإطار تسوية أوضاع البنوك المتعثرة، وإنشاء وظيفة تسوية مستقلة وممولة جيدا تشمل أي بنك ذي أهمية نظامية في حال تعثره، ونقل وظيفة نظام التأمين على الودائع لتكون إلى جانبها.	البنك المركزي العُماني	مرتفعة	متوسط الأجل
16-	تعزيز نظام التأمين على الودائع من خلال إنشاء صندوق التكافل، وتشغيل الإطار لكلا الصندوقين ليشملا جميع المؤسسات التي تتلقي ودائع، وتوسيع ولاية النظام إلى نموذج النظام المعزز لتعويض المودعين، وتأمين ترتيبات تمويل داعمة رسمية من القطاع العام.	وزارة المالية؛ البنك المركزي العُماني	متوسطة	قصير الأجل
<b>تطور القطاع المالي</b>				
17-	إلغاء حصص الإقراض الإلزامية واعتماد بدائل مواتية للسوق مثل منتجات ضمان الائتمان الجزئي للقطاعات ذات الأولوية.	البنك المركزي العُماني؛ بنك التنمية	مرتفعة	متوسط الأجل
18-	مواصلة الجهود لتعزيز الشفافية وإمكانية التنبؤ بإصدارات الأوراق المالية الحكومية.	وزارة المالية؛ البنك المركزي العُماني	متوسطة	متوسط الأجل

## المرفق السابع- الذكاء الاصطناعي: الجاهزية والآثار الاقتصادية المحتملة<sup>1</sup>

يبرز الذكاء الاصطناعي بسرعة بوصفه محركاً محورياً لتحسين الإنتاجية. أدركت سلطنة عُمان هذه الإمكانيات، وفي إطار رؤية عُمان 2040، أرست إطاراً مؤسسياً قوياً لتسخير الذكاء الاصطناعي بوصفه جزءاً من جدول أعمال التحول الاقتصادي الأوسع. وفي حين أن جاهزية عُمان لاعتماد الذكاء الاصطناعي تقارن إيجابياً ببلدان مجلس التعاون الخليجي والاقتصادات الصاعدة— ولا سيما على صعيدي رأس المال البشري والسياسات—، فإن مزيداً من التقدم لا يزال مطلوباً لتعميق النفاذ الرقمي وجودته واستخدامه. وفي ضوء ذلك، يستعرض هذا المرفق منظومة الذكاء الاصطناعي الآخذة في التطور في عُمان، ويقيم مدى التعرض للذكاء الاصطناعي في مختلف المهن، وما إذا كانت هذه الأدوار تتكامل معه أو تواجه مخاطر إحلاله محلها. وعلى الرغم من أن مستوى التعرض العام للذكاء الاصطناعي في سوق العمل العُماني لا يزال معتدلاً ومواتياً، فإن اعتماد الذكاء الاصطناعي في الوظائف عالية المهارة (الأدوار الإدارية) وبين الموظفين قد يسهم في تحسين إنتاجية العمل.

### أف- السياق: جاهزية سلطنة عُمان للذكاء الاصطناعي



**1- برنامج التحول الرقمي في عُمان من أهم العوامل المساعدة في إطار رؤية عُمان 2040:** وهو يهدف إلى الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة وتأسيس مجتمع رقمي يتمتع بحكومة إلكترونية قوية. ويشمل برنامج التحول الرقمي الحكومي (2021-2025) جميع المكونات الأساسية—بدءاً من تنمية رأس المال البشري وبناء البنية التحتية اللازمة، ووصولاً إلى تطبيق ممارسات الحكومة الإلكترونية، وتعزيز الثقة، وإنشاء إطار قانوني وتنظيمي شامل. وفي هذا السياق، شرعت عُمان في مسيرتها في مجال الذكاء الاصطناعي، بما يضعها في موقع يمكنها من تسخير الفرص المدفوعة بالذكاء الاصطناعي، مع إدارة المخاطر المرتبطة بها.

### 2- أرست سلطنة عُمان إطاراً مؤسسياً لتنفيذ برنامج

**وطني للذكاء الاصطناعي:** والبرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية المتقدمة (2024-2026) ركيزة أساسية في استراتيجية عُمان لبناء اقتصاد رقمي جاهز للمستقبل. ويهدف البرنامج إلى تطوير قدرات الذكاء الاصطناعي من خلال مراكز البحث، وتنمية المواهب، ودعم الشركات المبتدئة، مع تعزيز التنوع الاقتصادي عبر دمج الذكاء الاصطناعي في القطاعات الرئيسية وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويركز البرنامج كذلك على تحسين الإنتاجية من خلال الحوكمة القائمة على البيانات والأتمتة الصناعية. ومن خلال مبادرات مثل مثلث عُمان الرقمي، واستوديو الذكاء الاصطناعي، وتحالف الذكاء

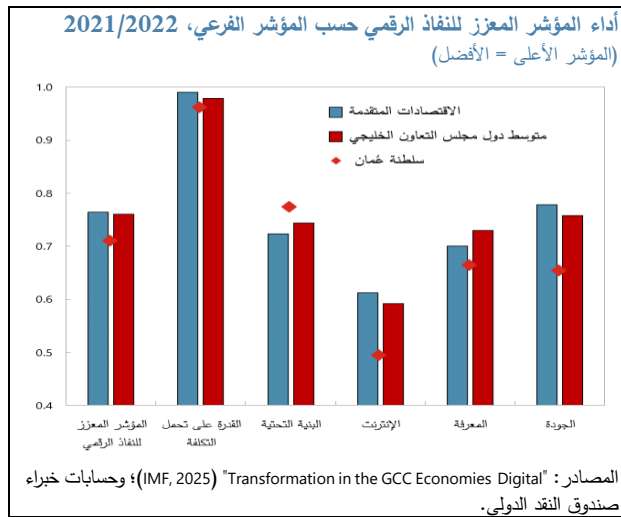
<sup>1</sup> أعدّه محمد إعجاز وناريغ ميسروبيان.



الاصطناعي الأخضر، ومركز الثورة الصناعية الرابعة، يسعى البرنامج إلى ترسيخ مكانة عُمان بوصفها مركزا إقليميا للابتكار والاستدامة واعتماد التقنيات المتقدمة، بما يتماشى مع رؤية عُمان 2040.

3- أسهمت الجهود النشطة في وضع سلطنة عُمان في موقع متقدم مقارنة بنظرائها من الأسواق الصاعدة من حيث الجاهزية للذكاء الاصطناعي: فوق مؤشر الجاهزية للذكاء الاصطناعي الصادر عن صندوق النقد الدولي، تأتي عُمان في مرتبة متقاربة مع اقتصادات مجلس التعاون الخليجي الأخرى—فوق متوسط الاقتصادات الصاعدة ولكن دون الاقتصادات المتقدمة. وعلى نحو لافت، تحقق عُمان أداء يفوق متوسط الأسواق الصاعدة في مجال رأس المال البشري وسياسات سوق العمل، بما يعكس مهارات رقمية أقوى نسبيا، وقدرة أكبر للقوى العاملة على التكيف، وتغطية أشمل للحماية الاجتماعية.

4- التحول الرقمي من أهم العوامل المساعدة على اعتماد الذكاء الاصطناعي بفعالية، وتتوافر أمام سلطنة عُمان فرص



كبيرة لتعزيز النفاذ الرقمي وجودته والمعرفة الرقمية، بما يدعم الجاهزية الشاملة: ويظهر المؤشر المعزز للنفاذ الرقمي صورة متباينة: فَعُمان تسجل مستويات تفوق متوسط مجلس التعاون الخليجي والاقتصادات المتقدمة في البنية التحتية الرقمية، لكنها تظل دون متوسط مجلس التعاون الخليجي في القدرة على تحمل التكاليف والمعرفة الرقمية، مع تأخرها في جودة النفاذ واستخدام الإنترنت. وتحد هذه الفجوات من الإمكانيات الكاملة لدمج الذكاء الاصطناعي، مما يجعل تحسين النفاذ الرقمي واستخدامه أمرا أساسيا لدعم جهود عُمان الأوسع في مجال الجاهزية للذكاء الاصطناعي.

## باء - قياس أثر اعتماد الذكاء الاصطناعي على سوق العمل في عُمان

5- يظهر سوق العمل في سلطنة عُمان مستوى منخفضا نسبيا من التعرض العام للذكاء الاصطناعي، لكنه يكشف عن تكاملات ملحوظة في الأدوار الإدارية وبين القوى العاملة النسائية: وتشير تحليلات الموظفين إلى أن التعرض العام للذكاء الاصطناعي في عُمان لا يزال معتدلا عند 26%—وهو أقل من متوسط الأسواق الصاعدة (33%) والاقتصادات المتقدمة (58%)، وأدنى من نظرائها المتقدمة في مجلس التعاون الخليجي (الشكل البياني 1، اللوحان 1 و2). وخلال الفترة 2014-2023، ظل التوظيف في المهن التي بها تعرض مرتفع وتكامل مرتفع—مثل "الفنيين" و"المهنيين"—راكدا أو متراجعا، باستثناء الوظائف "الإدارية" التي سجلت نموا (الشكل البياني 1، اللوحة 3).<sup>2</sup> وعلاوة على ذلك، ازداد التوظيف في الوظائف التي بها تعرض مرتفع ولكن تكامل منخفض، بما يعكس الديناميكية المحدودة نسبيا للقطاع الخاص، حيث نما التوظيف في القطاع

<sup>2</sup> يشير التعرض إلى مدى تداخل مهام المهنة مع القدرات الحالية للذكاء الاصطناعي، بما يعكس قابلية إحلال الذكاء الاصطناعي محل العمل البشري. ويرصد التكامل مدى قدرة تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي على تعزيز إنتاجية العامل في تلك المهنة من خلال أتمتة المكونات الروتينية وتمكين مهام ذات قيمة أعلى. (Cazzaniga et al., 2024).



## جيم - الختام

8- أحرزت عُمان تقدماً في بناء إطار سياسات مؤسسي قوي، وهو ما أرسى أساساً للمضي قدماً في طموحاتها في مجال الذكاء الاصطناعي في إطار رؤية عُمان 2040: ويهدف البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية المتقدمة إلى تسخير الذكاء الاصطناعي لدفع التنوع الاقتصادي وتعزيز الإنتاجية، بما يمهّد الطريق لاقتصاد رقمي جاهز للمستقبل. وفي حين تحقق عُمان أداءً جيداً على صعيد الجاهزية للذكاء الاصطناعي—ولا سيما في رأس المال البشري وقابلية القوى العاملة للتكيف—، لا تزال الفجوات في النفاذ الرقمي وجودته تشكل قيوداً رئيسية. وسيكون تعزيز البنية التحتية الرقمية والترابط ضرورياً لتحقيق إمكانات النمو المدفوع بالذكاء الاصطناعي في البلد على نحو كامل.

9- تكشف ديناميكيات سوق العمل المتطورة في سلطنة عُمان عن تحديات وفرص في سياق اعتماد الذكاء الاصطناعي: وعلى الرغم من أن التعرض العام للذكاء الاصطناعي لا يزال منخفضاً مقارنة بالنظر، فإن توسع بعض الوظائف عالية المهارة—ولا سيما المناصب الإدارية—وتركز النساء في المهن ذات التكامل المرتفع يشيران إلى مجالات تحول واعدة. وفي الوقت نفسه، يبرز تزايد حصة الوظائف الكتابية، وهي الأكثر قابلية للأتمتة، مخاطر محتملة للإحلال. ومع وجود سياسات موجهة لتحفيز ديناميكية القطاع الخاص ودعم إعادة تأهيل القوى العاملة، يمكن أن تتحول هذه الاتجاهات العامة إلى مكاسب إنتاجية ملموسة، مما يرفع إنتاجية العمل في عُمان بما يصل إلى نقطة مئوية واحدة بحلول عام 2030.



## المراجع

Comunale Mariarosaria, and Andrea Manera. 2024. "The Economic Impacts and the Regulation of AI: A Review of the Academic Literature and Policy Actions." IMF Working Paper WP/24/65.

Felten, E., Raj, M., & Seamans, R. (2021). Occupational, industry, and geographic exposure to artificial intelligence: A novel dataset and its potential uses. *Strategic Management Journal*, 42(12), 2195–2217.

Pizzinelli, Carlo, Augustus Panton, Marina M. Tavares, Mauro Cazzaniga, and Longji Li. (2023) *Labor Market Exposure to AI: Cross-country Differences and Distributional Implications*. IMF Working Paper WP 23/216, International Monetary Fund, October 2023.

المرفق الثامن- قضايا البيانات

الجدول 1 في المرفق الثامن- سلطنة عُمان: تصنيف تقييم كفاية البيانات لأغراض الرقابة

تصنيف تقييم كفاية البيانات /1						
باء						
نتائج الاستبيان 2/						
التقييم	الحسابات القومية	الأسعار	إحصاءات مالية الحكومة	إحصاءات القطاع الخارجي	الإحصاءات النقدية والمالية	الامتثال على مستوى
	جيم	باء	ألف	جيم	باء	جيم
نتائج الاستبيان التفصيلية						
سمات جودة البيانات						
مستوى التفصيل /3	جيم	باء	جيم	ألف	باء	
	جيم		ألف	جيم	باء	
			ألف		باء	
الامتثال			ألف	باء		باء
التواتر والحدثة	باء	ألف	ألف	جيم	باء	
ملحوظة: عندما لا يتضمن الاستبيان سؤالاً عن بُعد محدد لجودة بيانات قطاع ما، تكون الخانة المقابلة فارغة.						
1/ التقييم الكلي لكفاية البيانات يستند إلى تقييم الخبراء لكفاية البيانات الخاصة بالبلد المعنى بغرض إجراء تحليل وصياغة المشورة بشأن السياسات، وهو يأخذ في الاعتبار خصائص كل بلد.						
2/ التقييم الكلي في الاستبيان والتقييمات الخاصة بكل قطاع على حدة والمشار إليها في الخريطة الحرارية يستندان إلى استبيان ونظام درجات موحدين (راجع <i>Surveillance Review of the Framework for Data Adequacy Assessment for IMF</i> ، يناير 2024، الملحق الأول).						
3/ الخانة العلوية عن 'تفصيل' إحصاءات مالية الحكومة توضح تقييم الخبراء لتفصيل البيانات المبلغَ عن عمليات الحكومة، في حين توضح الخانة في الأسفل تفصيل البيانات الخاصة بإحصاءات الدين العام. والخانة العلوية عن 'تفصيل' الإحصاءات النقدية والمالية توضح تقييم الخبراء لتفصيل البيانات المبلغَ عن الإحصاءات النقدية والمالية، في حين توضح الخانة السفلية تفصيل البيانات الخاصة بمؤشرات السلامة المالية.						
ألف	البيانات المقدمة للصندوق كافية لأغراض الرقابة.					
باء	هناك بعض القصور في البيانات المقدمة للصندوق، ولكنها كافية بوجه عام لأغراض الرقابة.					
جيم	تطوي البيانات المقدمة للصندوق على أوجه قصور تعوق أعماله الرقابية إلى حد ما.					
دال	هناك أوجه قصور جسيمة في البيانات المقدمة للصندوق، مما يعوق أعماله الرقابية إلى حد كبير.					
الأساس المنطقي لإجراء تقييم الخبراء: هناك بعض جوانب القصور في عملية تقديم البيانات للصندوق إلا أنها كافية بوجه عام لأغراض الرقابة.						
الحسابات القومية: بيانات إجمالي الناتج المحلي ربع السنوي على أساس النفقات والتقسيم المفصل لاستثمارات القطاعين العام والخاص غير متاحة بعد.						
الأسعار: نطاق تغطية بيانات مؤشر أسعار المستهلكين ومدى حداتها مرضيان بشكل عام. ومع ذلك، يُوصى بتحديث الأوزان الترجيحية لتعكس بشكل أفضل التغييرات في سلة الاستهلاك، نظراً لأن آخر تحديث أجري في عام 2019.						
إحصاءات مالية الحكومة: يقتصر نطاق تغطية بيانات المالية العامة حالياً على ميزانية الحكومة. ولم تتم حتى الآن موازنة إحصاءات المالية العامة المتاحة لإطلاع الجمهور مع معايير دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014، ولكن السلطات تقدم جميع بيانات المالية العامة ذات الصلة غير المتاحة للجمهور لموازنة لموازنة تقارير المالية العامة لأغراض الرقابة بشكل عام بما يتسق مع معايير دليل إحصاءات المالية الحكومية لعام 2014. وتشمل هذه البيانات المعاملات المتعلقة بالتسهيلات المكملة للمساهمين من خلال شركة تنمية طاقة عُمان وتخصيص عائدات النفط لصناديق حكومية مخصصة، من بين أمور أخرى. وتقدم وزارة المالية بشكل مستمر بيانات عمليات المالية العامة وإحصاءات مفصلة بشأن الدين وخدمة الدين بتواتر ربع سنوي.						
القطاع الخارجي: بيانات القطاع الخارجي التي أصدرها البنك المركزي العُماني تتوافق بشكل عام مع الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات. ومع ذلك، فإن هذه البيانات متاحة على أساس سنوي فقط وقد تتأخر، إلا أنها كافية لإجراء تقييم القطاع الخارجي. ولا تزال معالجة أنشطة مناطق التجارة الحرة في إحصاءات القطاع الخارجي غير واضحة، وهو ما يُعَدّ تصنيف المعاملات ذات الصلة كسلع أو خدمات. ويقتصر الحساب المالي إلى معلومات تفصيلية، كما أن البيانات المتعلقة بالدينون الخارجية للقطاع الخاص غير متاحة. ولا تقدم السلطات المسح المنسق للاستثمار المباشر (CDIS) والمسح المنسق لاستثمارات الحافظة (CPIS)، مما يحد من قدرة الفريق على التحقق من اتساق بيانات الحسابات المالية.						
القطاع النقدي والقطاع المالي: الإحصاءات المتاحة كافية بشكل عام لتقييم الفريق للمخاطر التي تهدد الاستقرار المالي. ورغم أن البيانات كافية بشكل عام لأغراض الرقابة، فإنها تقتصر إلى التفصيل، وهو أمر ضروري لتحسين تحليلات القطاع النقدي والمالي. على سبيل المثال، من شأن البيانات المتعلقة بالقطاع المالي غير المصرفي، وهي محدودة في الوقت الحالي، أن تساعد في تقييم الاتجاهات الناشئة وخيارات السياسات اللازمة لتنمية القطاع المالي. ويتم توفير مؤشرات الاستقرار المالي على أساس ربع سنوي للفريق المعني، ولكنها لا تُنشر.						
التغيرات منذ مشاورات المادة الرابعة الأخيرة: يعمل البنك المركزي العُماني بفعالية على إعداد ونشر بيانات ميزان المدفوعات على أساس ربع سنوي، في حين يتولى المركز الوطني للإحصاءات والمعلومات تغيير سنة الأساس في إعداد بيانات إجمالي الناتج المحلي إلى 2025.						
الإجراءات التصحيحية وأولويات تنمية القدرات: أعربت السلطات عن اهتمامها بالحصول على مساعدة فنية في مجالي إعداد مؤشر أسعار المنتجين (PPI) وقياس الاقتصاد الرقمي. وأكدت التزامها باتساق إعداد بيانات المالية العامة والإبلاغ بها مع دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014 وتوسيع نطاق تغطية إحصاءات مالية الحكومة ليشمل القطاع العام الأوسع، بما يتماشى مع توصيات صندوق النقد الدولي بشأن المساعدة الفنية. وانبثاقاً مع التزامها خلال مشاورات المادة الرابعة السابقة، عرضت السلطات أمام خبراء الصندوق تجربة ميزان المدفوعات ربع السنوي في سياق جهودها لتحسين تواتر إحصاءات القطاع الخارجي. ويخطط البنك المركزي العُماني كذلك لتعزيز عمليات إعداد ونشر بيانات مؤشرات السلامة المالية (FSIs). وأطلقت السلطات الاستراتيجية الوطنية للإحصاء والمعلومات (2020-2030)، بهدف وضع إطار وطني شامل يعزز المنظومة البيئية للإحصاءات والمعلومات في السلطنة.						
استخدام البيانات و/أو التقديرات الواردة في مشاورات المادة الرابعة بدلاً من الإحصاءات الرسمية المتاحة للخبراء: لا يستخدم الخبراء أي بيانات و/أو تقديرات في تقرير الخبراء كبديل عن الإحصاءات الرسمية.						
فجوات أخرى في البيانات: من شأن الحصول على بيانات أكثر تفصيلاً عن سوق العمل (بما في ذلك التعديلات التي تم إدخالها على البيانات التاريخية في حالة حدوث تغييرات في المنهجية والتغطية)، وبيانات تاريخية وقطاعية بشأن نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومسح محدث لدخل وإنفاق الأسر المعيشية، أن تساعد في تعزيز الرقابة وتقييم تأثير الإصلاحات التي أجريت مؤخراً.						

الجدول 2 في المرفق الثامن- سلطنة عُمان: مبادرات معايير البيانات

تشارك سلطنة عُمان في النظام العام المعزز لنشر البيانات وتنتشر البيانات على صفحة البيانات القومية الموجزة منذ أغسطس 2018.

الجدول 3 في المرفق الثامن - سلطنة عُمان: جدول المؤشرات الشائعة اللازمة لأغراض الرقابة							
حسب الوضع في 18 نوفمبر 2025							
النشر في ظل مبادرات معايير البيانات من خلال صفحة				تقديم البيانات إلى الصندوق			
البيانات القومية الموجزة							
تاريخ آخر مشاهدة	تاريخ تلقيها	معدل تواتر البيانات <sup>6</sup>	معدل إبلاغ البيانات <sup>6</sup>	معدل التواتر المتوقع <sup>6,7</sup>	عُمان <sup>أ</sup>	الحدثة المتوقعة <sup>6,7</sup>	عُمان <sup>أ</sup>
أسعار الصرف	على أساس أني	يومي	يومي	يومي	شهر	...	شهر واحد
أصول وخصوم الاحتياطيات الدولية لدى السلطات النقدية <sup>1</sup>	سبتمبر 2025	نوفمبر 2025	شهر	شهر	شهر	شهر واحد	45 يوما
الاحتياطي النقدي/القاعدة النقدية	سبتمبر 2025	نوفمبر 2025	شهر	شهر	شهر	...	...
النقد بمعناها الواسع	سبتمبر 2025	نوفمبر 2025	شهر	شهر	شهر	ربع سنة	...
الميزانية العمومية للبنك المركزي	سبتمبر 2025	نوفمبر 2025	شهر	شهر	شهر	...	...
الميزانية العمومية الموحدة للجهاز المصرفي	سبتمبر 2025	نوفمبر 2025	شهر	شهر	شهر	ربع سنة	...
أسعار الفائدة <sup>2</sup>	سبتمبر 2025	نوفمبر 2025	شهر	شهر	شهر	...	45 يوما
الرقم القياسي لأسعار المستهلك	أكتوبر 2025	نوفمبر 2025	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر واحد
الإيرادات والنفقات والرصيد وعناصر التمويل <sup>3</sup> - الحكومة العامة <sup>4</sup>	سبتمبر 2025	نوفمبر 2025	شهر	شهر	شهر	ثلاثة أرباع سنة	ثلاثة أرباع سنة
الإيرادات والنفقات والرصيد وعناصر التمويل <sup>3</sup> - الحكومة المركزية	سبتمبر 2025	نوفمبر 2025	شهر	شهر	شهر	ربع سنة	3 أشهر
أرصدة دين الحكومة المركزية والدين المضمون من الحكومة المركزية <sup>5</sup>	سبتمبر 2025	نوفمبر 2025	ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنة	ربعا سنة
رصيد الحساب الجاري الخارجي	يونيو 2025	نوفمبر 2025	سنوي	سنوي	سنوي	ربع سنة	6 أشهر
الصادرات والواردات من السلع والخدمات	يونيو 2025	نوفمبر 2025	سنوي	سنوي	شهر	12 أسبوعا	3 أشهر
إجمالي الناتج المحلي/إجمالي الناتج القومي	يونيو 2025	نوفمبر 2025	ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنة	3 أشهر
إجمالي الدين الخارجي	سبتمبر 2025	نوفمبر 2025	سنوي	سنوي	ربع سنوي	ربع سنة	ربعا سنة
وضع الاستثمار الدولي	ديسمبر 2024	أغسطس 2025	سنوي	سنوي	سنوي	ثلاثة أرباع سنة	ثلاثة أرباع سنة

<sup>1</sup> يشمل صافي القيمة السوقية لمراكز المشتقات.

<sup>2</sup> أسعار الفائدة السوقية والمحددة رسميا، بما في ذلك أسعار الخصم، وأسعار سوق المال، وأسعار أذون الخزانة والسندات والإذنية والسندات.

<sup>3</sup> التمويل الأجنبي والتمويل المصرفي المحلي والتمويل غير المصرفي المحلي.

<sup>4</sup> تتألف الحكومة العامة من الحكومة المركزية (الصناديق المدرجة في الموازنة، والصناديق خارج الموازنة، وصناديق الضمان الاجتماعي) وحكومات الولايات وحكومات المحلية.

<sup>5</sup> تشمل تكوين العملات وأجال الاستحقاق.

<sup>6</sup> معدلات التواتر والحدثة: يومية؛ أو أسبوعية أو مع فاصل زمني لا يزيد عن أسبوع بعد التاريخ المرجعي؛ أو شهرية أو مع فاصل زمني لا يزيد عن شهر بعد التاريخ المرجعي؛ أو ربع سنوية أو مع فاصل زمني لا يزيد عن ربع سنة بعد التاريخ المرجعي؛ أو سنوية؛ أو نصف سنوية؛ أو غير منتظمة؛ أو غير متاحة أو لا ينطبق؛ أو في موعد أقصاه.

<sup>7</sup> المعدلات المقترحة لتواتر البيانات وحدثة الإبلاغ في إطار النظام العام المعزز لنشر البيانات، والمعدلات الإلزامية لتواتر البيانات وحدثة الإبلاغ في إطار المعيار الخاص لنشر البيانات والمعيار الخاص المعزز لنشر البيانات. ولا يعرض الجدول أيًا من الخيارات المرنّة أو الخطط الانتقالية في إطار المعيار الخاص لنشر البيانات أو المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات. وفيما يتعلق بالبلدان التي لا تشترك في مبادرات معايير البيانات التي أطلقها صندوق النقد الدولي، فإن التواتر والحدثة المطلوبين في إطار المعيار الخاص لنشر البيانات يظهران فيما يخص نيوزيلندا، في حين يظهر التواتر والحدثة المحيّن في إطار النظام العام المعزز لنشر البيانات فيما يخص إريتريا وناورو وجنوب السودان وتركمانستان .

<sup>8</sup> استنادا إلى المعلومات المستقاة من موجز ملاحظات المشاركين في المعيار الخاص لنشر البيانات والمعيار الخاص المعزز لنشر البيانات، وموجز ممارسات نشر بيانات المشاركين في النظام العالمي المعزز لنشر البيانات، المتاحين من اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات في موقع صندوق النقد الدولي (<https://dsbb.imf.org>). وتظهر البنود في شكل ثلاث نقاط "..." في حالة البلدان غير المشاركة في مبادرات معايير البيانات وكذلك البلدان التي ليس لديها صفحة بيانات قومية موجزة."



# صندوق النقد الدولي

## سلطنة عُمان

تقرير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2025 – مرفق المعلومات

11 ديسمبر 2025

إعداد إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

### المحتويات

- 2 \_\_\_\_\_ العلاقات مع صندوق النقد الدولي
- 5 \_\_\_\_\_ العلاقات مع مجموعة البنك الدولي



## العلاقات مع صندوق النقد الدولي

(حسب الوضع في 31 أكتوبر 2025)

حالة العضوية: انضمت إلى عضوية الصندوق في 23 ديسمبر 1971؛ وقبلت الالتزامات التي تنص عليها المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس الصندوق.

حساب الموارد العامة	مليون وحدة حقوق سحب خاصة	% من حصة العضوية
حصة العضوية	544,40	100,00
حيازات الصندوق من العملة	402,74	74,98
مركز شريحة الاحتياطي	141,70	26,03
إدارة حقوق السحب الخاصة:		
صافي المخصصات التراكمية	700,60	100,00
الحيازات	721,13	102,93

عمليات الشراء والقروض القائمة: لا يوجد

آخر الالتزامات المالية: لا يوجد

## المدفوعات المتوقعة للصندوق

(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة؛ على أساس الاستخدام الحالي للموارد والحيازات الحالية من حقوق السحب الخاصة)

السنوات القادمة	2028	2027	2026	2025	المبلغ الأصلي
الرسوم/الفائدة	0,00	0,00	0,00	0,00	
الإجمالي	0,00	0,00	0,00	0,00	

## إقراض الصندوق والمنح:

- الصندوق الاستثماري للصلافة والاستدامة: ساهمت سلطنة عُمان بمبلغ 40 مليون حق سحب خاص في الصندوق الاستثماري للصلافة والاستدامة في عام 2023.

- **موارد دعم الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر:** في عام 2023، انتهت سلطنة عُمان من عقد اتفاقها لتقديم مساهمة بلغت 18 مليون حق سحب خاص من صافي إيرادات الاستثمار التي تولدت عن استثمار قيمته 29 مليون حق سحب خاص في ظل استراتيجية الاستثمار طويل الأجل للصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر.

**تنفيذ المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC):** لا ينطبق

**تنفيذ المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون (MDRI):** لا ينطبق

**تنفيذ اتفاق في ظل الصندوق الاستثماري لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون (CCR):** لا ينطبق

#### ترتيبات سعر الصرف

تُصنّف ترتيبات سعر الصرف بحكم القانون وبحكم الواقع في سلطنة عُمان تحت الترتيبات التقليدية لسعر الصرف المربوط. الريال العُماني مربوط بالدولار الأمريكي بمعدل ريال عُمان واحد = 2,6008 دولار. ويحافظ البنك المركزي العُماني على أسعار شراء/بيع ثابتة (ريال عُمان واحد = 2,6042/2,5974) مقابل الدولار الأمريكي.

وقد قبلت سلطنة عُمان الالتزامات الواردة في المادة الثامنة، الأقسام 2(أ) و 3 و 4 من اتفاقية تأسيس الصندوق وتطبق نظاماً لأسعار الصرف خالياً من ممارسات تعدد أسعار الصرف والقيود على المدفوعات والتحويلات لأغراض المعاملات الدولية الجارية، باستثناء القيود التي تقوم بإبلاغها إلى الصندوق بموجب القرار رقم 144(52/51).

#### مشاورات المادة الرابعة

تُعقد مشاورات المادة الرابعة مع سلطنة عُمان على أساس سنوي. وعُقدت المشاورات السابقة خلال الفترة من 30 أكتوبر إلى 13 نوفمبر 2024. وقد استعرض المجلس التنفيذي تقرير الخبراء على أساس انقضاء المدة ونشره في 22 يناير 2025 (Country Report/25/13).

#### المشاركة في برنامج تقييم القطاع المالي، وتقارير مراعاة المعايير والمواثيق، وتقارير تقييم المركز المالي الخارجي

أُوفدَ فريق مشترك من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، معني ببرنامج تقييم القطاع المالي (FSAP)، إلى سلطنة عُمان في شهري مايو وأغسطس، لتحديث تقييم القطاع المالي منذ التحديث السابق في إطار برنامج تقييم القطاع المالي عام 2011 (SM/11/26). وأجرت إدارة الإحصاءات تقييماً لتقارير مراعاة المعايير والمواثيق المتعلقة بالبيانات في فبراير 2004، وأوفدت بعثة معنية بإعادة تقييم مدى مراعاة المعايير والمواثيق في نوفمبر 2014.

#### المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق (منذ 2015)

إدارة الشؤون القانونية	إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	يناير 2015
إدارة الإحصاءات	إحصاءات الحسابات القومية	مارس 2015
إدارة الإحصاءات	مؤشر أسعار الواردات	نوفمبر 2015
إدارة الإحصاءات	إحصاءات ميزان المدفوعات	ديسمبر 2015
إدارة الشؤون القانونية	إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	يناير 2016

إبريل 2016	إحصاءات الحسابات القومية	إدارة الإحصاءات
أغسطس 2016	إطار المالية العامة متوسط الأجل	إدارة شؤون المالية العامة
ديسمبر 2016	إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	إدارة الشؤون القانونية
مارس 2017	الإدارة الضريبية	إدارة شؤون المالية العامة
مايو 2017	إحصاءات الحسابات القومية	إدارة الإحصاءات
يوليو 2017	إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	إدارة الشؤون القانونية
إبريل 2018	عمليات السياسة النقدية	إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية
إبريل 2018	النظام العام المعزز لنشر البيانات (e-GDDS)	إدارة الإحصاءات
إبريل 2018	الإدارة الضريبية	إدارة شؤون المالية العامة
يناير 2019	إطار مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب	إدارة الشؤون القانونية
يونيو 2021	إدارة الدين الحكومي	إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية
يونيو 2021	تعزيز وحدة المالية الكلية	إدارة شؤون المالية العامة
فبراير 2022	استراتيجية إدارة الدين	إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية
مارس 2022	إحصاءات القطاع الخارجي	إدارة الإحصاءات
مايو 2022	الإدارة الضريبية	إدارة شؤون المالية العامة
أكتوبر 2022	النتائج الاقتصادية الكلية	معهد تنمية القدرات
فبراير 2023	اختبار الضغوط للسلامة الاحترازية الكلية	إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية
مارس 2023	الإطار الاقتصادي الكلي	معهد تنمية القدرات
مايو 2023	إدارة الدين	إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية
يوليو 2023	إطار المالية العامة متوسط الأجل	إدارة شؤون المالية العامة
سبتمبر وأكتوبر 2023	إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	إدارة الشؤون القانونية
ديسمبر 2023	إدارة الأصول والخصوم	إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية
إبريل 2024	الإطار الاقتصادي الكلي	معهد تنمية القدرات
إبريل 2024	النتائج المالية الكلية	إدارة شؤون المالية العامة
مايو 2024	إحصاءات مالية الحكومة	إدارة الإحصاءات
مايو-يونيو 2024	السياسة الضريبية	إدارة شؤون المالية العامة
يونيو-يوليو 2024	تقييم الشفافية في البنك المركزي العُماني	إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية
يوليو 2024	الإطار الاقتصادي الكلي	معهد تنمية القدرات
أغسطس-سبتمبر 2024	إطار مساعدات السيولة الطارئة وإطار الضمانات	إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية
أغسطس-سبتمبر 2024	إحصاءات الحسابات القومية	إدارة الإحصاءات
أكتوبر 2024	الإطار الاقتصادي الكلي	معهد تنمية القدرات
نوفمبر 2024	القواعد المالية والإدارة المالية العامة	إدارة شؤون المالية العامة
ديسمبر 2024	إدارة السيولة	إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية
يناير 2025	الإطار الاقتصادي الكلي	معهد تنمية القدرات
ديسمبر 2025	القطاع الخارجي - ميزان المدفوعات	إدارة الإحصاءات
ديسمبر 2025	أداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية "تادات" - حلقة تطبيقية	إدارة شؤون المالية العامة

الممثل المقيم: لا يوجد ممثل مقيم في سلطنة عُمان.

## العلاقات مع مجموعة البنك الدولي

(حسب الوضع في 17 نوفمبر 2025)

البنك الدولي في سلطنة عُمان:

<https://www.worldbank.org/en/country/gcc/brief/oman-country-program>

**بيان صادر عن السيد محمد معيط، المدير التنفيذي للممثل لسلطنة عُمان  
والسيدة فضيلة الفرج، مستشارة المدير التنفيذي**

**12 يناير 2026**

نيابة عن السلطات العُمانية، نشكر السيد الحسن وفريقه على المناقشات البناءة حول السياسات خلال البعثة، وعلى آرائهم الثرية في تقرير مشاورات المادة الرابعة. ونشكر كذلك السيد لاليوتيس وفريق بعثة "برنامج تقييم الاستقرار المالي" (FSAP) على التعاون البناء والتوصيات القيّمة. وتقدر السلطات العُمانية النقاشات المثمرة وتبادل وجهات النظر مع البعثة، وتتطلع إلى استمرار التعاون مع الصندوق.

**آخر التطورات الاقتصادية والتوقعات**

أثبت الاقتصاد العُماني قدرة كبيرة على الصمود، مدعوماً بالنمو القوي في القطاعات غير الهيدروكربونية رغم الصدمات العديدة وعدم اليقين المتزايد. وقد واصلت السلطات التزامها بالتنمية المستدامة من خلال الانضباط المالي الحثيث، وأطر الحوكمة والتنظيم القوية، وزيادة التنويع الاقتصادي. وبلغ معدل النمو الاقتصادي الكلي 1,6% في عام 2024 و2,2% في سبتمبر 2025. وحقق النمو غير الهيدروكربوني ارتفاعاً ملحوظاً مسجلاً 3,3% في عام 2024، مقابل 2% في عام 2023، وواصل ارتفاعه إلى 3,4% في سبتمبر 2025. ويُعزى هذا الأداء القوي إلى التوسع في قطاعات التصنيع، وتجارة الجملة والتجزئة، والخدمات اللوجستية، والتشييد، والزراعة، والصيد. وظلت معدلات التضخم منخفضة، حيث بلغت 0,6% في عام 2024 و0,9% حتى نوفمبر 2025، وذلك بفضل السياسات المالية والنقدية الفعّالة. وسجل رصيد المالية العامة 3,3% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2024، وارتفع إلى 4,5% بحلول سبتمبر 2025. وساهم سداد الديون في استقرار نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، حيث بلغت 35,8% بحلول سبتمبر 2025.

وعلى الصعيد الخارجي، حققت سلطنة عُمان فائزاً في الحساب الجاري بنسبة 3,2% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2024، مدفوعاً بقوة الصادرات وزيادة الاحتياطيات. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع تحسن المركز الخارجي، مما سيعزز الاستدامة الخارجية ومصادقية ربط الريال بالدولار الأمريكي. وقد ساهمت هذه المكاسب في استعادة التصنيف الاستثماري لسلطنة عُمان من قبل وكالات التصنيف الثلاث الكبرى، وهو ما يدل على تجدد ثقة المستثمرين واستقرار الاقتصاد الكلي.

وفي يناير 2026، أطلقت سلطنة عُمان خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (2026-2030)، وهي خارطة طريق اقتصادية شاملة تهدف إلى دفع أهداف السلطنة ضمن "رؤية عُمان 2040". وتمثل الخطة مرحلة محورية تستند إلى أساس مستقر من خلال منهج تعاوني ومتكامل. وتتمحور هذه الخطة حول إيلاء الأولوية للقطاعات عالية التأثير التي تدعم تنويع التجارة وخلق فرص العمل، بالتوازي مع دعم المجالات الأساسية مثل التعدين والأمن الغذائي والصحة والتعليم والطاقة المتجددة. وسيتمنى تعزيز آليات الرقابة والمساءلة من خلال لوحات مؤشرات متقدمة تم إعدادها بالشراكة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ووحدة دعم اتخاذ القرار، وذلك لمتابعة التقدم وقياس النتائج.

وخلال الفترة المقبلة، من المتوقع أن يتسارع نمو إجمالي الناتج المحلي للسلطنة، مدعوماً بصلاية هوامش السياسات الاحترازية، والإدارة المالية الحكيمة، واستمرار زخم الإصلاحات. ومع ذلك، تترك السلطات العُمانية أن مخاطر التطورات السلبية لا تزال قائمة، خاصة تلك الناجمة عن تقلبات أسعار النفط وعدم الاستقرار الإقليمي، وتواصل نهجها اليقظ إزاء هذه المخاطر عبر تعزيز قدرتها على الصمود من خلال استراتيجيات مالية واقتصادية تكيفية.

## سياسة المالية العامة

لا تزال السلطات العُمانية ملتزمة بالإدارة المالية الحكيمة والضبط المالي الداعم للنمو. ففي ديسمبر 2025، تم إطلاق المرحلة الأولى من النظام المالي "مالية" بهدف تحسين عمليات إعداد الميزانية وإدارة المالية العامة بوجه عام. وتتواصل الجهود لتحقيق التوازن بين الانضباط المالي والتنمية الاقتصادية الداعمة. فبعد أن تكبدت المالية العامة عجزاً قدره 15,7% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020، حققت فائضاً بنسبة 1,9% في عام 2024، ويُتوقع أن يظل رصيد المالية العامة موجباً ليسجل 0,7% في عام 2025. وأعطت السلطات أولوية لتقليص العجز الأولي غير النفطي من خلال ضبط الإنفاق الموجه والإلغاء التدريجي للدعم. وخلال الفترة المقبلة، يهدف برنامج خطة التوازن المالي متوسطة المدى (2026-2030)، المدمج في خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة، إلى إرساء أهداف قوية للمالية العامة وتوقعات متعددة السنوات تستند إلى قاعدة مالية مصممة للحفاظ على الدين العام ضمن حدود آمنة وتعزيز الاحتياطات.

ويتمثل أحد المحاور الأساسية لبرنامج الخطة المالية متوسطة المدى في ترشيد النفقات من خلال تدابير موجهة لخفض أجور القطاع العام والتكاليف التشغيلية وتحسين كفاءة الدعم. وقد أدت الجهود الحثيثة على صعيد إعادة الهيكلة بالفعل إلى تقليص دعم الكهرباء إلى 43% من إجمالي فاتورة الدعم، وإلغاء جزء كبير من دعم الوقود، وفرض سقوف للإنفاق على خدمات المياه والصرف الصحي. ولا تزال السلطات ملتزمة بالإلغاء التدريجي لما تبقى من إعانات الدعم، مع التأكيد على أهمية التنفيذ المتأنى لحماية الفئات الأكثر ضعفاً عبر برامج حماية اجتماعية قوية. ويهدف نظام الحماية الاجتماعية الشامل الذي انطلق مؤخراً إلى ضمان الاستدامة والقدرة على الصمود على المدى الطويل، ويتضمن آليات تصحيح تلقائية للحفاظ على التوازن المالي وتوفير تغطية شاملة لجميع فئات العاملين. ويوفر النظام مجموعة موسعة من المنافع تشمل الإعاقة والمرض وإعانات البطالة، ويضم هياكل حوكمة متقدمة ونظم مؤتمتة بالكامل لتعزيز الشفافية والكفاءة. ويجري حالياً تنفيذ استثمارات كبيرة لتبسيط العمليات وربط أنظمة البيانات، مع وجود خطة محددة لإجراء تقييمات دورية للجوانب الاكتوارية والأصول والخصوم لضمان تنفيذ إصلاحات قائمة على الأدلة ومواصلة تحسين العمليات.

ويتواصل تقدم إصلاحات الإيرادات في إطار برنامج تحديث إدارة الضرائب. فقد أُنشئت المرحلتان الأولى والثانية، وتركز المرحلة الثالثة حالياً على الأطر التشغيلية والرقابية والتقييمية. وشهد عام 2025 إحراز تقدم كبير، بما في ذلك إعادة هيكلة جهاز الضرائب العُماني، وتبني استراتيجيات متقدمة لإدارة مخاطر عدم الامتثال، واستحداث ضريبة الدخل الشخصي التي تستهدف الشرائح مرتفعة الدخل (من المقرر تطبيقها في عام 2028). وقد ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة 3% في الربع الثالث من عام 2025، بفضل زيادة عدد المسجلين وتحسن الامتثال. وتشمل أهم المبادرات الحالية إنشاء سجل شامل لدافعي الضرائب، وتطبيق تدابير امتثال قائمة على المخاطر، وتحديث أنظمة تكنولوجيا المعلومات لسد فجوات التحصيل. ومن المتوقع استكمال نظام الفوترة الإلكترونية مع نهاية عام 2026. ويجري حالياً اتخاذ عدد من التدابير المرحلية الإضافية، مثل تطوير رأس المال البشري وتحسين العمليات، وفق توصيات صندوق النقد الدولي. وفي عام 2025، سنّت سلطنة عُمان أيضاً تشريعات لتنفيذ الركيزة الثانية من إطار مكافحة تآكل القواعد الضريبية ونقل الأرباح (BEPS) الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة العشرين، حيث تم استحداث ضريبة الحد الأدنى الإضافية المحلية وقاعدة إدراج الدخل، مع استمرار الجهود بهدف التوفيق الكامل بين الامتثال ومتطلبات الإطار. وفي يونيو 2025، صنف المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية، التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، سلطنة عُمان بأنها "ملتزمة إلى حد كبير" بالمعايير ذات الصلة.

وانصب تركيز السلطات على تقليص الدين العام من خلال تطبيق إطار شامل لضمان استدامة القدرة على تحمل الدين. ونتيجة لذلك، حققت انخفاضاً ملحوظاً في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي من 67,9% في عام 2020 إلى 35,8% بحلول سبتمبر 2025. كذلك انخفضت مدفوعات الفائدة إلى حد كبير، حيث بلغ متوسطها 9% من إجمالي الإنفاق الحكومي بين عامي 2021 و2024. ويستهدف برنامج خطة التوازن المالي متوسطة المدى استقرار نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في حدود 31%-40% من إجمالي الناتج المحلي من خلال الانضباط المالي والإدارة المالية الحكيمة. وتعمل السلطات على وضع إطار لإدارة الأصول والخصوم، وتتوقع إحراز تقدم في هذا الصدد بحلول عام 2026. وتتمتع سلطة عُمان بمركز خارجي مستقر، حيث تبلغ احتياطياتها 106% من مقياس الصندوق لتقييم كفاية الاحتياطيات، غير أن السلطات لا تزال ملتزمة بالاستمرار في مراقبة المزيد من الاحتياطيات.

### السياسة النقدية والمالية

يظل ربط سعر الصرف متوافقاً مع الإطار الاقتصادي لسلطنة عُمان، حيث يمثل ركيزة نقدية موثوقة تدعم استقرار التضخم. ويواصل البنك المركزي العُماني مواءمة سعر الفائدة الأساسي مع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. ومن شأن إجراءات تعزيز احتياطيات النقد الأجنبي الرسمية والانضباط المالي الجاري والإصلاحات الهيكلية الشاملة أن تدعم مصداقية الربط النقدي وصلابته.

وفي يناير 2025، سنت سلطنة عُمان قانوناً مصرفياً جديداً بمنح صلاحيات قانونية موسعة للبنك المركزي العُماني، ليرسي بذلك أساساً قانونياً حديثاً وشاملاً للتنظيم والرقابة. ويعزز هذا التشريع اتساق الرقابة المصرفية مع المعايير العالمية، ويزيد من المرونة التنظيمية في وضع القواعد الاحترازية، ويربط عمليات التفتيش الرقابي بمنهج قائم على المخاطر. وعلاوة على ذلك، يؤسس القانون إطاراً رقابياً موحداً ويعزز البيئة التنظيمية للمؤسسات المالية.

وإلى جانب الحفاظ على استقرار السياسة النقدية وسعر الصرف كأهداف أساسية، يستحدث القانون المصرفي الجديد أهدافاً تمويلية تدعم الاستقرار المالي وتنويع الاقتصاد بوجه أعم. ويتحقق ذلك من خلال تقليص التركزات السوقية وتوجيه الائتمان نحو القطاعات غير النفطية. واستكمالاً لهذه الإصلاحات، ساهم القانون المصرفي لعام 2025 وقانون حماية الودائع المصرفية لعام 2024 في دعم شبكات الأمان المالي في سلطنة عُمان من خلال اعتماد أفضل الممارسات الدولية وتعزيز ثقة المودعين وترسيخ الاستقرار النظامي. وقد عززت هذه التطورات التشريعية إطار إدارة الأزمات في السلطنة، بما في ذلك تأسيس لجنة الاستقرار المالي التي تتولى مراقبة المخاطر النظامية وتنسيق سياسات القطاع المالي وضمان مرونة النظام المالي واستقراره بوجه عام.

وفي عام 2025، خضع القطاع المالي العُماني للتقييم الطوعي في إطار برنامج تقييم استقرار القطاع المالي بهدف تعزيز قدرته على الصمود في مواجهة الصدمات. وأجري التقييم استناداً إلى مبادئ بازل الأساسية المعدلة الصادرة في إبريل 2024 بناءً على طلب السلطات، مما أضاف معايير أكثر صرامة إلى التقييم ضمن إطار زمني محدود. وفي الوقت ذاته، يحقق البنك المركزي العُماني تقدماً ملموساً في تحديث البيئة التنظيمية، مع التركيز الواضح على تحقيق الامتثال الكامل لأحدث متطلبات بازل 4. ويستهدف مشروع تعزيز السياسة النقدية (MPEP) انتقالاً منهجياً وتدرجياً نحو إطار نشط لإدارة السيولة وتعزيز فعالية العمليات النقدية. وتواصلت الجهود لتحسين آلية انتقال آثار السياسة النقدية من خلال تطبيق حساب الخزانة الموحد وتطوير سوق السندات المحلية.

ويتمتع القطاع المصرفي بمستويات قوية من رأس المال والسيولة، وقدرة كبيرة على الصمود في مواجهة الصدمات الشديدة. فوفقاً لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط المستندة إلى نسبة تغطية السيولة، تتمتع معظم البنوك بسيولة قوية، في حين يعاني عدد قليل منها من عجز طفيف في مستويات السيولة الكلية. وقد طبق البنك المركزي العُماني أطر بازل 3، بما في ذلك نسبة تغطية السيولة (LCR)، ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)، وتعريف رأس المال، ونسبة الرفع المالي، وإطار البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً. ويرى البنك المركزي العُماني بضرورة الاستمرار في تطبيق سقف أسعار الفائدة على القروض الشخصية لحماية الأفراد والأسر من فرط المديونية وتعزيز الرفاه المالي. وهذا المنهج لا يدعم الحماية الاجتماعية فحسب، بل إنه يعتمد أيضاً على التحسين المستمر في إطار تصنيف الجدارة الائتمانية وتفعيل أنظمة التصنيف الائتماني، بما يضمن الالتزام بممارسات الإقراض المسؤول والاستمرار في إتاحة الائتمان على أساس عادل ومستدام. وواصلت السلطات تطوير سوق رأس المال من خلال تعزيز السيولة وتشجيع مشاركة المستثمرين عبر زيادة إصدارات الشركات غير المصرفية من خلال الطرح الأولي العام للشركات المملوكة للدولة والإصلاحات التنظيمية. كذلك يجري العمل حالياً على تعزيز سيولة السوق الثانوية ودعم مبادرات مثل سوق الاستثمار البديل.

ونجحت سلطنة عُمان في تقوية إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما ورد في تقرير التقييم المتبادل لعام 2024 الصادر عن مجموعة العمل المالي. وتشمل أهم الإجراءات استخدام أداة تقييم المخاطر STRIX في البنك المركزي والفهم المتعمق للمخاطر الجغرافية في سياق الأنشطة المصرفية. علاوةً على ذلك، عكف البنك المركزي العُماني على تحديث نظام المدفوعات الوطني، من خلال استحداث نظام التسوية الإجمالية الفورية متعدد العملات، والمدفوعات الفورية عبر الهاتف المحمول، وإطار الصيرفة المفتوحة لدعم خارطة طريق التكنولوجيا المالية.

#### السياسة الهيكلية

شهدت الشركات المملوكة للدولة في سلطنة عُمان تحولات جذرية، تضمنت تنفيذ إصلاحات قوية في هيكل الحوكمة، وزيادة الشفافية، وبرنامج نشط للخصخصة أدى إلى تراجع الملكية الكاملة للدولة في المحفظة العُمانية. وقد مكّنت هذه الإصلاحات الشركات المملوكة للدولة من تعزيز أوضاعها المالية، لا سيما من خلال الجهود الموجهة لخفض الديون. ويظل إجمالي الدين ضمن حدود معقولة، حيث سجل 32,9% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2025. ومع ذلك، يواصل جهاز الاستثمار العُماني رقابته اليقظة والتزامه بتعزيز قدرة هذه الشركات على تحمل ديونها. كذلك يتواصل العمل حالياً على تعزيز معايير الحوكمة والإفصاح المالي. وعلاوةً على ذلك، تساهم الشركات المملوكة للدولة في تنويع أنشطة الاقتصاد وتعزيز صلابته بوجه أعم عبر تكليفها بدور واضح في دعم تطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدة في تعميق أسواق رأس المال من خلال زيادة الإصدارات.

وتشكل جهود السلطات العُمانية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة لخلق فرص العمل وتنويع الاقتصاد. وفي هذا الصدد، أطلقت السلطات في ديسمبر 2025 الاستراتيجية الوطنية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تحسين فرص الحصول على التمويل وتعزيز إمكانات نمو تلك المؤسسات. وتقدم الاستراتيجية قنوات إقراض رقمية، وضمانات حكومية، ونظام اعتماد مركزي لتحسين فرص الحصول على التمويل بالدين والأسهم. وتستهدف هذه التدابير تحديداً سد فجوة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البالغة 1,6 مليار ريال عُماني، ومن المتوقع أن تعزز الشمول المالي، وتحفز الابتكار، وتوفر فرص عمل جديدة. وعلاوةً على ذلك، سيساهم نظام التصنيف الائتماني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي يعكف مركز



"ملاءة" (مكتب الاستعلام الائتماني) على تصميمه حاليا، في دعم الإقراض المسؤول وضمان المزيد من العدالة في توفير التمويل لتلك المؤسسات.

ويستمر تقدم سياسات العمل في سلطنة عُمان عبر استحداث لوائح جديدة ونظام آلي لإصدار تصاريح العمل. وتُصنف قوة النقابات العمالية في المستوى الثالث، مما يضع سلطنة عُمان في مصاف الدول الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومجلس التعاون الخليجي. وأدت الجهود الرامية إلى تنظيم أوضاع العمال غير الرسميين، بالتنسيق مع الدول الشريكة، إلى خفض أعداد الوافدين دون التأثير على النمو، نظرا لعدم انخراطهم ضمن القوى العاملة الرسمية. ويغطي نظام حماية الأجور حاليا 70% من القوى العاملة، مما أدى إلى خفض حالات عدم الامتثال بنسبة 20% على أساس سنوي حتى يونيو 2025. وتشمل الإصلاحات الإضافية لتعزيز مشاركة النساء توسيع خيارات العمل المرنة وزيادة إجازات الأمومة والأبوين. ومن أهم أولويات المرحلة المقبلة الشراكة مع القطاع الخاص لإدماج التدريب المهني في التعليم، والتغلب على فجوة المهارات، ومواءمة كفاءات القوى العاملة مع رؤية عُمان 2040، خاصة في مجالات مثل الهيدروجين الأخضر والطاقة المتجددة.

وتتمتع سلطنة عُمان بالإمكانات اللازمة لتعزيز تحول مصادر الطاقة، مستفيدة من وفرة مصادر الطاقة المتجددة وبرنامجها الوطني الطموح للهيدروجين. ويُعزى هذا التقدم إلى تعزيز إطار الحوكمة المناخية، ولا سيما عبر الاستراتيجية الوطنية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره (2020-2040) والاستراتيجية الوطنية للانتقال المنظم نحو الحياد الصفري بحلول عام 2050. ويأتي التحول في قطاع الطاقة مدفوعا بإستراتيجية موجهة نحو التصدير تتكامل بشكل وثيق مع أجندة التنويع الاقتصادي الأوسع في إطار الخطة التنموية الخمسية الحادية عشرة. وتشمل المبادرات الرئيسية توطين سلاسل الإمداد، وتطوير مرافق إنتاج الهيدروجين الأخضر، وتعزيز جميع شبكات الإمداد الداعمة للحد من التأخيرات التشغيلية. وفي هذا السياق، تلتزم سلطنة عُمان بزيادة إجمالي الكهرباء المتولدة من مصادر متجددة إلى 40% بحلول عام 2040، مقابل أكثر من 20% في عام 2025. ومن المتوقع أن يدعم ذلك تحسين الكفاءة على مستوى القطاع وتحقيق خفض ملموس في التكاليف. وقد أكدت نتائج "برنامج تقييم الاستقرار المالي" لعام 2025 على الحاجة إلى تعزيز التكيف مع المناخ ومواصلة مراقبة المخاطر. وتجدر الإشارة إلى أن سلطنة عُمان أطلقت بالفعل خطتها الوطنية للتكيف بدعم من صندوق المناخ الأخضر قبل إجراء هذا التقييم، مما يعكس التزاما استباقيا بتعزيز قدرتها على تحمل التغيرات المناخية. كذلك ساهم تنفيذ النظام الوطني المتطور للإنذار المبكر من المخاطر المتعددة (NMHEWS) في تعزيز جهود الحد من مخاطر الكوارث.

## خاتمة

تشتمل سلطنة عُمان شراكتها مع صندوق النقد الدولي، إدراكا لدوره في دعم التحول الاقتصادي للدولة. ورغم بعض التحديات، أثبت اقتصاد عُمان قدرته على الصمود محققا نموا قويا ومستداما. ولا تزال السلطات ملتزمة باتباع سياسات مالية ونقدية رصينة، والحفاظ على استقرار النظام المالي، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية المتوخاة في رؤية عُمان 2040. وتساهم هذه الجهود في تعزيز النمو الشامل، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، ومواجهة التحديات العالمية والإقليمية.